الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور بشير –البيض–

معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الاستيطان الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19 م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

1830- 1962

من إعداد:

- خليف إيمان
- بوزادة سامية منال

تحت إشراف:

- د. صديقي عبد الجبار

أعضاء لجنة المناقشة:

د. سايح دين	المركز الجامعي نور بشير	رئيسًا
د. صديقي عبد الجبار	المركز الجامعي نور بشير	مشرفا ومقررًا
د. إيدو شعبان	المركز الجامعي نور بشير	مناقشًا

السنة الجامعية: 1444 هـ 2023 م/ 1445 هـ -2024 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هيأ البدء ويسر العسر وطيب المنتهى

الحمد لله الذي أغدقنا سرورا وجعل طريقنا يسير.

واقتداءً بقول الرسول ﷺ "من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

فالشكر اللامحدود لله سبحانه وتعالى الذي شق سمعنا وبصرنا، ووهبنا الصحة والعقل والعافية.

الشكر لله الذي يسر أمرنا وبدد كافة العراقيل والصعوبات في مهمتنا... فاللهم لك الحمد.

❁❁❁

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل: "صديقي عبد الجبار" الذي كان له الفضل في توجيهنا في هذا الموضوع وضبطه، كما نشكره على اهتمامه وملاحظاته وتوجيهاته المستمرة القيمة التي زودنا بها، فكان خير عون لنا.

جزاك الله عنا خير الجزاء وأوفاه، وطيب أثرك في أرواح الجميع، ورزقك فيْضاً من الدعوات لا ينقطع .

وشكر خاص لكل أساتذتنا الأفاضل.

الإهداء

« وقُلْ رّبِ زِدنْي علْماً »

" الحمدلله الذي ما تم جُهد ولا ختم سعي إلا بفضله وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه"

نهدي ثمرة جهدنا المتواضع إلى والدينا حفظهم الله

إلى إخوتنا الأعزاء

إلى كل من كان له فضل علينا من قريب أو بعيد

إلى كل طاقم التدريس لقسم التاريخ

إلى زميلتينا زينب وهديل.

عُرف الاستيطان الأوروبي على أنه عملية توسع استعماري قائم على تعمير منطقة جغرافية معينة بأوربيين واستغلالها وجعلها مكان إقامةٍ تابعة للبلد المستعمر قصد ضمان الهيمنة الفعلية، ويعتبر الاستيطان الفرنسي في الجزائر من أهم النماذج التطبيقية لهذا الفكر التوسعي الذي عانت من ويلاته شعوب المستعمرات، فبعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 باشرت في تنفيذ سياسة استيطانية مدروسة هدفت من خلالها إلى ترسيخ دعائم وجودها انطلاقا من الإصدار العشوائي لمجموعة القوانين والتشريعات لإضفاء الصفة الشرعية على عمليات انتزاع ومصادرة أراضي الجزائريين بغية توفير قاعدة عقارية واسعة تسمح بتوطين أكبر قدر من الوافدين الأوروبيين قصد إحكام السيطرة الاستعمارية على البلاد، حيث أثر ذلك على المجتمع الجزائري محدثا تغيرا جذريا في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما سنحاول تتبعه من خلال هذه الدراسة الموسومة ب "**الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الاستيطان الفرنسية بالجزائر**" **خلال القرن 19م**

إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود لجملة من الأسباب الذاتية والموضوعية، إذ تتمثل **الذاتية** في: الرغبة الشخصية في دراسة مواضيع تاريخية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية لها علاقة بالسياسة الاستيطانية، فضلا عن تكوين رصيد فكري حول التشريعات التي أقرتها الإدارة الفرنسية لخدمت مشروعها الاستيطاني، أما **الموضوعية** منها فتمثلت في كون هذا الموضوع جوهر السياسة الاستعمارية الفرنسية إذ لا يزال مجالاْ خصبا يحتاج إلى دراسات أكاديمية معمقة في مختلف جوانبه وجزئياته.

أما عن أهمية الموضوع فهي تكمن أساسا في كونها تعالج الجانب المتعلق بانتزاع ملكية الأرض لصالح المعمرين وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الجزائري.

وفيما يخص إشكالية الدراسة فيمكن القول أنها تتمحور حول السياسة الاستيطانية الفرنسية ومدى تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وللإلمام بمختلف جوانب هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم مراحل ومحطات تدعيم الحركة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر؟
- إلى أي مدى أثرت القوانين والتشريعات الاستيطانية في بناء اقتصاد كولونيالي رأسمالي ؟
- فيم تمثلت الاختلالات الاجتماعية الناتجة عن سياسة فرنسا الاستيطانية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا أن نرسم خطة تتكون من فصل تمهيدي وفصلين أساسيين، تطرقنا في الفصل التمهيدي إلى بوادر الاستعمار الاستيطاني في الجزائر أشكاله ومراحله.

أما الفصل الأول فكان بعنوان الانعكاسات الاقتصادية لسياسة الاستيطان الفرنسية قسمناه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في الأول بدايات السياسة العقارية التي نتج عنها انتزاع أملاك الجزائريين، أما المبحث الثاني فقد أُبرزت فيه تداعيات التدهور الاقتصادي للمجتمع الأهلي، إلا أن المبحث الأخير عالج انعكاسات السياسة الاستيطانية الرأسمالية على الاقتصاد التقليدي الجزائري.

خصصنا الفصل الثاني للانعكاسات الاجتماعية الناتجة عن سياسة الاستيطان الفرنسية بالجزائر إذ تفرعت عنه ثلاثة عناوين رئيسية، كان الأول تحت عنوان تغير بنية المجتمع الأهلي، وتطرقنا في العنوان الثاني إلى أثار السياسة الاستيطانية التي نتج عنها تدهور المستوى الصحي والمعيشي للمجتمع الجزائري، أما العنوان الثالث وهو الأخير فقد عرجنا فيه على أسباب هجرة الجزائريين نحو الخارج كانعكاس اجتماعي للسياسة الاستيطانية وأنهينا بحثنا بخاتمة جامعة لجملة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها، إضافة إلى مجموعة الملاحق التي رأينا أنها تخدم الدراسة وتثريها.

اقتضت طبيعة الدراسة بتوظيف مناهج علمية مختلفة، إذ اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مظاهر السياسة الاستيطانية الفرنسية وأهم تداعياتها على المجتمع الجزائري.

أما المنهج الإحصائي فقد وظفناه في إحصاء عدد المعمرين الأوروبيين والقرى الاستيطانية المنشأة في الجزائر خلال القرن 19، والأرقام المتعلقة بالمساحات العقارية التي تمت مصادرتها باعتبارها جوهر العملية الاستيطانية .

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة المصادر والمراجع تتفاوت أهميتها حسب علاقتها بالموضوع نذكر منها:

كتاب **تاريخ الجزائر المعاصرة** لشارل روبير أجيرون، الذي أفادنا في سياسات فرنسا الاستيطانية المنتهجة في فترة حكم الإمبراطورية والجمهورية، حيث تركزت كتاباته كثيرا حول الآثار الاقتصادية للتوسع الاستيطاني خاصة الزراعية منها، كتاب **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية** ليحيى بوعزيز، استندنا عليه في تقسيم مراحل سياسة الاستيطان من 1830-1900، إلا أنه ركز هو الآخر على الجانب الاقتصادي بشكل كبير وأمدنا بإحصائيات ومقارنات بين الأنشطة التجارية الرأسمالية، في حين أعطى معلومات سطحية وغير معمقة في تداعيات الجانب الاجتماعي، كما اعتمدنا على كتاب **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960** لعدي الهواري، وهو كتاب عالج انعكاسات الجانب الاجتماعي لسياسة الاستيطان الفرنسية بالدرجة الأولى، إذ استقينا منه القواعد التي استهدفتها إدارة الكولون لزعزعت النظام القبلي التقليدي، وعن كتاب عدة بن داهة المعنون **بالاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962م)**الذي احتوى على معلومات قيمة وتفصيلات خاصة بالتشريعات العقارية، كما أنه قدم إحصائيات مستمرة حول المناطق التي مسها الاستيطان، حيث استندنا عليه لمعرفة أشكال الاستيطان وأهم المراكز الاستيطانية في الغرب الجزائري.

أما عن الدراسات الأكاديمية: فأطروحة الدكتوراه الموسومة **بالسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)** لصالح حيمر، الذي بين فيها سياسات فرنسا المنتهجة لسلب الأراضي وطرق منحها للمعمرين، وقد أفادنا في مسألة مصادرة العقارات الغابية وأمكننا من معرفة نتائج اختلال التوازن الاقتصادي.

وعن المقالات العلمية فقد اعتمدنا كثيرا على:

مقالة ارزقي شويتام تحت عنوان **سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914**، ومقالة حورية طبعة **سياسة الاستيطان والنظام العقاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة 1871-1914**، فهما دراستان تستحقان التقدير لما توفر فيهما من مادة علمية، حيث أننا اعتمدنا عليهما في تحديد الأساليب المنتهجة للتوسع الاستيطاني وتسهيل عمليات تدفق الأوروبيين في الجزائر.

أما في ما يخص صعوبات هذا البحث فهي تلك الصعوبات التي يتعرض لها كل باحث، والتي يمكن حصرها في كون بحثنا شمل رقعة جغرافية واسعة وامتد لفترة زمنية طويلة مما صعب علينا الإلمام بها، أما الصعوبة الثانية فتمثلت في كون أغلب الكتابات فصلت في انعكاسات السياسة الاستيطانية أكثر خلال القرن العشرين.

الفصل التمهيدي: سياسة فرنسا الاستيطانية في الجزائر

(1830 - 1900)

المبحث الأول نبذة عن الاستيطان الفرنسي في الجزائر

1. مفهوم الاستيطان
2. أهداف ودوافع الاستيطان
3. أشكال الاستيطان

المبحث الثاني: مراحل السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر

1. المرحلة الأولى 1830 – 1848(الحكم الملكي)
2. المرحلة الثانية 1848 – 1852(الجمهورية الثانية)
3. المرحلة الثالثة 1852 – 1870(الإمبراطورية الثانية)
4. المرحلة الرابعة 1870–1900 (الجمهورية الثالثة)

منذ احتلال القوات الفرنسية مدينة الجزائر سنة 1830 شرعت في ترسيخ دعائم وجودها من خلال الهجرة الاستيطانية قصد تشكيل قاعدة ديمغرافية لدعم مشروعها الاستعماري، حيث أدركت أن مستقبلها بهذه البلاد مرتبط بمسألة الاستيطان ومدى نجاحه تحت شعار "الغزو بدون استيطان عقيم".

المبحث الأول: نبذة عن الاستيطان الفرنسي في الجزائر

1. تعريف الاستيطان:

لغة: اتخاذ المكان وطنا، وطنه واستوطنه أتخذه وطنا أي محل ومسكن يقيم فيه[1].

اصطلاحا: هو عملية اجتماعية اقتصادية تهاجر فيها مجموعات بشرية من أرضها إلى أرض أخرى[2]، ويعرف على أنه انتقال كتلة بشرية من مكانها الأصلي إلى مكان آخر حيث تقوم هذه الكتلة بإبادة السكان الأصليين أو طردهم أو استبعادهم أو خليط من كل هذه الأمور[3].

يهدف الاستيطان إلى محو شخصية الشعب الأصلي المستعمر عن طريق غلبة المهاجر عدديا ومن ثمة صبغ المنطقة بشخصيته وثقافته وتقاليده مما يؤدي طبيعيا إلى تراجع العنصر الأصلي، إذ يتشكل من حلقة تضم ثلاثة عناصر أساسية وهي الهجرة الاستيطانية والاستعمار الاستيطاني والدولة الاستيطانية[4].

---

[1]– محمد بن موسى بن مصطفى الدالي، **الوطن و الاستيطان دراسة فقهيه**، ط 1، مج 1، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية ، 2013 ، ص 34.

[2]–عماد لبيد، الاستيطان والتوطين، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر و الحركة الصهيونية في فلسطين**، دراسة مقارنه اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر،2010 –2011 ص 21.

[3]–عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية و العنف ...من بداية الاستيطان الى انتفاضة الأقصى**، ط 2 ، دار الشروق القاهرة،2002 ،ص 101 .

[4]–عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، الكويت 1978 ،ص 9 .

الاستعمار الاستيطاني:

مع بداية القرن السابع عشر ظهر مصطلح الاستعمار الاستيطاني والذي يعني التوطين بالأرض المستعمرة والبقاء فيها والقضاء على مقومات مجتمعها وإذابته في كيانها، إذ نشأ هذا النوع من الاستعمار كرافد من روافد الحملات الاستكشافية والتي تحولت إلى استعمارية تحت عنوان "**حق إلحاق الأرض التي لا سيد لها** "[1]، وقد تطورت الكيانات الاستعمارية لتصبح أهم الأدوات التي يعتمد عليها إستمرار النظام الاستعماري، فالاستعمار الاستيطاني كجزء لا يتجزأ من الظاهرة الاستعمارية ينبع أساسا من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للمستعمر[2].

الاستيطان الفرنسي بالجزائر:

عرفت الجزائر بشكل خاص ظاهرة الاستعمار الاستيطاني نتيجة الغزو الفرنسي وهو جزء من الاستيطان الأوربي الذي عرفه الكثير من المستعمرات، حيث ارتبطت خلفياته وأسبابه بالانفجار الديمغرافي والاقتصادي الذي شهدته أوروبا بعد انتشار الثورة العلمية والصناعية[3].

ويركز هذا النوع من الاستعمار على تحقيق 3 اهداف أساسية:

1. إقامة كيان إجتماعي غريب.
2. إقامة نظام سياسي جديد.
3. ربط الشعب المستعمر بحضارة وثقافة المستعمر الغازي.

---

[1]–حمودي أبرير، **القوانين والتحفيزات الفرنسية والصهيونية،ودورها في تطور الاستيطان في الجزائر وفلسطين 1850–1950، دراسة مقارنة في الأثار والنتائج**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج14، ع3، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 347.

[2]–المرجع نفسه ، ص 345 .

[3]–سيدي محمد رامي، **عقبات المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر مع بداية الاحتلال** ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع و التاريخ، مج 17، ع خاص، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2022، ص 889.

ويتم هذا عن طريق الغزو مع السيطرة المنظمة والواسعة، وتشجيع الهجرة الاستيطانية لبناء قاعدة ديمغرافية موالية[1].

2. أهداف ودوافع الاستيطان:

اعتبرت السلطات الكولونيالية الاستيطان الأوروبي حق مشروع لتطوير ونقل الحضارة الأوروبية إلى مستعمراتها، فقد جاء على لسان مُنظري الاستيطان أمثال **وارنيي**[2] على أنه ظاهرة تاريخية حتمية وقانونية طبيعية "قانون الصراع من أجل الحياة" يحكم على **الأجناس السفلى** بالزوال أمام **الأجناس العليا** مثل ما هو عليه في أمريكا الشمالية وأستراليا[3].

انطلق التوسع الاستيطاني من فكرة أن الأراضي غير الأوروبية هي مناطق خالية من الحضارة، بالإضافة الى الفراغ النسبي الذي كانت تتسم به بلدان المغرب العربي حيث أن الأوروبيين سعوا للحصول أكبر قدر من الأراضي الواسعة[4]، من أجل إنجاح عملية التوطين دعما للقوات العسكرية في المستوطنات من جهة[5]، وتوفيرا لليد العاملة التي سيعتمد عليها الاحتلال ادريا من جهة أخرى[6].

---

[1]–عميراوي أحميدة، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط 2، شركة دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص ص 106، 107 .

[2]–**وارنيي:** أوغست فارني Auguste warnier ولد سنة 1807 وهو طبيب جراح وسياسي ويعتبر المفكر الرسمي في عهد نابليون الثالث، شغل منصب مدير الشؤون الأهلية لعمالة وهران وعضو مجلس الحكومة في الجزائر، ينظر: ليلى بلقاسم، **تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2017–2018، ص 188.

[3]–أحمد شقرون، **دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر وفي تنظيم المستعمر**، ع17، قسم الترجمة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 106.

[4]–عميراوي أحميدة، المرجع السابق ، ص 56.

[5]–ألكسي دو طوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان**، تر :إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 38.

[6]–بوشنافي محمد ، اثار **السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري** ، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس ، ص107.

إذ يهدف الاستيطان إلى تثبيت الاستعمار فهو السبيل الأوحد للحفاظ على الغزو دون الإبقاء الدائم على ثلثي الجيش[1]، ويصدر أساسا عن المصالح الاقتصادية والاعتبارات الاستراتيجية، ويندرج في إطار المحاولات التي تستهدف تحقيق السيطرة العالمية للحضارة الغربية ضمن أهداف سياسية واقتصادية ودينية ارتبطت بالعمليات ألتبشيرية[2]، ويمكن اعتبار أن الاستيطان شديد الصلة بالحركة الاستعمارية بل هو حدها الأقصى حيث لا يتم الاستيطان إلا في نظام استعماري يشرف عليه ويرعاه[3].

قامت السياسة الاستيطانية على توفير مناطق واسعة لفائض السكان نتيجة الانفجار الديمغرافي الذي شهدته أوروبا، وكان ذلك جراء تغيرات الاقتصادية والاجتماعية الموالية للثورة الصناعية مما أدى الى انتشار الفكر التوسعي والاستيطاني والتنافس الدولي لاسيما بين فرنسا وبريطانيا حول مناطق النفوذ بدافع تعويض المستعمرات التي فقدتها في القارة الأمريكية[4]، كما لعبت التيارات الفكرية والدينية الدور في تشجيع الهجرة الاستيطانية في مقدمتهم الكاثوليكية التي رأت في الجزائر بوابة الدخول للعالم الإسلامي عن طريق تعميرها واستيطانها[5]، وهكذا فقد كان الدافع الاقتصادي أهم الأسباب الدافعة لتحقيق الاستيطان، بغية إيجاد أسواق خارجية لتصدير فائض الإنتاج الصناعي الأوروبي والسيطرة على التجارة وكذا تخفيف التبعية الاقتصادية، وهذا لن يكون إلا بتوطين عنصر أوروبي موالي للاستعمار[6].

---

[1]–أحمد شقرون، المرجع السابق، ص 103.

[2]–محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1954**، تر:محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008، ص 159.

[3]–سيدي محمد رامي، المرجع السابق، ص 889.

[4]– ارزقي شويتام ، **سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830 – 1914** ، مجلة التاريخ المتوسطي ، المجلد الثاني ، العدد 02، جامعة الجزائر ، 2020 ، ص191 .

[5]– شارل روبير اجيرون ،**تاريخ الجزائر المعاصر**،تر : عيسى عصفور ،ط 01 ،منشورات عويدات ،بيروت ، باريس ، 1986،ص 44.

[6]–بوشنافي محمد، المرجع السابق، ص107.

3. أشكال الاستيطان:

انتهجت إدارة الاحتلال الفرنسي سياسة قائمة على تشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر بكل أشكالها من خلال توجيه نداءات إليهم وترغيبهم في التوجه إلى الجزائر بدل التوجه إلى أمريكا، فقد شجعت على وجه الخصوص هجرة الأوروبيين ذوي الأصول اللاتينية (البرتغاليين والاسبانيين)، وقد جاء في تقرير الدوق ديزلي (Ducd'isly) المعروف بالماريشال توماس بيجو[1] "أن غزو الجزائر قد انتهى، وكل ما تبقى لنا هو إيجاد أفضل عملية استعمارية لاستخدام العنصر الأوروبي تحت مسمى الممارسة الاستيطانية[2].

أولا: الاستيطان الحر:

طبق هذا النوع من الاستيطان في الفترة من **1830** إلى **1840** والذي عرف بفوضويته وعدم انتظامه[3]، ارتبط بشخصية كلوزيل[4] الذي عين حاكما عاما في الجزائر بين **1835** و**1836** حيث نشط في تطبيق هذه سياسة مصمما على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين الذين قدموا من اسبانيا وإيطاليا ومالطا وجزر البليار وأغلبهم كانوا من الصعاليك والمنحرفين وذوي السوابق، وقد أنشأ

---

[1]– **بيجو:** توماس روبير بيجو Thomas Robert Bugeaudولد في 1784 جاء إلى الجزائر في 1836 في مهمة مزدوجة، محاربة الأمير عبد القادر و فرض السلم معه ، تولى الحكم في الجزائر من 1840 الى 1847 واتبع سياسة العنف و الإبادة خلال سنوات حكمه، ينظر: بسام العسلي، **الماريشال بيجو 1784–1849**، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص 11.

[2]–طبعة حورية، **سياسة الاستيطان و النظام العقاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة (1871–1914)**، مجلة رفوف، مج 7 ، ع 3، جامعة لأحمد دراية، أدرار، 2019، ص 147.

[3]– شارل روبير آجيرون ،المصدر السابق، ص 41.

[4]– **كلوزيل:** برتران كلوزيل Bartrand Clauzel من مواليد 1772 في ميريبوا بفرنسا تولى عدة وظائف في الجيش و السفارة الفرنسية في اسبانيا عين في الجزائر في 1835 ثم عزل منها بعد فشله في حملة قسنطينة و توفي عام 1847، ينظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900** ،ج01 ،ط01 ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1992 ، ص 36.

كلوزيل قرية بوفاريك غرب مدينة الجزائر ووزع الأراضي والآلات والحيوانات على المستوطنين وشجعهم على الاستقرار[1].

شجعت الإدارة الفرنسية سياسة التوسع الاستيطاني الحر عن طريق بيع أراضي الدومين[2] بأثمان زهيدة مع تقديم تسهيلات للوافدين الأوروبيين، حيث بلغ تعدادها **563** قطعة أرضية مساحة الواحدة منها ثلث هكتار[3].

ثانيا: الاستيطان الرسمي:

هو الإشراف المباشر للدولة على عملية الهجرة والاستيلاء على الأراضي، وتشجيع المهاجرين على الاستيطان في الجزائر وكانت البداية بسلب حوالي **1000** هكتار بضواحي الحراش، حيث أنه توسع وترسخ بعد صدور قرار **22** جويلية **1832** الذي تضمن الحاق اللأراضي بأملاك الحكومة الفرنسية[4]، تعود أولى محولاته الرسمية إلى سنة **1834** بعد وصول سفينة محملة ب **400** مهاجر ألماني وسويسري لميناء الجزائر العاصمة تم توزيعهم على مناطق مختلفة ومنحت لهم أراضي زراعية، وبعد صدور مرسوم في **22** جويلية **1834** المتضمن إلحاق الجزائر بفرنسا الذي عزز الهجرة وطمأن المستوطنين

---

[1]– يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ، ص 08.

[2]– **الدومين** : هي ممتلكات الدولة و الأموال العقارية التي تملكها الدولة و المؤسسات و الهيئات العامة و تتكون من أراضي البايلك و الوقف و المصادرات وهي للاستعمال العام و النفع العام، ينظر: محمد عطية هواش، **فكرة الدومين في التشريع الداخلي والدولي وبعض أثارها على الحماية القانونية للمقتنيات الثقافية المصربة**، حولية الاتحاد العام للاثاريين ، ع24 القاهرة، 2021، ص 379 .

[3]– بلعربي نور الدين، **الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية و الثقافية 1830–1962**، مج 18، ع 2، مجلة عصور،جمعة وهران 1، الجزائر، ص 127.

[4]–عماد لبيد، المرجع السابق، ص34 .

على البقاء في الجزائر[1]، لكونهم يشكلون القوة الاقتصادية والبشرية لسياسة الاستيطان التي مثلت الهدف الاستراتيجي لفرنسا، والذي يمكن حصره في النقاط التالية:

- تأمين النهب الاستعماري وتدعيم التواجد العسكري.
- خدمة الاقتصاد الفرنسي واستغلال جل إمكانيات وثروات البلاد المستعمرة.
- اجتثاث السكان الأصليين من أراضيهم والحاق المستعمرة شرعيا بغلبة العنصر الأوروبي[2].

وقد ارتبط هذا النوع من الاستيطان بشخصية **بيجو** الذي ركز سياسته لدعم وتشجيع الاستيطان العسكري، على أساس أن الجندي أقدر على الحياة الجماعية والدفاع عن مزرعته، أقام حول **7** قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية، صرح بيجو في خطبة ألقاها في مجلس النواب بتاريخ **16** يناير **1840** "أننا في حاجة إلى جحافل من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين، ولكي تجلبوهم فمن اللازم عليكم ان تمنحوهم أراضي خصبة و مراعي ولا يهمكم أمر أصحابها"[3]، وأصدر عام **1841** قرار يقضي بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين، ولم تنجح هذه السياسة أيضا فمن بين **800** جندي استقر **60** منهم بالجزائر أما الباقي عادوا إلى فرنسا، وفي **1845** أقر بمصادرة أراض القبائل التي تؤيد الأمير عبد القادر والاستيلاء على أراض القبائل التي عجزوا عن إثبات ملكيتها وتحويل ملاكها إلى عمال أجراء[4].

---

[1]- بن داهة عدة ،**الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962** ، ج01، ط 01 ، المؤلفات للنشر و التوزيع ،المسيلة ، 2013 ، ص 51

[2]-حورية طبعة، المرجع السابق، ص 150 .

[3]-فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر:أبو بكر رحال، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص45.

[4]- يحيى بوعزيز ، المرجع السابق ، ص09.

جدول يمثل تطور الاستيطان الرسمي الأوروبي بالجزائر خلال القرن 19:[1]

المرحلة	القرى المنشأة أو المتطورة	عدد الهكتارات الزراعية الممنوحة للأوروبيين	عدد المستوطنين
1850-1841	126	115000	65497
1860 -1851	85	250000	103322
1870-1861	21	116000	129898
1880-1871	264	401099	195418
1890-1881	107	176000	267672
1900-1891	103	120097	364257

[1]- سيدي محمد رامي، المرجع السابق، ص 856.

المبحث الثاني: مراحل السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر

1. المرحلة الأولى 1830-1848 (الحكم الملكي):

أولا:سياسة الجنرال كلوزيل الاستيطانية (1835_1841م):

عملت فرنسا منذ احتلالها الجزائر على تجسيد وتكريس الاستعمار الاستيطاني بكل الوسائل وقد كانت الأرض المستهدف الأول وهذا لكسب الشرعية في البقاء من خلال المصادرة والحجز في ظل شرعية المراسيم والقوانين[1].

كانت الحركة الاستيطانية في بدايتها مجرد تجربة محدودة تعلقت بجنود الحملة العسكرية بالجزائر، حيث بدأ الاستيطان العسكري تحت إشراف الحاكم العام كلوزيل الذي صادر ما يقارب **1000** هكتار من الأراضي الخصبة منحها لإدارة الجنود لإقامة مشروع المزرعة الإفريقية النموذجية، وكان مشروعه الاستيطاني تحت شعار: "**دع الجيش حرا**"[2].

حاول كلوزيل جعل سهل متيجة بمثابة "**سان ديمنغو**"[3] الجديدة حيث سعى لإقناع حكومة بلاده بقدرة هذا السهل على استيعاب رؤوس الأموال المتوجهة إلى أمريكا مؤكدا على ضرورة الحفاظ على الجزائر، فبدأ بإصدار مراسيم الحجز والمصادرة انطلاقا من أملاك

---

[1]- حياة قنون ، **الاستيطان الفرنسي و مصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر**، الحوار المتوسطي، العدد3-4 ،جامعة سيدي بلعباس ، ص149.

[2]- بوزكري مروان ، **الاستيطان الفرنسي بالجزائر و مظاهر الهيمنة الاقتصادية و الثقافية ما بين 1830_1914**، الجزائرية للدراسات التاريخية و القانونية ، المجلد7، العدد2، المركز الجامعي افلو , الأغواط ، 2022، ص02.

[3]- **سان دمنغو:** جمهورية الدومنيكان حاليا،احد مستعمرات فرنسا بامريكا اللاتينية ذات اهمية اقتصادية لكونها نقطة وصل بين المحيطين الاطلسي والهندي. ينظر: طبيبة خلف عبد الله، لطفي محمد، **تاريخ الجمهورية الدومينيكية1492-1844** ،كلية الاداب ، جامعة البصرة ،ص57.

البايلك والأملاك الوقفية، إذ كان كلوزيل أول وأبرز المتحمسين لسياسة الاستيطان وتوسيع الملكيات بالجزائر[1].

لم تكن فلسفة كلوزيل الاستيطانية ترتكز على الأبعاد الاقتصادية والسياسية فحسب بل إمتدت لتمس الجانب الاجتماعي، فقد كان كلوزيل سباقا لطرح فكرة الاندماج الاجتماعي والانصهار العرقي في الجزائر لكون الاستيطان لا يقوم إلا بالتواصل بين الأجناس أي الأهالي والمستوطنون الأوروبيون[2].

حيث اقتصرت الهجرة في بداياتها على المستوطنين العسكريين وعلى مجموعة من الشخصيات السياسية المعارضة لحكم شارل العاشر والنظام الملكي والتي تلقت تسهيلات وتطمينات وإجراءات تضمن لهم العيش الهنيء وفي **09** أوت **1835** وبعد أن عين كلوزيل حاكم عام على الجزائر خاطب الأوروبيين قائلا " **يجب أن تعلموا أيضا إن هذه القوة العسكرية التي هي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية، ذالك أنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوربية فقط**"[3].

---

[1]– شارل اندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827_1881، ط1** ، تر: المعهد العالي للترجمة ، دار الامة ، الجزائر، 2008، ص76.

[2]– فاتح زياني، السبتي غيلاني، **سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم الماريشالين كلوزيل وبيجو(1830–1847)**، مجلة الأحياء، مج20، ع26، جامعة باتنة1، الجزائر، 2020، ص 660.

[3]– بلعربي نور الدين، المرجع السابق ،ص125 .

جدول يوضح تطور عدد السكان الأوروبيين في الجزائر في فترة الحكم الملكي 1833-1846.[1]

تاريخ الإحصاء	عدد السكان السابق	عن طريق الزيادة الطبيعية	عن طريق الهجرة
1833	7812	-	-
1836	14.561	-355	+7104
1841	37.374	-1711	+24524
1846	95.321	-3688	+61.635

[1]-سيدي محمد رامي، المرجع السابق، ص 896.

ثانيا: سياسة الجنرال بيجو(1841-1847):

شهدت حركة الاستيطان في عهد بيجو نموا كبيرا فقد قامت الإدارة الفرنسية بتقديم إشهارات وتسهيلات تشجع الاستيطان، حيث وزعت المساكن العائلية المرفقة بقطع من الأراضي الخصبة، وجاء هذا ضمن مشروع بيجو الذي ضم مجموعة المناشير تشجع الأوروبين وتحفزهم على الهجرة إلى الجزائر، حيث أثمرت هذه الدعاية بسرعة وقابلتها السلطات الفرنسية بإنشاء **17** مركزا استيطانيا سنة **1842** ويليه **14** مركزا سنة **1843** ليصل عدد المستوطنين إلى **194887** مهاجر أوروبي في ظرف ستة سنوات، اتبع بيجو سياسة الاحتلال الكلي بعد فشل سياسة الاحتلال ألجزئي، حيث ركز مهمته في القضاء على ثورة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري[1] وهذا لتسهيل التوغل داخل الجزائر وتوسيع دائرة الاستعمار الاستيطاني مؤكدا في خطابه أمام مجل النواب الفرنسي على ضرورة تأسيس مقاطعة فرنسية في الجزائر يسيطر عليها المعمرون، تحت شعار "**الغزو بدون استيطان سيكون عقيما**"[2].

سنة **1845** أصدر فيما يلي قرار ينص على حق الدولة في مصادرة أراضي القبائل التي انضمت إلى ثورات الأمير عبد القادر حيث بلغت **500** ألف هكتار في جهات كثيرة، وفي العام الموالي أصدر أمرا أخر يقضي بالاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة وتحويل ملاكها إلى عمال أجراء فيها إذا ما عجزوا عن إثبات ملكياتهم بعقود تعود إلى ما قبل تاريخ الاحتلال جويلية **1830**، وقد تعمد إصدار هذا القرار بعد التأكد من أن معظم عقود أراضي القبائل كانت تتم عن طريق العرف و مجالس الجماعات[3].

---

[1]- حورية طبعة ، **مظاهر الاستيطان الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال إلى قيام الجمهورية الفرنسية الثانية(1830-1848)** ، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية، العدد23، جامعة أحمد دراية، أدرار، ص125.

[2]-حياة قنون ، المرجع السابق ،ص150.

[3]- يحي بوعزيز ، المرجع السابق , ص 10.

تلخصت سياسة بيجو في ثلاثة مراحل كانت المرحلة الأولى من **(1841-1843)** تركزت في القضاء على الثورات والمقاومات الشعبية المحلية ومن ثم توزيع الأراضي على الوافدين الأوربيين مجانا، المرحلة الثانية كانت من **(1844-1845)** **استهدفت** تهيئة المواقع الضرورية لاستقبال الوافدين الأوروبيين، أما المرحلة الثالثة **(1846-1847)** فعملوا على البدء في تشييد المدن والقرى الفلاحية على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، ولضمان نجاح هذا المخطط أو المشروع الاستيطاني فقد قامت الإدارة الفرنسية بتنفيذ جل قرارات الحجز والمصادرة والتي بلغت **168.000** هكتار من حوالي **2000** عائلة جزائرية[1]، وهذا في منطقة الجزائر العاصمة وحدها كما تم الحجز على **78.000** هكتار في منطقة المتيجة، إضافة على ذلك استحوذت الحكومة الفرنسية على **2600** كلم^2 بسواحل العاصمة ومتيجة وضواحي عنابة ووهران[2].

عمل بيجو على تكريس الاستيطان الفلاحي وضرب المقاومات المحلية في آن واحد رافعا شعار " **المحراث والبندقية** " وهي سياسة مضمونها تشجيع الجنود العسكريين على الاستقرار بالجزائر وممارسة الفلاحة مع الاستعداد الدائم لمواجهة أي خطر جزائري، وللحصول على التأييد لسياسته ألقى خطابا أمام مجلس النواب الفرنسي جاء فيه " **حيثما وجدت المياه الصالحة والأراضي الخصبة يحق للأوروبيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكها، وعلينا دفع الجزائريين إلى الصحراء حيث لا يمكنهم العيش وسيعودون خاضعين ليكونون خدما بثمن بخس عند الأوربيين**"[3]، نجح بيجو في استقطاب عدد لا بأس

---

[1]- ارزقي شويتام ، المرجع السابق ، ص199.

[2]-عبد الكريم حرمة، **مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1834-1900**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة درايعية ، أدرار، الجزائر، 2022-2023، ص 68.

[3]- بوشنافي محمد ، المرجع السابق ، ص108.

به من المهاجرين الألمان والإسبان وكذا الايطاليين بفضل التسهيلات المقدمة وانتهاج سياسة التوسع داخل الجزائر[1].

2. المرحلة الثانية 1848-1852 (الجمهورية الثانية):

في **1848** وبمقتضى **المادة 109** من الدستور الجديد أصدر قانون " **الجزائر جزء لا يتجزأ عن فرنسا**" وامتد حكم الجزائريين لجميع أنحاء شمال الجزائر، وبذلك تزايد عدد الجيش من **60** ألف عسكري إلى **100** ألف عسكري فرنسي[2]، لتقسم الجزائر إلى منطقتين أساسيتين: الجزائر الجنوبية وسميت كذالك بالمنطقة العسكرية لها سياستها الخاصة، يحكمها حاكم عسكري تسيرها المكاتب العربية[3] ولا تراعى فيها حرمة الفرد الجزائري، أما الجزائر الشمالية فهي خاضعة للحكم المدني وقسمت إلى ثلاثة مقاطعات إدارية مقسمة إلى دوائر وبلديات [4].

اهتمت الجمهورية الفرنسية الثانية كسابقتها إهتماما كبيرا بالاستيطان وكرست إمكانياتها لتهجير العنصر الأوروبي إلى الجزائر، قضت خطتها بتهجير مائتي ألف أوروبي في ظرف عشر سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق، وقد اعتمد مجلس النواب الفرنسي **50** مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة، فهجرت من باريس وحدها حوالي **15** ألف فرنسي ووطنتهم **42** قرية استيطانية منها **12** بمنطقة الجزائر **09** بمنطقة وهران و**08** قرى استيطانية بمنطقة قسنطينة[5].

---

[1]- حكيم بن الشيخ، **سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1962**، مجلة عصور الجديدة، ع14-15، مج 4، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2014، ص364. .

[2]- بوزكري مروان ، المرجع السابق ، ص03 .

[3]-**المكاتب العربية:** هي هيئة أو مؤسسة تمثل حلقة وصل بين الإدارة الفرنسية و السكان المحليين تأسست في 1833 ويطلق عليها كذلك مصلحة الشؤون العربية و تكمن مهمتها في السيطرة على الأهالي الجزائريين، ينظر: سلاماني عبد القادر،**دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر**، مجلة البدر، مج3، ع3،جامعة بشار، الجزائر، 2011، ص70.

[4]- عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار الريحانة ،الجزائر، 2002 ، ص128.

[5]- يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص13 .

يوضح الجدول التالي تعداد المستوطنين في الجزائر بين 1848 و1851[1]

السنة	الفرنسيون	الأوروبيون	المستوطنون
1848	64006	51695	115701
1849	58005	54602	112627
1850	62044	63704	125748
1851	66050	65233	131283

عقب ثورة باريس فبراير **1848**[2] والاحتجاجات التي جرت بفرنسا بسبب الأزمة الاقتصادية وانتشار البطالة بين العمال، كان من شأن الاستيطان بالجزائر أن يحل هذه الأزمة والتي تحولت إلى اجتماعية بعد مطالبة العمال الفرنسيين بتقديم تنازلات مجانية بالجزائر والذي بلغ عددهم **100.000** عامل[3]، إلا أن هذا الحل لم يكن ناجعا كما خطط له فقد عاد حوالي **7.000** مستوطن إلى فرنسا بسبب عدم نجاحهم في النشاط الفلاحي ومات منهم **3.000** مستوطن، وهذا لكونهم عمالا وتجارا لا يفقهون في أمور الفلاحة وكذا عجزهم على التأقلم مع حياة الريف[4]، وقد أصبح من حق المعمرين إقتناء الأراضي من الجزائريين حتى في المناطق العسكرية [5].

[1]–بن يوسف محمد الأمين، **الجمهورية الفرنسية الثانية 1848–1851 والمسألة الاستيطانية في الجزائر**، هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 5، ع 3، الجزائر، 2021، ص ص 17 18.

[2]–**ثورة 1848:** عرفت بثورة فبراير وانطلقت من باريس وامتدت إلى شعوب أوربا روما فيينا، إيطاليا ألمانيا هدفها الإطاحة بالأنظمة الملكية، حيث أنهت حكم الملك لويس فيليب، ينظر بن يوسف محمد الأمين، المرجع السابق، ص 3.

[3]– شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر، المصدر السابق ، ص49 .

[4]– يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص14.

[5]– حياة قنون ، المرجع السابق ، ص152.

3. المرحلة الثالثة 1852- 1870(الإمبراطورية الثانية):

أولا: في عهد راندون (1852-1858):

قامت الإمبراطورية الفرنسية الثانية بزعامة نابليون الثالث **1852** وتزامن هذا مع فترة حكم **راندون**[1] كحاكم عام على الجزائر، اتسمت هذه الفترة بالتقلب والاضطراب وعدم الاستقرار على سياسة واحدة، بسبب ضغط المعارضة في فرنسا من جهة والصراع القائم بين المستوطنين والعسكريين في الجزائر من جهة أخرى مقابل الواقع المزري للأهالي[2].

استعاد العسكريون نفوذهم من جديد في عهد راندون فقد شجع بدوره عملية الاستيطان بالجزائر، واستمر تدفق المهاجرين الأوروبيين على المستعمرة خلال السنوات الأولى من قيام الإمبراطورية الثالثة وتواكبت حركة الاستيطان الرسمية التي تنظمها الحكومة مع الاستيطان الحر[3].

انتهج راندون أسلوب حصر القبائل وهي سياسة سميت من ذلك الحين بسياسة التحديد، حيث ألزم السكان الأصليين بالتنازل عن أراضيهم التي لا يحتاجون إليها وبالمقابل أن تعترف لهم الحكومة بحق الملكية الفردية أو الجماعية على الأراضي التي تتركها لهم، ففي ظرف عشر سنوات تم حصد ما يقارب **343387** هكتارا من الأراضي امتلكتها **12** قبيلة آلت إلى أملاك الدولة[4]، وقد شجع راندون حركة الاستيطان الرأسمالي عن طريق

---

[1]- **راندون:** جاك لويس سيزار الكسندر Jacques Louis Randon ، التحق بالجيش الفرنسي 1812، وعين حاكم عام على الجزائر من 1852 -1858، وكان داعما لسياسة التبشيرية ، ينظر: عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص: التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015 ، ص 325 .

[2]- يحي بوعزيز ، المرجع السابق، ص 15 .

[3]- نادية طرشون ، **سياسة نابليون الثالث** ، مجلة الدراسات و الابحاث ،مج 8، ع 26 ،جامعة الدكتور يحيى فارس المدية ،الجزائر، 2017 ، ص 4.

[4]- شارل روبير اجيرون ، المصدر السابق ، ص51 .

الشركات الكبرى تتكفل ببناء مستوطنات وقرى استيطانية للأوروبيين مقابل حصولها على أملاك وأراضي عقارية واسعة بالجزائر[1].

جدول يوضح عدد المهاجرين الأوروبيين في فترة حكم راندون[2].

السنة	عدد الفرنسيين	عدد الاسبان	عدد الأوروبيين
1852	33.384	17.968	59.606
1853	35.726	19.397	62.440
1854	38.546	19842	64.387
1855	41.444	20.556	69.110
1856	45.468	21.807	77.136
1857	47.943	21.567	77.116
1858	52.614	23.735	86.897

[1]– يحيى بوعزيز، المرجع السابق ،ص15 .

[2]–أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 198.

ثانيا: في عهد الأمير جيروم نابليون 1858-1860:

انتهج **نابليون الثالث**[1]سياسة سميت بوزارة الجزائر والمستعمرات حيث قام بإلغاء الحكومة العامة ومجلس الحكومة ومنصب الحاكم العام ليعوضه بمنصب وزير الجزائر، برئاسة ابن عمه الأمير **جيروم نابليون** بهدف إدماج الجزائر بفرنسا[2]، كان الأمير جيروم شديد الكره للعسكريين، أصر على تطبيق سياسة الإدماج والتفكيك على المجتمع الأهلي والقبيلة وسعى لإضعاف سلطة القادة والزعماء من الأهالي[3].

انتهجت وزارة الجزائر والمستعمرات سياسة الاستعمار الرأسمالي، وقدمت للمستوطنين الاوروبيين خدمات جلة حيث نظم بيع الأراضي التابعة للدولة، كما تم خلال هذه الوزارة إنشاء **17** قرية استيطانية ووزعت **4600** قطعة أرض زراعية مجانا على المهاجرين الاوروبيين، لتكون الوزارة من أهم داعمي السياسة الاستيطانية سياسيا واقتصاديا واداريا[4].

ثالثا: في عهد بيليسي و مكماهون (1860-1870):

بعد أن ألغى نابليون وزارة الجزائر والمستعمرات في نوفمبر **1860** قرر في الشهر الموالي إعادة نظام الحكم العسكري السابق وتدعيمه وتقوية الحاكم العام **بيليسي 1860-1864** الذي جمعت في يده جل السلطات تقريبا، وعين إلى جانبه مدير عام للشؤون

---

[1]- **نابليون الثاث:** شارل لويس نابليون ابن شقيق نابليون الاول ، ولد بباريس ونشأ بسويسرا بعد سقوط النظام الامبراطوري 1815 نفي إلى البرازيل 1836 و عاد الى فرنسا 1848 بعد سقوط النظام الملكي ليصبح امبراطورا على فرنسا 1852. ينظر:نادية طرشون ،المرجع السابق، ص66.

[2]-وليد بوشو، **الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830-1939**، المجلة التاريخية الجزائرية ، مج5 ، ع 2، جامعة بوضياف، المسيلة ، الجزائر، 2021، ص641.

[3]- يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص18 .

[4]-المرجع نفسه، ص 19.

المدنية، وكان **بيليسي**[1] عازما على إتباع سياسة راندون في ما يخص مصادرة الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية وتوطينهم، فعمل على مد الطرق البرية والسكك الحديدية لخدمة مشاريع الأوروبيين الاقتصادية[2]، حيث أنشأ **11** قرية استيطانية ما بين **1861-1864**، ليبعث له نابليون رسالة محتواها ضرورة تحقيق التوازن بين السلطتين وأمره بالتوقف عن مصادرة الأراضي وإعلان المساواة بين الجزائريين والفرنسيين وهذا رغبة منه في إقناع الأهالي أن فرنسا لم تأتي لاضطهاد بل جاءت بالحضارة، جاء في مضمون الرسالة " **أن الجزائر لم تكن مستعمرة فرنسية بل مملكة عربية ... وكما أنني إمبراطور الفرنسيين فأنا إمبراطور العرب**"[3].

تولى **ماكماهون**[4] منصب الحاكم العام بالجزائر بعد وفاة بيليسي **1864** وأمام هذا الاضطراب والصراع الحاصل بين المدنيين والعسكريين قام نابليون بزيارة الجزائر من **03** ماي إلى **07** جوان **1865** اطلع خلالها على عدة مدن وبعد عودته إلى فرنسا أصدر قرارا إلى ماكماهون يقضي بضرورة تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائريين مع احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية وهذا ما سمي بالقانون المشيخي أو السيناتوت كونسولت[5].

---

[1]- **بيليسي:**إمابل جون جاك بيليسييه pélissier رجل حرب، حاكم عام على الجزائر عينه نابليون الثالث في1860، تميزت فترة حكمه بالصراع بين العسكريين والمدنيين . ينظر: كمال بن صحراوي، **معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19**، ط1، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2020، ص67 .

[2]- يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص19 .

[3]-وليد بوشو، المرجع السابق ، ص642.

[4]- **ماكماهون:** باتريس موريس ماكماهون ايرلندي الاصل، خريج المدرسة العسكرية سان سير، شارك في الحملة العسكرية على الجزائر ، عين قائد للقوات البرية و البحرية في الجوائر 1858 و من ثم حاكما عاما عليها 1864-1870 . ينظر: نادية طرشون ، المرجع السابق ، ص20.

[5]- شارل أندري جوليان، المصدر السابق ، ص104 .

4. المرحلة الرابعة 1870-1900 (الجمهورية الثالثة):

بعد انتهاء **الحرب الفرنسية والبروسية**[1] ووقوع الامبراطور نابليون الثالث في يد الألمان بتاريخ **2** سبتمبر **1870** أدى هذا إلى الغاء النظام الامبراطوري وقيام نظام استعماري جديد نتج عنه خسارة فرنسا لمنطقتي **الألزاس واللورين**[2] وترحيل سكانهما إلى الجزائر[3].

على إثر سقوط حكم نابليون **1870** وقيام الجمهورية الثالثة انتقلت السيادة للكولون بانتقال الحكم من عسكري إلى مدني وازداد نفوذهم لدرجة التفكير بالانفصال عن فرنسا والاستقلال بالجزائر وتم فصل السلطة العسكرية عن السلطة المدنية في الجزائر لتمثل وزارة الداخلية لكن هذه السلطة لم تمتد الى جميع أنحاء الجزائر لكونها شملت المناطق التي يقطنها المعمرون بأعداد كبيرة فقط مثل المدن الرئيسية والسواحل لتبقى الجزائر الأخرى تحت الحكم العسكري[4]، إذ قام المستوطنين الأوروبيين بالجزائر بإعداد برنامج سياسي مكثف وذلك لتدعيم نفوذهم في الجزائر وإقامة نظام سياسي يخدمهم إلى الأبد، وقد سعى وارنيي الداعم الأول للتوسع الاستيطاني وصاحب نظرية الادماج التدريجي للجزائريين إلى إقامة مؤسسات مدنية تخدم المستوطنين وإنشاء تجمعات سكانية توسعية في المناطق العربية من خلال مصادرة الكثير من الأراضي والاستيلاء على أراضي الأعراش للتمكن من التوسع

---

[1]-**الحرب البروسية الفرنسية:** هي حرب جرت على الصعيد الأوروبي بين الألمان و فرنسا اندلعت في 19 جويلية 1870، نتج عنها انهزام الجيش الفرنسي و استسلام الامبراطور في 2 سبتمبر 1870.ينظر: ورتي جمال، **مواقف الجزائريين من الحرب البروسية الفرنسية 1870-1871**، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج7، ع1، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، 2008، ص 73.

[2]-**الألزاس واللورين:** هما منطقتين حدوديتين بين فرنسا وبروسيا ، اتفق على منحهما للمنتصر في الحرب البروسية الفرنسية وبهذا اضطر سكانهما للهجرة الى الجزائر، ينظر: حياة بعبين، رشيد مياد، **الاستيطان الفرنسي و أثره على نظرة المستوطنين الأوروبيين للمسلمين الجزائريين**، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، مج5،ع1،جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر،2024، ص138.

[3]-عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997، ص137.

[4]-أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2 ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص98.

في أنحاء أرض الجزائر[1]، إذ أصبح تعمير الجزائر بالأوروبيين مذهبا رسميا وصار من اليسير على المشرعين أن يسنوا قوانين حسب مصالحهم بهدف انتشال أكبر قدر من الأراضي الخصبة ومنحها للأوروبيين المستوطنين الذين أصبحوا أربابها دون منازع، وقد كانت هذه الأراضي توزع إما على المعمرين الصغار أو على الشركات وكامتيازات، وفي **1871** تم مصادرة **2639000** هكتار دفعة واحدة ومنحت **500.000** هكتار منها للمعمرين اللاجئين من مقاطعتي الألزاس واللورين[2].

سنة **1872** تزايد عدد المستوطنين الأوروبيين تزايدا كبيرا بالجزائر فقد بلغ **115516** مهاجر أجنبي أما الفرنسيين فقد بلغوا **129601** قطنوا المدن والقرى الثرية لتتشكل جزائر جديدة إلى جانب الجزائر المسلمة [3].

بين عامي **1881** و**1887** تم الاستيلاء على **957000** هكتار من الأراضي بصفة مجانية فأصبحت ملكا للدولة، وتم تسليم **120097** هكتار من الأراضي على المهاجرين الأوروبيين، فأصبح مجموع ما سلم للمهاجرين الأوربيين في ظرف **30** عام **287000** هكتار[4].

وأمام البرنامج المكثف في المقاطعات الفرنسية، وصلت من فرنسا **4000** عائلة خلال **10** سنوات، ونجد أن الاستيطان شمل حتى فرنسيي الجزائر، فمن سنة **1871** إلى سنة **1874** سلمت لهم **2079** هكتار من مجموع **2837** هكتارا التي تنازل عنها المهاجرين[5].

---

[1]–عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 161،162 .

[2]–فرحات عباس، المصدر السابق، ص ص 56،57 .

[3]–محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 159.

[4]–يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 32.

[5]–نادية زروق،**الاستيطان الفرنسي في الجزائر فيما بين 1870–1900**، مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج16، ع28، جامعة بوزريعة2، الجزائر، ص 17.

ابتداءً من سنة **1880** عرف الاستيطان الحر نفسا جديدا، نتيجة لحركة ظرفية قامت بها مجموعات من مزارعي الكولون من الجنوب الفرنسي، بعدما أصيبت مزارعها بمرض الفيلوكسيرا، وقد كان لهذا العنصر المختص أثر فعال في تطوير زراعة الكروم وفي جلب مجموعات كثيفة من اليد العاملة الفلاحية من اسبانيا وإيطاليا، ومالطا، واستقرارها بالجزائر[1].

الجدول التالي يمثل عدد الألزاسيين واللورنيين ونسبهم بالنسبة لعدد المستوطنين الفرنسيين 1845-1876[2]:

السنة	النسبة % المئوية بالنسبة للفرنسيين	عدد الفرنسيين	عدد الألزاسببن واللورنيين
1845	14.6	46.339	6.515
1851	21.13	66.050	13.956
1856	23.64	92.756	21.927
1866	19.71	122.119	22.058
1876	19.62	155.708	1.876

[1]– نادية زروق،المرجع السابق، ص16.

[2]–أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 200 2001

جدول يمثل أهم المراكز الاستيطانية الناشئة خلال فترة 1841- 1896 (الغرب الجزائري نموذجا):[1]

إسم المركز	المساحة بالهكتار	سنة النشأة
مستغانم	4039	1841
تلمسان	1778	1842
السانية (وهران)	635	1844
أرزيو	6274	1845
سيق	12542	1845
بوراوبول (مرسى الحجاج)	1550	1848
سان لويس (زهانة)	2963	1848
غيليزان	10627	1857
سعيدة	1890	1862
لامورسيار (أولاد ميمون)	2145	1869
حمام بوحجر	3455	1874
مشرية	3596	1882

[1]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص ص 138 145 .

مرحوم	2923	1882
آفلو	225	1884
تلاغ	840	1887

عملت الادارة الفرنسية منذ السنوات الأولى لدخولها الجزائر على تكريس سياسة الاستعمار الاستيطاني بكل الوسائل والطرق، ورغم اختلاف انظمة الحكم من ملكي إلى جمهوري ومن ثم إمبراطوري إلا أن الهدف كان واحدا وهو إحكام السيطرة على الجزائر وتثبيت الوجود فيها ولن يتحقق هذا إلاّ بالاستحواذ على أكبر قدر من الأراضي الزراعية الواسعة وتوطين العنصر الاوروبي عليها.

الفصل الأول: الانعكاسات الاقتصادية لسياسة الاستيطان الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19.

المبحث الأول: تجزئة النظام العقاري

1. مصادرة الممتلكات
2. تأسيس ملكيات فردية
3. تحديد ملكية العقار الغابي

المبحث الثاني: اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر

1. تراجع الإنتاج الفلاحي
2. تدهور الصناعات المحلية
3. ركود النشاط التجاري

المبحث الثالث: تغير البنية الاقتصادية المحلية

1. بناء اقتصاد نقدي راسمالي
2. تنوع مصادر الضريبية
3. إنشاء مؤسسات رأسمالية

يعد الاحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر النماذج الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأوروبي، حيث سعت الإدارة الفرنسية الى تجسيد مشروعها الاستيطاني القائم على تحصيل أكبر قدر من المساحات الواسعة من خلال السن العشوائي للقوانين والتشريعات، ليشكل هذا اختراق واسع على مستوى الاقتصاد الجزائري وربطه بالاقتصاد الاستعماري، والذي بدوره انعكس سلبا على البنية التقليدية للاقتصاد الأهلي.

المبحث الأول: تجزئة النظام العقاري

1. مصادرة الممتلكات

شكل الميدان العقاري الركيزة الأساسية لتحقيق المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، إذ عملت الإدارة الاستعمارية على انتزاع الأراضي والأملاك العقارية من خلال اتباع ترسانة من القوانين لتسهيل انتقال الملكية من أيدي الأهالي إلى أيدي المستوطنين[1]، شملت هذه العمليات مايلي:

أولا: أراضي البايلك والأوقاف:

بدأت المرحلة الأولى لمصادرة وفرنسة أراضي الجزائريين بإنشاء مصلحة الدومين أو ما يسمى بقطاع أملاك الدولة الفرنسية من خلال إصرار قرار **08** سبتمبر **1830**، جاء ضمن هذا القرار الحجز على أملاك الأتراك والبايلك ويليه أملاك الأحباس والأملاك الوقفية، فكانت فرنسا تصادر هذه الأملاك لتحولها إلى ملكيات خاصة بالمعمرين الاوروبيين[2]، وبحسب المصادر الفرنسية فإن عدد هذه الأراضي قد فاق الخمسة الاف ملكية بلغت

[1]- صالح حمير، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر1830-1930**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص 31.

[2]- برنيار اندري واخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1984، ص 239.

عائداتها السنوية **43.222.70** فرنك وتحولت جميعها لأملاك الدومين الفرنسي[1]، وفي أكتوبر **1831** صدر قرار بتحويل جل مداخيل الأوقاف الى المصالح الفرنسية الخاصة لتمويل عمليات انشاء المستوطنات، ولأخذ صورة عن حجم هذه المداخيل نضرب مثلا اوقاف المسجد الأعظم والتي كانت عبارة عن **125** منزلا و**29** حانوتا، **19** بستان و**03** أفران،**107** إيرادا، أما مداخيل أوقاف الحرمين فقد بلغت سنة **1835 ب138.376.65** فرنكا[2].

في أوت **1839** صدر منشور ملكي يقضي بالتمييز بين الممتلكات الوقفية فقسمت إلى ثلاثة أنواع، النوع الأول يشمل أملاك الدولة ويخص كل العقارات التي تدر مداخيل ورؤوس أموال للخزينة أما النوع الثاني فيشمل أملاك المستعمرة وهي أملاك الدومين الاستعماري والنوع الثالث فهو خاص بالاملاك المحتجزة التي تشمل البنايات الدينية الإسلامية[3]، وكان الهدف وراء هذا إخضاع العقارات والأملاك الوقفية للقانون الفرنسي لضمان سهولة التحكم بها وبالتالي تحويل رصيد هائل من المداخيل والإيرادات إلى الخزينة الفرنسية[4].

ثانيا: أراضي الأهالي المدنيين:

هدفت الإدارة الفرنسية إلى تحقيق التوسع الاستيطاني في الجزائر بإنشاء كتلة ديمغرافية داعمة لنتواجد العسكري، ولا يتسنى هذا إلا بضرب النظام العقاري الاقتصادي المحلي وبناء نظام عقاري أوروبي رأسمالي، فتعالت الأصوات لضرورة دعم الهجرة

---

[1]– عيساوي محمد، شرخي نبيل، **الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري1830 –1871**، مؤسسة كنوز حكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص40.

[2]– المرجع نفسه، ص 41.

[3]–هشام مزوجي، صالح حمير، **السياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاه الأوقاف في الجزائر من 1830 الى غاية 1848**، مجلة المعيار، مج 25، ع56، جامعة، الجزائر، 2021، ص 1002.

[4]– محمد الاميم بوحلوفة، سفيان شبيرة، **انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر**، مجلة الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، مج 01، ع01، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، 2019، ص80.

الاستيطانية تحت شعار" **لا وجود للاستيطان دون مستوطنين**" ويتوقف هذا على توفير الأراضي الواسعة اللازمة لضمان بقائهم[1]، ولكون الأرض هي المادة الأولية للاستيطان فقد عملت الحكومة الفرنسية على انتزاعها من أيدي الأهالي الجزائريين بشتى الطرق القانونية وغير القانونية، حيث تمنح للمعمرين مع تقديم المساعدات مادية وجاء هذا في تصريح الجنرال بيجو حين قال"**إن نزع الملكية من ايدي الأهالي هو الشرط الأساسي الذي مناص منه لاستيطان المستوطنين... وليس لدينا وقت للحديث عن الحقوق**"[2]

بعد إنتهاء مرحلة التردد بدأت مرحلة التطبيق الفعلي لسياسة الاستيطان فتم تحديد الأراضي المدنية التي ستطبق عليها تشريعات نزع الملكية لدعم شرعية الاستيطان وهذا على حساب أراضي القبائل والأعراش[3]، أما في المرحلة الثانية فقد انتقل التوسع الاستيطان لمصادرة الأراضي التابعة للمقاومات الشعبية والتابعة لأي نشاط عدائي ضد فرنسا[4]، فقد عرفت الهجرة الاستيطانية في هذه الفترة نشاطا واسعا وتزايدت التشريعات لتبرير عمليات المصادرة ليصدر مشروع **16** جوان **1851** الذي أقر باعتراف فرنسا ببعض الملكيات العقارية للاهالي مقابل شروط اثبات الملكية التي كانت تعجيزية نظرا لنظام العقاري التقليدي للجزائر[5]، هدف هذا المشروع الى فرنسة الأراضي الجزائرية وادماجها كليا بالعقار الفرنسي وقد جنت من خلاله الإدارة الاستعمارية الاف الهكتارات من الأراضي الزراعية الخصبة وزعت على قطع صغيرة من **08** إلى **10** هكتارات لكل عائلة مستوطنة[6].

وبهذه القوانين التعسفية سيطرت إدارة المستوطنين على أراضي الأهالي المدنيين في الجزائر سيطرة تكاد تكون شبه كاملة وأصبحت سياسة الاستيطان تعتمد على جلب أكبر

---

[1]–صالح حمير، المرجع السابق،ص 59.

[2]– فرحات عباس، المصدر السابق، ص74.

[3]– عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830–1960**، تر:جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص61.

[4]– محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 152.

[5]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص329.

[6]– محمود عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 136.

عدد من المستوطنين بموجب القوانين والتشريعات التي انعكست سلبا على الملكيات العقارية المدنية منها أو الوقفية وبتالي إختلال التوازن في الاقتصاد المحلي القائم على الأرض كركيزة أساسية[1]، ويمكن حصر هذه الانعكاسات في النقاط التالية:

- ✓ فقدان الجزائريين لأبرز مورد مالي واقتصادي لهم المتمثل في الأوقاف الإسلامية التي كانت عصب الدورة الاقتصادية إذ يعادل مجموع الأملاك الوقفية **3/2** من الأملاك الموجودة في الجزائر فهو حتما ثروة هائلة حققت الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ أدى استيلاء إدارة المستوطنين على العقارات الموقوفة إلى تعطيل الدور الاقتصادي للوقف الإسلامي لكونه كان داعما للحركة الإنتاجية كما نتج عن هذا حرمان الأهالي من عوائدها المالية حيث كانت تقدم لهم على شكل مساعدات مالية، والتي تم في المقابل تسخيرها لإنشاء مراكز استيطانية في أنحاء المستعمرة[2].
- ✓ فقدان الجزائريين لأراضيهم وخاصة الزراعية على إثر السياسة الاستيطانية حولهم إلى طبقة فلاحية غير قادرة على الاندماج في سوق العقار[3].
- ✓ الانتشار الكبير للسماسرة والمضاربين خاصة اليهود واستغلالهم للملكيات العقارية حيث تمكنوا من شراء الأراضي الزراعية من المعمرين ولإعادة بيعها للأهالي بأثمان باهظة جدا[4].
- ✓ فقدان القبائل الجزائرية لمساحات واسعة من الأراضي الخصبة المنتجة فمثلا قبيلة يني عامر فقدت اكثر نت نصف أراضيها حيث امتلكت **76.683** هكتار سنة **1845** وفي ظرف أربع سنوات تراجعت إلى **4.609** هكتار سنة **1849**

---

[1]– بوضرساية بوعزة، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830–1930 وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 98.

[2]– مسعود هلالي، **الأوقاف الجزائرية خلال العهد الاستعماري 1830–1873 التشريعات والانعكاسات**، مجلة الافاق للعلوم، مج 06، ع03، جامعة زياني عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021، ص 87.

[3]– حورية طبعة، **سياسة الاستيطان والنظام العقاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة 1871–1914**، ص 162.

[4]– حورية طبعة، **السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870–1954**، ص55.

وبهذا تكون الإدارة المستوطنين قد صادرت نسبة **60%** من مجموع الملكية العقارية للقبيلة[1].

- ✓ ساهمت تشريعات فرنسة العقارات الجزائرية في إرساء وتثبيت دعائم السياسة الاستيطانية المرتبطة بشدة بالأراضي الزراعية التي هي الركيزة الفعالة للنمو الاقتصادي[2].

2. تأسيس ملكيات فردية:

أولت سياسة بيجو الاستيطانية أهمية كبيرة للأرض التي أسندت فلاحتها للأوروبيين، حيث انتزعت الإدارة الاستعمارية في سنة **1846** أكثر من **168.000** هكتار من **200** عائلة جزائرية وأشير إلى أن عدد الأراضي المزروعة من قبل المعمرين من **1841** إلى **1850 113.000** هكتار وما بين **1851** إلى **1860** هو **2500.000** هكتار لتستغل بشكل فردي بعد ما كانت تستغل بشكل جماعي[3].

أولا: القانون المشيخي.

القانون المشيخي[4] من أهم القوانين التي عززت ميلاد الملكية الفردية وهو قانون السيناتوس كونسيلت الذي أحدث انقلابا في البنية الاجتماعية والاقتصادية للإنسان الجزائري، وقد جاء هذا القرار من أجل تحديد أراضي العرش ورسم حدودها وتقسيمها

---

[1]–رفاف شهرزاد، سياب خيرة، **التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830–1873**، مجلة الاحياء، مج20، ع26، جامعة باتنة1، الجزائر، 2020، ص 759.

[2]– عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 43.

[3]–عميراوي أحميدة، وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830–1954**، ط خاصة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 42.

[4]– **القانون المشيخي:** السيناتوس كونسيلت وهو القانون الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي، يعتبر من أخطر القوانين العقارية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر، سعى لمصادرة الأراضي وتغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية، ينظر:عبد الكريم حرمة، **القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر**، دورية كان التاريخية، ع60،الكويت، 2023، ص 165.

إلى دواوير وتوزيعها إلى ملكيات فردية، سلكت إدارة الاحتلال عدة مراحل لتنفيذ القرار المشيخي:

- تحديد أراضي القبائل.
- توزيع هذه الأراضي بين الدواوير.
- فرز أراضي الملك من أراضي العرش[1].

ويقول فارني: "**أن تطبيق القرار المشيخي يدمر القبيلة ويغير علاقة أفرادها بشيوخها، ويغير كذلك العائلة تغييرا جذريا، وأن الضريبة العقارية المسلطة على الملكية الفردية عند تثبيتها سوف تضطر العرب لحصر أنفسهم في مساحات مناسبة، وبيع الباقي من أملاكهم للوافدين الجدد يزرعون الحياة حيث يعم الموت، وحينها لا يمكنهم التشكي من عمليات النهب**"[2].

والواقع أن هذا القانون لم يفعل شيئًا لتحسين وضعية الجزائريين، بل زاد من بؤسهم حيث ظلت ممتلكاتهم عرضة للسرقة والاغتصاب من قبل الحكام الاستعماريين والشركات الرأسمالية الكبرى، بل أدى تقسيم أراضي العرش إلى اختلال التوازن الاقتصادي للجزائرين وبالتالي تدهور الأوضاع الصحية والمعيشية للسكان، ولقد أودى بحياة أكثر من **500.000** شخص بعد حدوث مجاعات **1867 و1868**[3].

---

[1]- عبد الكريم حرمة، **القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر**،المرجع السابق، ص 168.

[2]- إسماعين بن عبد الله، **قراءة في القرار المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863**، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، مج 10، ع 2، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022، ص 83.

[3]- صالح حمير، **قانون سيناتوس كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر: قراءة تاريخية**،مجلة عصور، مج11،ع2، جامعة أحمد بن بلة،وهران،الجزائر،2012، ص 18.

ثانيا: قانون فارني.

الصادر سنة **1873** وهو قانون "**الغالب على المغلوب**" أو ما سمي بقانون المستوطنين، يتمثل في الاستيلاء على الأرض وإضعاف المجتمع الجزائري، وسهل هذا القانون الحصول على مزيد من أراضي العرش.

أباح هذا القانون ما لا يباح ومكن المستوطنين من الاستيلاء على مساحات شاسعة بأثمان زهيدة بين **1881 و1891**[1].

كان هدف هاذان المشروعان هو تفتيت المجتمع الجزائري وإحلال الملكية الفردية محل الملكية الجماعية والتحكم في إحدى ركائزه الأساسية وهي العرش، كما ساهما في إضعاف اقتصاد الأهالي وأصبحت بذلك الدواوير وحدات متباعدة ومستقلة عن بعضها[2]، وحررت الملكية الفردية الجزائريين من العلاقات التي نسجتها القبيلة في إطارهم الاجتماعي، وذلك دون نشوء روابط أخرى من تلك العلاقات ... وانحصرت العلاقات الاجتماعية في حدود القرابة[3].

3. تحديد ملكية العقار الغابي:

لقد احتلت مسألة الغابات مكانة هامة ضمن السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية في الجزائر ويرجع ذلك إلى رغبة السلطات الاستعمارية لإحكام سيطرتها على هذه الثروة الهائلة[4]، من خلال إنشاء مصلحة الغابات في **1838** قصد تحديد

[1]–عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 166.

[2]–صالح حمير، **قانون سيناتوس كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر**: قراءة تاريخية،المرجع السابق،ص 6.

[3]–عدي الهواري، المرجع السابق، ص 69.

[4]–صالح حمير، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائرية، المرجع السابق، ص 199.

مساحاتها الإجمالية وإحصاء ثرواتها[1] إذ اكتست الأراضي الغابية أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي للأهالي الجزائريين، حيث شكلت نصف أو حتى ثلثين من حياة الأهالي وهذا حسب تصريح الحاكم العام جونار أمام البرلمان الفرنسي[2]، وارتبطت ارتباطا شديدا بالمصالح الاستعمارية الاستيطانية لما توفره من مواد أولية (بعض الصناعات والحرف) ومتطلبات يومية للمعمرين (كالأخشاب للبناء والتدفئة)[3].

عمدت السياسة الفرنسية الاستيطانية على تحديد الأراضي الغابية وإبعاد القبائل المجاورة عنها لاحتكار استغلال مواردها وثرواتها، وفي جوان **1851** صدر قرار ملكية الدولة لكل المساحات الغابية في البلاد للفصل في الصراع حول العقار الغابي، وكان هذا عاملا لصالح المعمرين والشركات الكولونيالية المستوطِنة، وسرعان ما استحوذت هذه الشركات على عقارات غابية واسعة بلغت **160.000** هكتار بين سكيكدة وعنابة[4].

كما انتهجت إدارة الاحتلال سياسة الحرائق كذريعة لإبعاد الأهالي عنها واعتبارها مناطق شاغرة تطبق عليها سياسة التوسع الاستيطاني، مع تحميلهم تبيعات هذه الحرائق الغابية واعتبارها أعمال عدائية يجرمها القانون الفرنسي، لتعرف هذه السياسة منحنى تصاعدي منذ سنة **1863**[5].

انعكس هذا على نشاط الفلاحين الجزائريين إذ منعوا من استغلال خيرات وثروات المناطق الغابية والرعي فيها، وتم إبعاد سكان المناطق الجبلية المجاورة عنها مع سلب أراضيهم الخصبة ليجدوا أنفسهم عرضة للاستغلال من طرف المعمرين كعملاء أجراء،

---

[1]– عبد المنعم هامل، **نظام الغابات الفرنسي وتأثيراته على الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين(1830–1930)**، المجلة التاريخية الجزائرية، مج6 ، ع1، جامعة المسيلة، الجزائر، 2022، ص 849.

[2]– صالح حمير، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائرية، المرجع السابق، ص 198.

[3]– سراج عاطف، شلالي عبد الوهاب، **الاستغلال الاستعماري للغابات الجزائرية وانعكاساته على سكان الأرياف**، مجلة الدراسات والبحوث الإنسانية، مج 2، ع 9،جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018، ص 197.

[4]– بوركنة علي، دهان سليمان، **مسألة الغابات في الفكر الكولونيالي بالجزائر**، مجلة إضاءات علمية، مج 2، ع 1، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2021، ص 57.

[5]–شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 1**، المصدر السابق، ص 197.

وبذلك تحققت السياسة الاستيطانية المتمثلة في توسيع نفوذ المعمرين وتفتيت البنية العقارية الجزائرية[1].

هدفت هذه السياسة إلى زعزعت النظام العقاري القبلي المعتمد على الغابات كمورد اقتصادي أساسي وضمها لملكيات المستوطنين وملكية الدومين[2]، وهذا لتوفير المزيد من الأراضي بما يسمح بتلبية متطلبات الاستيطان الأوروبي في الجزائر، ووضع الثروة الغابية في خدمة المصالح الكولونيالية، فمع تزايد الهجرات الأوروبية إلى الجزائر تطلب من الإدارة الاستعمارية التوفير المستمر للأراضي القادرة على انتاج الأغذية وإحتواء الثروة الحيوانية[3].

لعبت أزمة حرائق الغابات دورا هاما لتكثيف وتوسيع امتيازات الكولون فبموجب مرسوم **2** فبراير **1870** منحت عقارات غابية واسعة التي قد مستها الحرائق سابقا إلى إدارة الكولون لتوزع على المستوطنين دون مقابل، ومنه تزايدت أطماعهم فقد صاروا يعمدون إلى إحراق الغابات القريبة من امتيازاتهم قصد الحصول على تعويضات مالية وعقارية[4].

المبحث الثاني: اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر.

1. تراجع الإنتاج الفلاحي:

كان المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي مجتمعا ريفيا رعويا، يقوم اقتصاده على ممارسة النشاطات الفلاحية والرعوية، إذ يعد هذان النشاطان المصدر الرئيسي للقوت عند الأهالي خاصة في المناطق الجبلية والسهوب الرعوية، ويرتكز على الملكية الجماعية

[1]–عبد المنعم هامل، المرجع السابق، ص 857.

[2]–بوركنة علي، دهان سليمان، المرجع السابق، ص 58.

[3]–مصطفى حجازي، **المسألة الغابية في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية:**" منطقة سيدي بلعباس نموذجا"، مجلة المواقف، مج 8 ، ع 1، جامعة معسكر، الجزائر، 2013، ص 8.

[4]– عبد المنعم هامل، المرجع السابق، ص 853.

والعمل المشترك[1]، إذ تنوعت واختلفت المحاصيل الزراعية في الجزائر باختلاف المناخ والمناطق، فالمناطق الساحلية تميزت بزراعات البقول والحبوب، أما المناطق الجبلية فقد اشتهرت بالأشجار المثمرة بينما ارتكز النشاط الرعوي بمناطق الهضاب العليا مع وجود زراعات معيشية بسيطة[2].

أولا: النشاط الزراعي:

من المعلوم أن الركيزة الأساسية للاقتصاد هي الأرض فقد أولت الإدارة الاستعمارية الأهمية الكبرى للأراضي الزراعية لتكون الداعم الرئيسي لسياستها الاستيطانية، إذ لجأت لسن قوانين المصادرة والاستيلاء وإلحاق الأراضي بملكية الدومين العام لتبرير سيطرتها ولتسهيل نقل الملكية بصفة شرعية للمستوطنين الأوروبيين وهذا قد أثر سلبا وأدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي وبذلك انهيار المنظومة الزراعية للمجتمع الأهلي[3].

فبعد سنوات قليلة من الاحتلال الفرنسي تحولت الجزائر من بلد حقق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب ليتوجه البعض منها لتصدير كمادة القمح إلى بلد يعيش أدنى مستويات البؤس والحرمان بسبب السياسة الكولونيالية القائمة على سلب الأراضي الزراعية الخصبة والمنتجة من الأهالي ومنحها للمستوطنين[4]، حيث أن الفكر الزراعي لدى الإدارة الاستعمارية سار بوتيرة مدروسة إلى حد بعيد، وتضافرت فيه عدة أطراف سياسة ومالية وتعليمية زراعية، إلى جانب هذا ساهمت الجمعيات ذات الصلة بالقطاع الزراعي بإعطاء نفس جديد لهذا الزحم الاقتصادي، على غرار جمعية المزارعين

[1]–رضوان شافو، عمر لمقدم، **نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر العثمانية**، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع1، 2017، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، ص64.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر العثماني**، دار المغربي الإسلامي، بيروت، 2000، ص ص388–389.

[3]– مصطفى الاشرف، **الجزائر الامة و المجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1983، ص202.

[4]– زين العابدين، **الهجرة نحو فرنسا وانعكاساتها السياسة والاقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري**، المجلة المغاربية لدراسات التاريخية والاجتماعية، ع1، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2017، ص77.

الفرنسيين وبعض المعاهد الزراعية الداعمة لتوسيع الاستيطان الزراعي بالمناطق الساحلية والأرياف الداخلية والهادفة لتكوين يد عاملة متخصصة في هذا المجال[1].

مع تطور سياسة فرنسا الزراعية لدعم الاستيطان وتسهيل عملية استصلاح الأراضي وتطوير المستوطنات المتنامية بإدخال العتاد الزراعي بشكل مكثف اختل التوازن في الإنتاج بين الأهالي والمعمرين بسبب سياسة تقليص الأراضي الجزائريين مقابل المنح اللامحدود لها للمعمرين الأوروبيين والفرنسين وكذا امتلاك الأهالي لوسائل الإنتاج التقليدية المتوارثة، حيث أنه بلغ محصول انتاج القمح لدي المعمرين مقدار **150** الى **200** قنطار يوميا على عكس الحصاد اليدوي[2]، إذ تراجع الإنتاج لدى الفلاحون بصفة كبيرة خاصة بعد تولي اليهود لأمور الضرائب على الملكيات الزراعية والتحكم في السوق الفلاحية، فأُرغموا على بيع ما تبقى لديهم من أراضي لتخفيف من ربا اليهود الفاحش[3].

نتيجة لهذا فإن انتاج الحبوب والمحاصيل المعيشية لم يتوقف عن التراجع بسبب سياسة الحصر والإنتزاع المستمر للأراضي وتفاقم الضرائب وقلة الإمكانيات، أثقل هذا كاهل الفلاح الجزائري فلم يعد قادرا على تولي أمور الزراعة وبتالي أهتُلك الاقتصاد الأهلي بشكل كبير خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر[4].

لقد كان الاستعمار الفرنسي مهتما بشؤون الزراعة فيم انعكست سياسته الاستيطانية سلبا على اقتصاد الجزائر الأهلي والمستوى المعيشي لهم، إذ خسر الفلاح الجزائري مورد رزقه الأساسي وتحول لأجير في أرض كان يملكها، فيم انتقل القطاع الزراعي من استهلاكي إلى تجاري دون مراعات ظروف وحاجيات المجتمع[5]، حيث أهملت المحاصيل

---

[1]– بوركنة علي، **تطور السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر 1830–1962 دراسة في الاليات والنتائج**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2019–2020، ص153.

[2]– المرجع نفسه، ص158.

[3]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص36.

[4]– سارتر جان بول، **عارنا في الجزائر**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، ص11.

[5]– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1860–1900**، ج1، المرجع السابق، ص65.

المعيشية وفي مقدمتها الحبوب وتم استبدالها بمحاصيل تجارية ذات قيمة اقتصادية تخدم المصالح الفرنسية، وهذا بتوسيع المساحات المخصصة لزراعة الكروم والحمضيات أهمها الاعناب لإنتاج الخمور، كما أنه يتم تخصيص مساحة لزراعة للكروم خلال انشاء المركز الاستيطاني حتى أن قطع الأراضي الموزعة على سكان الألزاس واللورين شملت حصص من الكروم لكون أغلبهم فلاحين متخصصين في هذا المجال من الزراعة[1]، ولهذا السبب نشطت الهجرة الاستيطانية الاسبانية بالتحديد ما بين **1870-1880** لقدرتهم على تقليم الكروم واستصلاح الأراضي بسرعة ونتج عن هذا مردودا هاما من نتاج الخمور بجودة عالية[2].

أما عن زراعة التبغ فقد شهدتها معظم المراكز الاستيطانية خاصة في غرب البلاد مثل: عين تموشنت، سيدي الشامي، مسرغين، تلمسان، وانتشرت بعض الزراعات المدارية منذ عام **1854** بعدما أجريت عليها تجارب كبعض النباتات الزيتية مثل الخروع والجلجلان، الفول السوداني، عباد الشمس، زريعة الكتان، الخردل الأبيض، فبعد ثلاث سنوات حقق إنتاج الخروع محصولا وفيرا قدر ب **32** قنطار في الهكتار الواحد أما الخردل الأبيض فقدر ب**11** قنطار في الهكتار الواحد[3].

أما عن الطبقة الفلاحية الجزائرية فقد مارست زراعات خفيفة وضعيفة المردود تستريح فيها الأرض لسنتين بسبب قلة الامكانية واتباع النظام الزراعي التقليدي فأصبح انتاجهم من الحبوب متقلب جدا في الكمية بل وقد تناقص باستمرار بالقياس إلى إنتاج الأوروبيين[4]، وزاد الوضع تفاقما بعد قدوم الشركات الرأسمالية للجزائر في ظل تشجيعات استعمارية لتحقق السياسة الاستيطانية، حيث استفادت من أراضي خصبة واسعة وتسهيلات

---

[1]- ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص383.

[2]- المرجع نفسه، ص385.

[3]- رفاف شهرزاد، **التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830-1873 "دراسة في المحتوى والنتائج"**، مجلة الأحياء، مج20، ع26، جامعة باتنة1، الجزائر، 2020، ص763.

[4]- شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المصدر السابق، ص 99.

إدارية فتغير نمط الإنتاج وباتت محاصيل اقتصادية رأسمالية بدرجة الأولى تسوق معظمها نحو الخارج، بينما الفلاح الجزائري كان يستغل مساحة محدودة بطرق تقليدية ووسائل بدائية ساعيا لضمان عيشه اليومي فقط، وكان في غالب الأحيان يضطر لبيع أرضه لعدم قدرته على تسديد الضرائب، حيث انخفضت الملكيات الزراعية للجزائريين عام **1883** إلى **8.188.410** هكتار[1].

في المقابل نجد المستوطنين الأوروبيين قد أحرزوا تقدما رهيبا في إنتاج بعض الزراعات الكمالية كالشوفان والقمح اللين، أما الكروم فقد اعتبرت ثروة الاستعمار في الجزائر لتصل مساحته إلى **134000** هكتار بوهران **90000** هكتار بالجزائر **14000** هكتار بقسنطينة،[2] وبلغ انتاج القمح لدى المستوطنين مليوني قنطار سنويا يتجه منه نصف مليون فقط للأهالي، وفي المقابل ينتج الأهالي ما يقارب **650000** قنطار من الشعير ونحو **110000** قنطار من القمح والصلب[3].

جدول يمثل حصيلة بعض المحاصيل الزراعية المعيشية عند الأهالي والمستوطنين[4]:

المحاصيل الزراعية	الأهالي (1هكتار)	الأوروبيون (1هكتار)
القمح الصلب	02.17 قنطار	05.50 قنطار
الشعير	03.44 قنطار	05.66 قنطار
الشوفان	04.39 قنطار	10.06 قنطار
الفاصوليا	04.39 قنطار	07.79 قنطار

[1]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 209.

[2]– أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص384.

[3]– المصدر نفسه، ص 383.

[4]– حورية طبعة، **السياسة الاقتصادية الاستعمارية في عمالة قسنطينة 1870–1954م**، المرجع السابق، ص 69.

ثانيا: النشاط الرعوي:

لم يكن النشاط الرعوي مجرد نشاط ثانوي بالنسبة للاقتصاد الجزائري بل كان أساسيا إلى جانب الزراعة يكملان بعضهما، إذ اختلفت نسب ممارسته باختلاف المناطق والمناخ السائد فيها وتنوع النباتات بين الشمال والجنوب، حيث يكتسي هذا النشاط الأهمية الكبرى في المجتمع الجزائري كونه مصدرا لتأمين الحاجيات الغذائية الضرورية للأهالي[1]، فقد أدت سياسة مصادرة الأراضي وتوسيع المساحات المزروعة على حساب الأراضي الرعوية وغلق العديد من مداخل الغابات التي اتخذها الفلاحون مناطق رعوية الى تقهقر وتراجع هذا النشاط بصفة كبيرة[2].

فمما لا شك فيه أن تربية الماشية تحتاج الى مساحات شاسعة من الأراضي التي توفر لها الكلأ والعلف إلا أن سياسة الحصر التي طبقت على الأهالي أدت إلى تقليص هذه المساحات أو مسحها كليا في أغلب الأحيان على حساب توسيع وتوفير مساحات لإنشاء مراكز استيطانية[3].

فقد عرفت الثروة الحيوانية منذ منتصف القرن التاسع عشر انخفاضا ملموسا في عدد الأغنام من **08** مليون رأس سنة **1865** الى **07.7** مليون رأس سنة **1885** ثم إلى **06.3** مليون رأس في عام **1900**[4]، أما الماعز والتي تعد ثروة هامة لدى الجزائريين لتوفيرها مادة الحليب فقد وصل عددها الى **05** ملايين مع نهاية القرن التاسع عشر، ومثلها الابقار التي انخفض عددها من **1.300.000** رأس سنة **1856**

[1]– صالح حمير، المرجع السابق، ص 265.

[2]– رفاف شهرزاد، المرجع السابق، ص 763.

[3]– الهواري عدي، المرجع السابق، ص86.

[4]– شارل روبير آجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المصدر السابق، ص 58.

إلى **846.000** رأس سنة **1900** وهذا كان من شأنه أن يؤثر سلبا ويزيد من حدة الأزمة الغذائية التي نتجت بسبب اختلال التوازن بين النمو الديموغرافي والإنتاج الغذائي[1].

2. تدهور الصناعات المحلية:

عرفت الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي صناعات محلية تقليدية متنوعة برزت منها ثلاثة أشكال وهي: الشكل الحرفي والشكل البايليكي (التابع للباي أو السلطة) والشكل المانيفاكتوري[2]، إذ لا تكاد تخلو منطقة من مناطق الجزائر من الصناعات المحلية والحرفية التقليدية خاصة، وقد شملت الصناعات الخشبية، والحديدية، وكذا الصناعات الجلدية[3].

انقسمت الحرف والصناعات المحلية التقليدية في الجزائر إلى قسمين:

أولا: الحرف الأساسية:

شملت عدة نشاطات أهمها الدباغة التي اندثرت بسبب إنشاء الأوروبيين لمصانع خاصة بها بالآلات ذات طابع عصري، وتليها صناعة الجلود التي استخدمت في صناعة الأحذية والحقائب حيث بقي منها عشرون ورشة فقط مع نهاية القرن التاسع عشر، وتعد حرفة الطرز من الصناعات الرجالية المتوارثة تكون بطرز السيوف والخناجر بخيوط ذهبية وفضية، إضافة إلى صناعة النسيج التي امتازت بها مدن معينة كتلمسان وبجاية[4].

---

[1]– صالح حمير، المرجع السابق، ص 268.

[2]– **الصناعة المانيفاكتورية:** هي مصانع أو ورشات بدائية امتلكها كبار التجار، تضم عدد من العمال بأدوات تقليدية يعملون على صنع منتوج معين مثل الزرابي. ينظر: مباني محمد، **اقتصاد المؤسسة**، مطبوعة، تخصص: علوم اقتصادية وتجارية ومالية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2018–2019، ص 02.

[3]– تريكي أحمد، **نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي**، مجلة القرطاس، ع2، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص 162.

[4]– خديجة بختاوي، **الحرف في عمالة وهران إبان الاحتلال من خلال وثائق أرشيفية**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، ع02، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2022، ص ص 363–365.

ثانيا: الحرف الثانوية:

نجد على رأس هذه الحرف صناعة الفخار التي صمدت في وجه التطور الأوروبي بسبب توفيرها لحاجيات ضرورية لأثمان منخفضة، وتعتبر صناعة السلال أو السعف من ضمن الصناعات المحلية التي انتشرت بين الجزائريين بكثرة لكونها مرتبطة بوفرة المادة الأولية وبشكل مجاني[1].

تدهورت الصناعات المحلية في الجزائر جراء العمل الاستيطاني الذي تقوم به السلطات الاستعمارية، حيث أنه وبقدوم المستوطنين من البلدان الأوروبية المختلفة قدمت معهم صناعات متطورة قضت بدورها على الصناعات التقليدية للجزائريين، فمعظم الأهالي كانوا يزاولون حرفا ومهنا تدر عليهم أرباحا متواضعة مثل: صناعة النسيج، الزرابي، الدباغة، الجلود، علاوة على الضرائب المفروضة على هذه الحرف[2]، إذ وجد العامل الجزائري نفسه مجرد كادح بدون عمل مستقر لتتحول حرفته إلى مجرد سوق راكدة عاجزة عن توفير الحد الأدنى مما كانت توفره سابقا، خاصة بعد إصدار قانون النظام الحرفي سنة 1868 وهذا الإجراء أدى لتدمير الصناعات المحلية الى جانب التطور السريع لوسائل الإنتاج والحركة الكبيرة لرؤوس الأموال والشركات التي استولت على المواد الأولية لصالح الصناعات الأوروبية الموجهة لتصدير الخارجي[3].

منع العامل الجزائري من مزاولة أي عمل في حقل الصناعات الفنية التي أدخلها الأوروبيون الى الجزائر واستبعد عن المعامل والمصانع حتى لا يتمكن من تعلم أي حرفة أو مهنة تتيح له ضمان العيش والعمل وحتى لا يتم نقل ونشر المهنة بين المجتمع الجزائري، في المقابل فتح لهم مجال العمل في الأعمال اليدوية الشاقة كالحفر والشحن وجر العربات

[1]– خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص ص 369–371.

[2]– شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919**، ج2،دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص394.

[3]- عبد الكريم حرمة، المرجع السابق، ص195.

في المناجم والمباني والطرقات[1]، ولم تسلم الطبقة البرجوازية والأرستقراطية هي الأخرى من فقدان حرفها إذ باتت غير قادرة على مسايرة التحولات التي طرأت في مختلف الجوانب الاقتصادية والمعيشية[2].

سنة **1870** كانت الحرف والصناعات المحلية قد تناقصت واندثر جزء منها إلا في بعض المناطق كتلمسان وقسنطينة وعند بعض العروش القبائلية خاصة، ونجم عن ذلك انقراض اليد العاملة الحرفية في المدن[3]، فمثلا صناعة النسيج قد تأثرت أكثر من غيرها فمنذ دخول الاستعمار الفرنسي وبسبب تطور النمط الاقتصادي والمعيشي المفروض على الجزائريين المسلمين، حاول الأوربيون نشر ثقافة ملبسهم في المجتمع وانعكس هذا سلبا على الألبسة التقليدية كالبرانس، الطرابيش، الأحذية تقليدية كالبلغة، فتقلصت المحلات المتخصصة في بيعها إلى أن أغلقت البعض منها أبوابها، بالإضافة إلى التسهيلات الجمركية على البضائع الأوروبية ساعد هذا على اكتساحها السوق على حساب البضائع المحلية[4].

أما صناعة الأسلحة والحياكة والحدادة فقد كادت تنعدم إلى جانب تناقص ملحوظ في الصناعات الجلدية وصناعة الذهب والفضة والمجوهرات وكذا المفروشات العربية التي اقتصرت في بعض الورشات[5]، وبهذا يمكن القول أن القطر الجزائري ترك بدون صناعة تذكر فالاستعمار الفرنسي وسياسته الاستيطانية أدت إلى هدم الامة الجزائرية من ناحية الصناعة مع توفر جل الإمكانيات[6].

---

[1]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 53– 54.

[2]– ارزقي شويتام، المرجع السابق، ص 209.

[3]– شارل روبير اجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919**، ج1، مرجع سابق، ص684.

[4]– عمار بوطبة، **المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح 1919–1956**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009–2010، ص ص 214–215.

[5]– حورية طبعة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870**–1954، المرجع السابق، ص 101.

[6]– احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 126.

3-ركود النشاط التجاري:

تعد التجارة حركة اقتصادية ناتجة عن نشاط بشري سواء في القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي، حيث كانت التجارة الداخلية بالجزائر بمثابة العامل المهدم في الحياة الاقتصادية نظرا لتحكم الفرنسيين بها وسيطرتهم على الأسواق الداخلية التي تناولت كل ما يحتاجه السكان من مصنوعات محلية كانت أو مستوردة، وكذا احتكارهم لعمليات الإنتاج خاصة بعد قدوم الشركات الأوروبية[1].

تحولت الجزائر إلى سوق للمنتوجات الفرنسية المصنعة وموردا هاما للمنتوجات الأولية، إذ تولت المؤسسات التجارية الرأسمالية المستوطنة للجزائر زمام الأمور في قطاع التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية[2]، واحتكرت خطوط النقل البري والبحري بشبكات متداخلة، وهذا ساعد على فتح المجال أمام البضائع الأوروبية لتغزوا الأسواق الجزائرية على حساب الصناعات الأهلية خاصة بعد صدور قرار إقامة الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا سنة **1851**[3].

سنة **1870** شهدت التجارة المحلية ركودا في مختلف المناطق وبقيت متواصلة في بعض المدن على الرغم من قلتها خاصة تجارة المواشي وسوق الحبوب الأهلية والألبسة التقليدية، يرجع هذا لتدهور قطاعي الفلاحة والصناعة والتفاوت الكبير بين القطبين الجزائري والأوروبي، واحتكار المعمرين لتجارة الجملة من ناحية الاستيراد والتصدير على عكس الجزائريين إذ لم يتحصلوا على رخص لهذا النوع من النشاط التجاري[4].

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص84.

[2]- محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945 دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران1، 2014-2015، ص75.

[3]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص49.

[4]- محمد شبوب، المرجع السابق، ص76

اهتمت الإدارة الفرنسية بالتجارة من خلال إنشاء البنى التحتية لإنعاش السوق الداخلية في الجزائر وتسهيل عملية المبادلات، وشجعت الاستثمارات الأوروبية المتخصصة في مجالات معينة والتي أثرت بدورها على تثبيت الاقتصاد النقدي الرأسمالي في الجزائر[1]، وهذا ضيق على التجارة الأهلية وخاصة التجارة التي كانت تقوم على أسلوب المقايضة حيث ينتقل أهل الأرياف بمنتوجاتهم من فواكه وخضر وجلود وحيوانات إلى الأسواق الأسبوعية ليتبادلوها مع أهل المدن مقابل الأقمشة والأواني، الحلي والمجوهرات إضافة إلى المواد الفرنسية المستوردة كالقهوة والسكر، إذ لم تشهد التجارة الأهلية أي تطور يذكر واقتصرت فقط على الأسواق والتجمعات الأسبوعية المحدودة وهذا بسبب تركز الصناعات في يد المعمرين وتطور التقنيات التي جعلت من منتوج الأوروبي يغمر الأسواق بصفة كبيرة[2].

يرى شارل روبير أجيرون أن التجارة الداخلية تطورت بشكل واسع لكنها ظلت حكرا على الأوروبيين واليهود[3]، ويذكر يحي بوعزيز أن العلاقات والمبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية كانت مزدهرة فوصف النشاط التجاري بأنه يشبه قطعة الفسيفساء وذلك من خلال الطرق التجارية الرئيسية، والقوافل الصحراوية التي كانت تجوب الجزائر محملة بسلع وبعض البضائع النادرة والنفيسة كالسروج والألجمة والأدوات الحديدية كالقدور والسكاكين والأواني المنزلية المختلفة[4].

[1]– يحيى بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ط خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 140.

[2]– حورية طبعة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870–1954**، المرجع السابق، ص 133.

[3]– شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919**، ج2، المصدر السابق، ص 655.

[4]- عبد الحكيم رواحنة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870–1930**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013–2014، ص 48.

جدول يوضح بعض السلع الفرنسية المستوردة للجزائر سنة 1868[1]

المادة الغذائية	الكمية المستوردة
السكر	7386390 كغ
القهوة	2463901 كغ
زيت الزيتون	515263 كغ
الطحين بأنواعه	13133279 كغ

ملاحظة: المواد الغذائية المجبنة في الجدول والتي تم استيرادها إلى الجزائر هي في الواقع انتاج جزائري تم تصديره كمادة أولية إلى فرنسا من خلال الشركات الرأسمالية ليعاد تحويله إلى مواد قابلة للاستهلاك ومن ثم إعادة تصديره إلى الجزائر.

المبحث الثالث: تغيير البنية الاقتصادية المحلية

1. بناء اقتصاد نقدي رأسمالي:

تمكنت السياسة الاستيطانية في عهد الإمبراطورية الثانية **1852-1870** من رفع نسبة الاستيطان الرأسمالي للفرنسيين خاصة والأوروبيين بتوفير الأراضي للماليين وأصحاب الشركات، إذ سعت حكومة نابليون الثالث إلى إقامة نظام اقتصادي رأسمالي جديد في الجزائر من خلال سياسة حصر القبائل واحكام السيطرة على جل النشاطات الاقتصادية من فلاحة وصناعة وتجارة داخلية وخارجية[2].

[1]- حورية عباس، نور الدين ابلال، **التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة الاستعمار1852-1870**، مجلة روافد، مج06، ع03، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2022، ص1040.

[2]- حورية عباس، **الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية في الجزائر وتأثيرها على توسيع دائرة مصادرة العقار 1852-1870**، مجلة التاريخ المتوسطي، مج04، ع01، جامعة بجاية، الجزائر، 2022، ص162.

مع تقدم السنوات بدأ جليا التغيير التدريجي في النظام الاقتصادي الجزائري، وتحولت الأرض من الإنتاج المعاشي المتركز على الاستهلاك المحلي إلى الإنتاج التجاري[1]، إذ تأثر البدو ونصف البدو[2] كثيرا وأصبح لزاما عليهم الثبات والاستقرار بدلا من التنقل كما كان سابقا، أما من كان من الجزائريين في الحضر فقد اشتد عليهم الخناق نتيجة عمليات النزع المستمر للأراضي، وبدت ملامح هدم البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري في البروز نتيجة لثلاث عوامل أساسية وهي: الادماج بقوة في اقتصاد السوق، تفاقم الضرائب، تعميم الربا[3].

ازدادت وضعية الفلاح تدهورا وتأثر الاقتصاد التقليدي سلبا بعد الانفتاح على التجارة الخارجية والانتقال من نمط اقتصادي المقفل إلى نمط اقتصادي مفتوح، حيث احتكر التجار الأوروبيون سوق القمح ليتم تصدير جزء كبير منه إلى مرسيليا وهذا جعل أسعار القمح شديدة التقلب[4]، أما عن الكروم فقد كانت أكبر ثروة ساعدت على بناء الاقتصاد النقدي إذ أنتجت الجزائر أجود الخمور التي أدخلت فرنسا في منافسة مع السوق العالمية خاصة بين سنتي **1880-1890**[5].

حاول المستعمر الفرنسي ادخال النقد كقاعدة أساسية في التعامل بين الأهالي بدل من الاعتماد على الاقتصاد التقليدي الذي كان قائما على المقايضة خاصة بين القبائل، فشجع الزراعة والصناعة النقدية لتسهيل دفع الضرائب نقدا وليس عينا[6]، وفي عام **1871** ومع الانفتاح الكبير على السوق الخارجية تضاعفت صادرات الجزائر إلى فرنسا بأكثر

---

[1]- عبد الكريم حرمة، المرجع السابق، ص 190.

[2]- **نصف البدو:** هم سكان السهول العليا الذي مزجوا بين النشاط الزراعي والرعوي ويتنقلون مرة واحدة في السنة. ينظر: عدي الهواري، المرجع السابق، ص 98.

[3]- المرجع نفسه، ص ص 87-88.

[4]- عبد الحكيم رواحنة، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930**، المرجع السابق، ص 124.

[5]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 217.

[6]- مصطفى، مرضي، **المجتمع الريفي: من الاستقلالية الى التبعية: معالم ودلالات**، مجلة انسانيات، مج03، ع07، جامعة وهران، الجزائر، 1999، ص 09.

من **38** مرة في ظرف أربعة عقود، ويعود هذا إلى الاستقرار الذي شهدته الجزائر خاصة بعد ثورة المقراني **1871** ناهيك عن ارتفاع نسب مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني لشركات الذي نتج عنه ازدهار في الزراعات والصناعات التجارية[1].

إن دخول الجزائر في اقتصاد نقدي مفتوح قد ترتبت عنه نتائج وخيمة على حياة الفلاحين الجزائريين منها:

أولا: زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير، لكون هذه المطامير قد لعبت دورا هاما في انقاذ الجزائريين من المجاعات والمواسم الفلاحية الصعبة، حيث كانت تمثل احتياطا.

ثانيا: حاجة الجزائريين إلى النقد دفعت بهم إلى بيع ثرواتهم الحيوانية ومحاصيلهم بأسعار زهيدة[2].

تمكنت السياسة الاستيطانية الرأسمالية من القضاء تدريجيا على الاقتصاد التقليدي الذي اعتاد المجتمع الجزائري، وهذا نتج عنه تدني في المستوى المعيشي حتى بين العائلات الميسورة والمشهورة بثرائها،[3] وهذا بشهادة الجنرال الفرنسي لاموريسار حينما قال: "**على المنتصر تطبيق قانون الغالب، العرب الذين حطموا عسكريا يجب أن يحطموا اقتصاديا، وهم مجبرين طوعا أو كرها على ترك أراضيهم للمستوطنين**"[4]

2. تنوع مصادر الضريبة:

تعد الضرائب من أخطر المشاكل التي واجهت الجزائريين إبان فترة الاحتلال الفرنسي، لأن الأهالي الجزائريين خضعوا لتشريع ضرائبي خاص دون أن يكون لهم مقابل يستفيدون منه، حيث كانوا يدفعون الضرائب الفرنسية بالإضافة إلى مجموعة أخرى سميت

[1]– عبد الكريم حرمة، المرجع السابق، ص 239.

[2]– فؤاد عزوز، **انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج16، ع03، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر ، الجزائر، 2020،ص 07

[3]- شارل روبير اجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919**، ج01، المصدر السابق، ص 388.

[4]– ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص365.

بالضرائب العربية وهي تشمل ضرائب على الأرض والإنتاج وعلى الثروات الحيوانية والمساكن[1].

حيث تعتبر الضريبة من أهم الأساليب الاقتصادية التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية للضغط على السكان وإجبارهم على الخضوع والاستسلام لأن قيمتها كانت تقدر بضعفي ما كان يدفعه الأوروبي[2].

أولا: الضرائب الفرنسية:

- **الضرائب المباشرة:**

هي الضرائب التي تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين، كضريبة المهنة وضرائب الدخل العام وعلى العقارات، وحقوق الجمارك، والضرائب البلدية أهمها(على الكلاب وثيران الحراثة وغيرها ....)

- **الضرائب غير المباشرة:**

هي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات، كالرسم والتسجيلات والرخص، ومع مطلع القرن العشرين كان الجزائريون يدفعون ضعف ما يدفعه الكولون من الضرائب دون الإفادة منها، مما قلص من مواردهم وضاعف شقائهم و حرمانهم[3].

ثانيا: الضرائب العربية:

هي ضرائب يمكن القول أنها موروث عثماني في الجزائر، اعتمدتها الإدارة الاستعمارية مباشرة بعد **1830**، وأطلقت عليها بعد **1845** الضرائب العربية[1] وتمثلت

---

[1]–مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830– 1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 110 .

[2]–شهرزاد شلبي، ثورة **واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاص، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008–2009، ص 120.

[3]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص 259.

في ضريبة العشور التي فرضت على الحصاد والمحاصيل الزراعية، أما ضريبة الحكور حددت على أساس مساحات الأراضي المزروعة وليس على أساس المنتوج كإيجار يسدده الفلاح على أرضه[2].

وتعتبر ضريبة اللزمة من الضرائب المفروضة على القبائل النائية والمقيمة في المناطق الجبلية وتسدد نقدا[3]، أما ضريبة الزكاة فقد فرضت على الثروة الحيوانية من جمال وأبقار وماعز.

دفع الأهالي عام **1870** مبلغ **14** مليون فرنك ضريبة عربية و**22** مليون ضرائبه الأخرى، وفي أعوام **1885- 1890** كانوا يدفعون سنويا مبلغ **4** مليون و**8** ألف فرنك، وفي عام **1912** دفعوا **45** مليون فرنك ضرائب[4]، حيث أكدت لجنة الضرائب العربية أمام مندوبية المستوطنين في نوفمبر **1899** "إن مسألة الضرائب العربية تأخذ أهمية من الدرجة الأولى لأنها تشكل أحد مصادر دخلنا الأساسية"[5].

أدى توسع السياسة الاستيطانية في الجزائر إلى تفاقم نسبة الضرائب المفروضة على الأهالي الجزائرين التي اعتمدتها إدارة الاحتلال كمورد أساسي ممول لمشاريع القرى الاستيطانية[6].

بتزايد عدد المستوطنين الأوروبيين في الجزائر تزايدت نسب تحصيل الضرائب والغرامات المالية التي أثقلت كاهل المجتمع الجزائري، حيث بلغت الإيرادات الاجمالية

---

[1]-أحمد التوفيق المدني، المصدر السابق، ص 285.

[2]- توفيق دحماني، **الضرائب في الجزائر1792-1865 دراسة مقارنة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008، ص 351.

[3]-صالحي مزهورة، **طبيعة النظام الضريبي للحكومة العامة الجزائرية 1845-1900**، مجلة البحوث التاريخية، مج 6، ع1، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 443.

[4]-يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 42.

[5]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 111.

[6]-رياض بودلاعة، **السياسة المالية الفرنسية في الجزائر(1830-1962)**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج7 ، ع 2، جامعة الوادي، الجزائر، 2021، ص 74.

للخزينة الفرنسية سنة **1880: 35** مليون فرنك دفع منها الجزائريون **22** مليون فرنك من إجمالي الضرائب ليحصل المستوطنون على نصيب الأسد من الميزانية الفرنسية[1].

مع سبعينيات القرن **19** أصبحت خطة الاستيطان مدروسة وجماعية وهذا بعد سيطرة المستوطنين على نظام الحكم في الجزائر وانعكس هذا على الضرائب إذ شهدت خلال هذه الفترة تزايدا كبيرا فخصصت الحكومة الفرنسية جزءا كبيرا من هذه الضرائب للاستيطان والانفاق على عمليات التعمير[2].

جدول يوضح تطور الضرائب العربية في الجزائر بالفرنك الفرنسي خلال الفترة 1872-1883[3]:

السنوات	الحكور	العشور	الزكاة	اللزمة	المجموع
1872	385.127	1.657.713	1.727.578	607.861	4.378.279
1873	480.156	2.075.975	2.182.926	809.481	5.548.535
1877	498.955	1.847.696	3.184.343	812.918	6.343.912
1882	433.600	2.115.167	2.110.210	742.486	5.401.463
1883	509.665	2.340.075	2.480.931	886.093	6.216.764

[1]- رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 70.

[2]-حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 362.

[3]- عثمان زقب، المرجع السابق، ص 198.

3. إنشاء مؤسسات رأسمالية:

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين **1830-1847** غياب البنوك والشركات الرأسمالية، لأن إدارة الاحتلال ركزت اهتماماتها على ضرورة إحكام السيطرة على المستوطنة، وإقامة نظام سياسي يضمن إلحاق الجزائر بفرنسا[1].

بعد تقلد نابليون الثالث الحكم في فرنسا رأى أن ينتهج سياسة استيطانية متميزة لإعمار المستعمرة الجزائرية وتنظيم أمورها الاقتصادية لاستغلالها زراعيا وصناعيا وحتى تجاريا، ولإنجاح هذه السياسة لابد من توفير شروط مناسبة تمكن الوافدين من الاستقرار بالجزائر ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تشجيع الاستثمارات الرأسمالية لخلق الدعم المالي لبناء مراكز استيطانية في أنحاء البلاد[2]، حيث عملت حكومة الامبراطور على تقديم جل التسهيلات لأصحاب رؤوس الأموال ليتمكنوا من إنشاء شركاتهم المالية في الجزائر فمنحت لهم الأراضي الخصبة والأملاك العقارية وحتى القروض بفوائد بخسة، مقابل هذا تعهدوا بتشييد قرى استيطانية يستوطنها كل من الفرنسيين والأوروبيين، وقد صرح نابليون الثالث أن استيطان الجزائر يقوم أساسا على تنشيط الحركة الاستيطانية الرأسمالية، وأن السيطرة على شمال افريقيا تكون بالأموال لا بالرجال[3].

في **26** أفريل **1853:** أصدر نابليون الثالث مرسوم حصلت بموجبه مختلف الشركات الرأسمالية على حصص كبيرة من هكتارات صالحة للزراعة ليعيد إصدار مرسوم امبراطوري في **12** مارس **1864** منحت بموجبه قروض للمؤسسات المالية من أجل

---

[1]-سعداوي ليلى، محمد الصالح بوقشور، **البنوك ودورها في تدعيم هياكل الاستيطان الفرنسي بالجزائر 1830-1942**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج 12، ع 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019، ص124.

[2]- حورية عباس، **الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية في الجزائر وتأثيرها على توسيع دائرة مصادرة العقار 1852-1870**، المرجع السابق، ص 148.

[3]-عميراوي أحميدة، وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، ط خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر،2007، ص58.

الاستحواذ على أكبر قدر من الأراضي الخصبة[1]، انقسمت هذه المؤسسات الرأسمالية الاستيطانية إلى شركات وبنوك نذكر منها:

- **شركة جينيفوار السويسرية:** تأسست عام **1853** كان الهدف من إنشائها الحفاظ على وكلاء سويسرا مع إنشاء مستعمرة ألمانية سويسرية كبيرة بالجزائر واستطاعت هذه الشركة الحصول على **20** ألف هكتار من الأراضي الزراعية من طرف الإدارة الفرنسية والتي كانت متواجدة بمنطقة سطيف[2].
- **شركة الهبرة والمقطع:** ظهرت سنة **1864** بوهران، أنشأت بهدف إقامة تجارب في زراعة القطن وتطويره في الأراضي الرطبة.
- **شركة جمعية الغابات:** تحصلت هذه الجمعية على **60.000** هكتار من الأراضي الزراعية، كان الهدف منها تهجير العناصر الأوروبية وتوطينهم لكنها راحت تخدم مصالحها إذ باعت أراضيها إلى **30** مستونا رغم أنها ليست أراضيها[3].

أما البنوك فلقد أنشأ بنك الجزائر في 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة عمل كبنك إصدار وبنك ائتمان في آن واحد[4]، وفي مايخص البنوك التجارية أغلبيتها تابعة لهياكل بنكية رئيسية في فرنسا منها البنك الوطني للتجارة والصناعة[5].

سعى الاستعمار الاستيطاني إلى إحداث نظام اقتصادي رأسمالي متميز وذلك بالإعتماد على تشجيع الشركات الرأسمالية التي ساهمت في توسع رقعة الاستيطان

---

[1]–مصطفى عبيد، **الجزائر في كتابات توماس إسماعيل أوربان 1812–1884، دراسة تاريخية تحليلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص 125.

[2]–قصاص شريفة، **محاضرات في النظام المصرفي الجزائري**، مطبوعة لطلبة السنة الثانية، تخصص: اقتصاد نقدي مالي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2018–2019، ص 6.

[3]–حورية عباس، **الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية في الجزائر وتأثيرها على توسيع دائرة مصادرة العقار 1852–1870**، المرجع السابق، ص155.

[4]–قصاص شريفة، المرجع السابق، ص 7.

[5]–صليحة عماري، المرجع السابق، ص 12.

من خلال تشييد مراكز استيطانية والاستيلاء على مساحات من ملايين الهكتارات[1]، وانعكس هذا على ظهور زراعات رأسمالية والانفتاح أكثر على الاقتصاد النقدي الذي استنزف من الشعب الجزائري[2].

عمل الفرنسيون من خلال الاستعمار الاستيطاني على إلحاق الجزائر كليا بفرنسا، وتحويلها إلى مستعمرة اقتصادية رأسمالية على غرار مستعمراتها الأخرى، فسعت إلى تحطيم النظام العقاري المحلي وخلق ملكيات فردية أدى هذا إلى اختلال التوازن بين الأنشطة الاقتصادية ودخول الجزائر في اقتصاد نقدي رأسمالي.

[1]–عميراوي أحميدة، وآخرون، المرجع السابق، ص 72.

[2]–حورية عباس، **الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية في الجزائر وتأثيرها على توسيع دائرة مصادرة العقار 1852–1870**، المرجع السابق، ص 162.

الفصل الثاني: الانعكاسات الاجتماعية لسياسة الاستيطان الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19

المبحث الأول: تغير بنية المجتمع

1. تفكيك الوحدة القبلية
2. اختلال التوازن الطبقي
3. نشأة نظام خماسة

المبحث الثاني: تدهور الوضع الاجتماعي للاهالي

1. تفشي البطالة في المجتمع
2. تدني المستوى المعيشي والصحي
3. تراجع النمو الديمغرافي

المبحث الثالث: تزايد الهجرة نحو الخارج

1. نحو بلدان المغرب العربي
2. نحو بلدان المشرق العربي
3. نحو فرنســـا

إن لجوء الإدارة الفرنسية إلى تشجيع وتدعيم حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر كانت لها تداعيات ونتائج وخيمة على أوضاع الجزائريين في شتى المجالات خاصة المجال الاجتماعي لهم، فقد سعت فرنسا جاهدة لتسخير جل الإمكانيات وتوفير كل الظروف الملائمة لاستقرار المعمرين الأوروبيين على حساب استقرار المجتمع الجزائري.

المبحث الأول: تغيُر بنية المجتمع الأهلي

1. تفكُك الوحدة القبلية:

إن الاستعمار الفرنسي من واقع تجربته واحتكاكه مع القبائل التي قادت المقاومات استوعب بسرعة مدى رمزيتها السياسية والاجتماعية، ولأن القبيلة هي الحقيقة السياسية الوحيدة الراسخة في المجتمع الجزائري عملت السياسة الاستعمارية على ضرب أواصرها وتفكيكها بدعوى التوسع والادماج، حيث سار التفكيك الاجتماعي على عدة محاور:

- نزع ملكية الأراضي.
- تفكيك القبيلة الى دواوير.
- إنشاء الملكية الخاصة داخل هذه الدواوير[1].

حاولت فرنسا تطبيق السياسة الاستيطانية على حساب المجتمع الجزائري حيث سعت إلى تغيير النسق الاجتماعي كونه شكل حائلا بينها وبين تحقيق أهدافها، فقد اعتمدت سياسة مغايرة تماما لسياسة الاتراك الذي حافظوا على بنية المجتمع وحاولوا الاستفادة منها دون الاصطدام بها[2]، كانت أولى المحاولات تقوم على مبدأ فرق تسد من خلال الإصدار العشوائي لقوانين نزع الملكيات من القبائل وتمكين المستوطنين، حيث تم مصادرة

[1]– محمد مدان، **المجتمع الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي، مجلة انثروبولوجيا الأديان**، مج 07، ع09، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص144.

[2]–مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**، تر: كرم سمير، ط01 مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت،1980، ص67.

365.000 هكتار بين سنتي **1840-1860** في منطقة الجزائر، كما عملت السياسة الفرنسية الاستيطانية على تفريق وحدة القبائل من خلال محاولة زرع الخلافات بين القبائل والحد من تأثير زعمائها، حيث جاء هذا في تصريح للجنرال **ألار**[1] يقول فيه:" **يجب أن تنشد سياستنا لتخفيف من تأثير الزعماء وتفتيت القبيلة**"[2].

لتسهيل التمركز الاستيطاني عمدت الحكومة الفرنسية إلى تحديد أقسام الأراضي عند المجموعات القبلية التي امتدت أراضيها إلى مساحات شاسعة مع فرض ضرائب فاحشة عليها فاقت قدرتها، وهذا اضطرها الى التخلي عنها لحساب المعمرين مع اعتراف الدولة لهم بقطعة أرض ذات ملكية فردية[3]، والذي كان يستهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش وتطوير القطاع الزراعي الخاص بالمستوطن سواء من حيث المساحة أو الوسائل هو قانون وارني الصادر في **26** جويلية **1873** الذي عرف بقانون المستوطنين، ويليه قانون **22** أفريل **1887** الذي سمح بانتزاع أراضي القبائل المشاعة وبيعها للمستوطنين في المزادات العلنية بمبالغ زهيدة جدا[4].

خلال السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر وبسبب سياسة التوسع على حساب وحدة القبيلة تكونت ملكيات زراعية صغيرة لصالح المستوطنين الأوروبيين وهذا أنشأ كبديل للملكيات الزراعية الكبيرة خاصة في الأرياف ذات الأراضي الخصبة، واستبعد ملاكها من المسلمين الجزائريين الذين تحولوا الى عمال أجراء وخماسيين وموسميين[5].

---

[1]-**نلزير ألار**: جنرال عسكري فرنسي، تقلد عدة مناصب: عضو مجلس الشيوخ، ورئيس قسم الحرب والمستعمرات ومستشار عام، ومقرر لجنة القرار المشيخي لدى مجلس الشيوخ ، ينظر: إسماعين عبد الله، المرجع السابق، ص 84.

[2]- أندري برنيان وآخرون، المصدرالسابق، ص339.

[3]- المصدر نفسه، ص 356.

[4]- عقيلة ضيف الله، **سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830-1954**، حوليات جامعة الجزائر، مج11، ع01، الجزائر، 1998، ص 308.

[5]- المرجع نفسه، ص306.

ظهر هذا التغيير على النمط المعيشي للمجتمع القبلي جليا في فترة حكم نابليون الثالث إذ سياسة للقضاء على أعيان المدن وأهل الحضر وقد حصل ذلك عن طريق الهجرة والتهجير والنفي والتفقير وتكريس مبدأ الأحادية بدل الجماعة ثم العمل على تشتيت القيادات حتى يختلف الرأي ولا ينفرد أحد بالنفوذ وهذا بهدف خلق عدم التوافق بين الجماعات داخل القبيلة وبالتالي تحطيم البناء القبلي كاملا[1]، وأثر النظام السياسي المدني الجديد على النظام القبلي التقليدي، فبعد امتداد التوسع وانشاء بلديات جديدة قسم إقليم القبيلة الواحدة وأدمج عدد كبير من الأهالي تحت إدارة السلطة الاستعمارية[2].

أدت السياسة الاستيطانية للسيناتوس كونسيلت الرامية لتفتيت بنية النظام القبلي في المجتمع الجزائري إلى تشتت العائلات، فمن العائلات من تمسك بالشخصية الوطنية وما ورثوه من تقاليد قبلية، ومنهم من تقلدت الشخصية الحضرية لاحتكاكها بالمستوطنين في المدن وربطت مصيرها بالإدارة الاستعمارية فباتت موالية لها، حيث سعت الحكومة الفرنسية لتقليدها مناصب ومسؤوليات تخدم مصالحها منهم القياد والأغوات وباشاغا وعدة ألقاب مثل العون الأهلي الذين خدموا المكاتب العربية، واقتصرت مهامهم في مراقبة السكان في الدواوير وتولي شؤون التسجيلات في الحالة المدنية[3].

بقضاء الاستعمار الفرنسي على القاعدة المادية التي ترتكز عليها الجماعات الأهلية المتمثلة في الملكية الجماعية للأرض وتقسيم المجتمع القبلي إلى دواوير تقوم على الملكيات الفردية اتضحت أهدافه الرامية أساسا إلى خلق مجموعات غير متجانسة في المجتمع تعلوها الفئة الأوروبية المستوطنة، مع إحداث قطيعة اقتصادية واجتماعية ونفسية للفرد الجزائري

---

[1]– ليلى تيتة، **تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال الفرن التاسع عشر**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج06، ع17، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص 141.

[2]– حمودي أبرير، **الهوية الوطنية الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد نابليون الثالث 1852–1870**، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج06، ع01، جامعة باتنة 1، الجزائر،2021، ص66.

[3]– حنان لطرش، **السياسة الفرنسية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، مج35، ع01، قسنطينة، الجزائر، 2021، ص 1438.

مع القبيلة وهذا ما أخل بالتوازن في المجتمع حيث يرى هواري عدي في كتابه الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي:" **أن الاستعمار الاستيطاني لا يرتبط فقط بعمليات إنتاجية وتقنيات اقتصادية ذات متغيرات مادية فقط، ولكنه كذلك نظام اجتماعي أو جزء مهم منه**"[1].

لقد اتخذت السياسة الكولونيالية من المجتمع القبلي وسيلة لتحقيق أهدافها الاستيطانية من خلال تفكيك هيكلة المجتمع الجزائري وطمس معالمه الاجتماعية وتقليص القاعدة المادية للجماعات الريفية، وهذا بواسطة ميكانيزمات إلغاء صفة عدم الانقسام التي اتسمت بها القبائل والعروش وبتالي إضعاف مجموع العلاقات والروابط الاجتماعية والأسرية[2].

2. اختلال التوازن الطبقي :

من المعلوم أن الجزائر جمعت منذ **1830** إلى **1962** خليطا بشريا، تمثل في المستوطنين والمتشردين والمقاومين والمحكوم عليهم، وسكان المدن وسكان الأرياف والدواوير وطبقات أسرية مختلفة فأصبح المجتمع الجزائري إبان هذه الفترة عبارة عن مركب من النزاعات الطبقية اجتماعية ومطامع سياسية واقتصادية، إذ عرف انقساما من حيث أنماط المعيشة وتحكمت في هذا الظروف الاقتصادية التي فرضتها إدارة الاحتلال، فقد حاولت خلق طبقة ممتازة من الأسياد الأوروبيين والجزائريين الموالين لنظامها بغية السيطرة على الأهالي والإخلال بالتوازن المجتمعي[3].

ولعل أبرز مظاهر اختلال التوازن الطبقي خاصة في المدن هو ظاهرة النزوح الريفي، فبعد تدهور أوضاع سكان الأرياف وبسبب انتزاع ملكياتهم الزراعية وسياسة الحصر المنتهجة بدأ نزوحهم نحو المدن بأعداد هائلة بغية العمل والاستقرار، فتعداد سكان الريف

[1]– محمد مدان، المرجع السابق، ص 146.

[2]– مصطفى مرضي، المرجع السابق، ص08.

[3]– بوشنافي محمد، المرجع السابق، ص ص 107–108

الذي فاق ب**14** مرة سكان المدن سنة في بداية الاحتلال تناقص ب**11**مرة مع نهاية القرن التاسع عشر وانخفض إلى**05** مرات في القرن العشرين، كانت بداياته الأولى نحو القرى الصغيرة والمحاذية ثم انتقل إلى المدن الكبرى ولا يظفرون في الغالب الأحيان سوى بأعمال منفردة كالحمالين أو عمال يدويين ليس لها مردود مالي يضمن العيش اليسير[1]، وهذا ما أدى إلى انتشار مظاهر التردي في الحواضر وتوسع الاعتماد في السكن على الأكواخ أو ما عرف بالقوربي "**Gourbi**" نظرا لتكلفته المالية البسيطة وقد عبر عن هذا شارل روبير واصفا إياه بأبرز مظاهر الاختلال في المجتمع[2].

أما عن الأسر الأرستقراطية فقد تأثرت هي الأخرى بالسياسة الاستعمارية الاستيطانية إلا الموالية منها التي حصلت على هذا اللقب مقابل خدماتها للنظام الاستعماري، وانقسمت إلى البرجوازية الريفية وبرجوازية المدن، فهي طبقة تألفت أساسا من الملاكين العقاريين الكبار الذي امتلكوا أكثر من **50** هكتار إلى **100** هكتار إذ تشكلت على أساس اقتصادي وليس سياسي، تجزأ عنها طبقات برجوازية وسطى وأخرى صغيرة تملك ما بين **10** إلى **50** هكتار، استطاعت هذه البرجوازية في كثير من الأحيان استرجاع أراضيها من المعمرين بسبب اعتمادها البنوك والقروض الفرنسية في نشاطها الاقتصادي[3].

1. **البرجوازية الريفية:** استطاعت هذه الطبقة أن تحقق التقدم الاقتصادي مع نهاية القرن التاسع عشر بسبب احتكاكها بالمستوطنين الأوروبيين، مع استعمالها التقنيات والأساليب الإنتاجية المربحة التي أدخلتها الإدارة الاستعمارية إلى الجزائر،

[1]– عمر لمقدم، **جوانب من مظاهر الفقر وتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لدى الجزائريين خلال فترة الاستعمار الفرنسي**، مجلة دراسات تاريخية، مج09، ع01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر،2021، ص195.

[2]– المرجع نفسه، ص189.

[3]– عبد اللطيف بن اشنهو، **تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية في الجزائر 1830–1962**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 292.

حيث فرضت نفسها تدريجيا في المحيط الاقتصادي إلى جانب المستوطنين، وتقلدت هذه الطبقة مناصب إدارية منها الاعيان والقياد[1].

2. **برجوازية المدن:** مع قدوم الأوروبيين من أجناس وحضارات مختلفة وتمركزهم بأعداد كبيرة في المدن والحواضر المتوسطة والكبرى كوهران، تلمسان، قسنطينة، عنابة، مستغانم وغيرها، أثروا بثقافاتهم على المجتمع الحضري فبرزت نواة حضرية جديدة داخل البنية الاجتماعية فهي طبقة وسيطة بين النبلاء وعامة الناس يحتوي النوادر الباقية من التجار الذين امتلكوا ثروات كبيرة ولم تشملهم السياسة الاستيطانية لتعاملهم الدائم مع الإدارة الفرنسية والنواب والأساتذة والإداريين وكذلك نخبة المثقفين المتفرنسين[2].

3. نشأة نظام الخماسة:

أدى تطبيق القوانين العقارية إلى تقليص مساحة أراضي الفلاحين، وتوسيع مساحة أراضي الاستيطان، والانفتاح على الأسوق العقارية، التي شملت حتى الملكيات الغير قابلة للمعاملات العقارية، حيث كان الفلاح الجزائري من أكبر المتضررين جراء هذه القوانين ووجد نفسه من مالك للأرض إلى مجرد خماس في خدمة المعمر ذلك لأن الرعي والزراعة كانت المصدر الأساسي لعيشه[3].

والخماسة هي نظام تعاقدي يُمكن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس المحصول بعد أن توفر له الأرض والبذور والمحراث والحيوانات [4]، وهو ما وصفته النصوص القانونية ب "**الوضعية المؤسفة** " أو "**المشكل الخطير**" لأن

---

[1]– عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص295,

[2]– إبراهيم مهدي، **الأستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن التاسع عشر والرأسمالية الاستعمارية: إشكالية الاندماج الاجتماعي**، مجلة انسانيات، ع04، جامعة وهران، الجزائر، 1998، ص 92.

[3]–صالح حمير، المرجع السابق، ص 290.

[4]–ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792–1830**، ط 3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 87.

الخماس الذي يحصل على خمس الإنتاج يبقى تابعا دائما لمستخدمه باستمرار، وبالتالي تكون حالته مزرية[1]، وقد عرفت هذه الظاهرة رواجا متزايدا بعد الغزو الفرنسي **1830**.

ظهرت الخماسة بسبب تقسيم الملكية وانتشار البيع والشراء والمضاربة وإثقال كاهل الفلاحين بالضرائب[2]، حيث وصل عددهم لما يفوق المليون خماس وكان دخلهم ضئيلا جدا يقع بين **110 و315** فرنك سنويا، ويتعرضون لأبشع أنواع الاستغلال من المستوطنين، امتدت ساعات عملهم من الرابعة صباحا إلى السابعة مساءا بأجر لا يتجاوز ال10 فرنكات[3].

" ففي أواخر القرن **19** كان الملاك ومربو المواشي يمثلون تقريبا نصف الطبقة الفلاحية الأهلية **52%** والخماسون يمثلون **30%** والعمال الزراعيون **12%** ومستأجروا الأراضي يمثلون **05%** وتطورت هذه النسب تطورا بطيئا حتى **1930م**"[4]، فالملاحظ أنّ نسبة الخماسين كانت مرتفعة مقارنة مع المزارعين والعمال.

الجدول التالي يمثل نسبة الخماسين من المجتمع في مقاطعة قسنطينة[5].

الدائرة	نسبة الخماسين من مجموع السكان
سطيف	%19
سكيكدة	%26
قسنطينة	%26

[1]–محمد شبوب، محمد بن موسى، **سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية 1955–1956م**، ع 26، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، قالمة، الجزائر، 2019، ص 231.

[2]–بوزكري مروان، المرجع السابق، ص 13.

[3]–بشير بلاح، المرجع السابق، ص 250.

[4]–شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص 102.

[5]–صالح حمير، المرجع السابق،ص 291.

باتنة	%27
بجاية	%29
قالمة	%33
عنابة	%54

يُستخدم نظام الخماسة في أغلب الأوقات على الأراضي الفقيرة التي تكون ذات مردودية قليلة من أجل توفير يد عاملة أقل تكلفة، وهو أن الفلاح الصغير يبحث عن عاملا طوال السنة دون تكاليف ثقيلة عليه، لأن الخماس يفكر في توفير غذائه وغذاء عائلته فقط، ولا يسمح بأن يعمل في المعامل الهامة والصناعات الفنية لكي لا يتعلم أي حرفة أو مهنة تضمن له العيش[1] فيصبح الخماس عنصر أساسي من عناصر الاستقرار لدى المستوطنين في الجزائر[2].

المبحث الثاني: تدهور الوضع الاجتماعي للأهالي

1.تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع:

أدت سياسة الاستيطان القائمة على مصادرة أراضي الجزائريين إلى ابعادهم نحو الأراضي القاحلة كما تم منعهم من تولي المناصب الحكومية والوظائف الإدارية، إضافة إلى عدم وجود اقتصاد قوي يرتكز على الصناعة في البلاد، كل ذلك أوجد طاقة شبابية هائلة عاطلة عن العمل[3].

[1]–يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 52.

[2]–مصطفى حجازي،**نظام الخماسة في القطاع الوهراني(سيدي بلعباس نموذجا)**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج 9، ع 9، جامعة معسكر، الجزائر، 2014، ص ص 431 432.

[3]–تابتي حياة، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929–1954 م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010–2011، ص 297 .

تفشت البطالة في المجتمع الجزائري بشكل ملحوظ وصفته صحيفة النجاح ب" **إذا مررت بأنهجنا وحوماتنا وعلى مقاهينا تجد السواد الأكبر مشغول بالقال والقيل والعكوف على الميسر بالمقاهي**" **ويمضي كاتب المقال قائلا "تفشت البطالة في الأمة جدا فنحن نرجو من الحكومة أن تلفت أنظارها إلى مسألة البطالة وفشوها بين الأهالي بصفة أوجبت شقاءهم**"[1].

انتشرت البطالة نتيجة تجريد الشعب الجزائري من أملاكه وثرواته، إذ نجد أن أغلبية المجتمع الجزائري بطالين إذ وصلت إلى نسب تفوق **65%**[2]، ويقول أحمد التوفيق المدني أنه يوجد ببلاد الجزائر أكثر من مليون عاطل لايجدون ما يعملون فوق اللأرض، والعمال الذين يعملون يتناولون أجورا لا تكفيهم[3].

تميز مشكل البطالة بالاستمرارية على إثر تحكم المستوطنين في دواليب الإنتاج والاقتصاد، حيث مُنع الفرد الجزائري من العمل في المصانع والمؤسسات، ومع الاضطراب في النمو الديمغرافي الذي كانت تشهده الجزائر خلال خمسينيات القرن التاسع عشر ازداد الأمر سوءا خاصة في الوسط الريفي على عكس المدن التي كانت توفر أعمال يومية شاقة في أغلب الأحيان كالعمل في المناجم والمحاجر[4].

---

[1]–مازن صلاح حامد مدمقاني، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931 –1939**، بحث مقدم كجز للحصول على متطلبات الماجستير، تخصص : تاريخ، جامعة الملك عبد العزيز، 1984–1985، ص 30 .

[2]–بشير بلاح، المرجع السابق، ص 161.

[3]–أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001، ص 132.

[4]–محمد قريشي، **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ سنة 1930 إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2019–2020، ص 196.

إذ يذكر أن من بين **2500** موظف بالحكومة العامة كان هناك **183** جزائري فقط بها وهم حراسا أو كناسين، كانوا يقومون بالوظائف التي يتهرب منها المستوطنين، وأيضا قلة تواجد الجزائريين بالوظائف العليا فما بين **15** شخص تجد جزائري واحد[1].

إن لجوء الإدارة الاستعمارية إلى تشجيع وتدعيم حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر وتمكين المعمرين من دواليب الاقتصاد كان لها نتائج وخيمة على أوضاع المجتمع الجزائري، حيث تسببت في انهيار الحرف والصناعات المحلية وتحول أصحابها عمال بسطاء أو عاطلين عن العمل في أغلب الأحيان خاصة بعد تسارع المعمرين إلى استخدام الوسائل التقنية الحديثة[2].

2.تدني المستوى المعيشي الصحي:

ألقت السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر بمساوئها على المجتمع الأهلي، حيث تناقص دخل الفلاح نتيجة مصادرة الأراضي ليتحول إلى خماس معدم، وتراجع محصوله الزراعي من القمح والشعير إلى أقل من النصف حتى في السنوات المطرة ونتج عن هذا افتقاره لأدنى الشروط الصحية وتشكلت لديه بيئة مثالية لانتشار مختلف الأوبئة[3].

أولا: الأوبئة (الكوليرا نموذجا)

عرفت الجزائر وباء الكوليرا في سبتمبر **1834** نتيجة تنقلات الوفود العسكرية والمهاجرين بين أوروبا والجزائر، انتقل هذا الوباء إلى المرسى الكبير بوهران عن طريق المهاجرين الاسبان راح ضيحيته ما يقارب **1000** شخص من الأهالي والمستوطنين،

[1]– محمد قريشي،المرجع السابق، ص 198.

[2]–بوشنافي محمد، المرجع السابق، ص 119.

[3]–وادفلي يسين، **الأمراض والأوبئة بمنطقة الأوراس خلال الاستعمار الفرنسي 1844–1900**، مجلة الإحياء، مج 22، ع 31، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2022، ص 817.

ثم انتقل بسرعة إلى المدن المجاورة مستغانم ومعسكر، ليعيد الظهور سنة **1835** في مدينة الجزائر عبر ميناء طولون على إثر وفود مهاجرة من فرنسا[1].

دخل وباء الكوليرا مرة أخرى إلى الجزائر سنة **1837** من مرسيليا إلى مدينة عنابة، وتزامن مع تواجد أمراض أخرى: الحصبة والتيفوس وساعد على انتشار هذه الأمراض توسع نطاق المجاعات التي نتجت عن سياسة مصادرة الأراضي وتقليص مساحات زراعة المحاصيل الاستهلاكية[2]، والذي زاد تدهور الأوضاع الصحية نقص الرعاية والمستشفيات وأطباء وممرضين، كما عمل الاستعمار الاستيطاني على نقل أمراض إلى الجزائر كالزهري والسل[3]عن طريق الجنود والمستوطنين الذي كان أغلبهم قادم من المستشفيات والثكنات والسجون التي كانت مصدر انتشار الوباء[4].

[1]–سيدي محمد رامي، **دور الاستعمار الفرنسي في تفشي الأمراض والأوبئة خلال القرن 19 م**، مجلة العصور الجديدة، مج 10، ع 4، جامعة أحمد بن بلة 1، وهران، الجزائر، 2020، ص 364.

[2]–المرجع نفسه، ص 365.

[3]–الوناس الحواس، **الأوضاع الاجتماعية للجزائر بين سنوات 1930/1830**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج1، ع 1، الجزائر، 2013، ص96.

[4]–الجيلالي صاري، **الكارثة الديمغرافية 1867–1868**، الأكادمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، ط خاصة، تر: عمر المعراجي، الجزائر، 2008،ص 191.

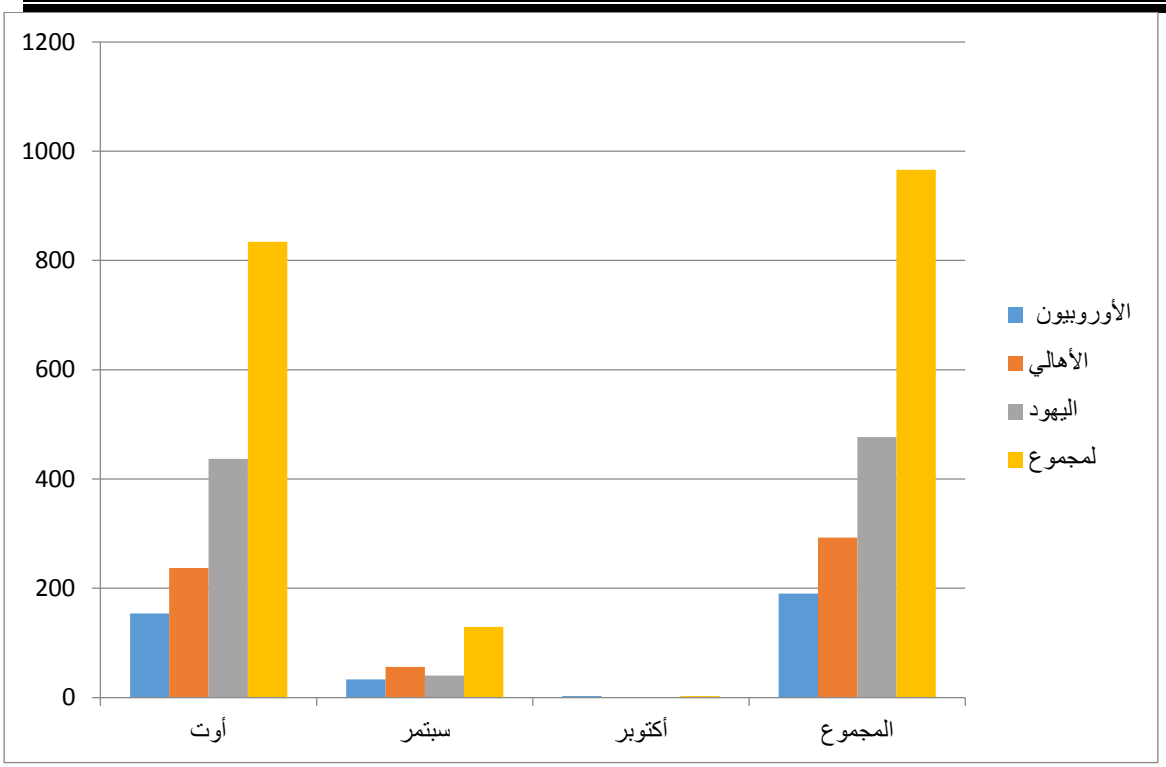

أعمدة بيانية تمثل ضحايا وباء الكوليرا بالجزائر في سنة 1835.[1]

يمثل الشكل البياني إحصائيات انتشار وباء الكوليرا في أوساط مجتمع مدينة الجزائر سنة 1835، والملاحظ أن فئة اليهود والأهالي كانوا أكثر حملا للوباء، وهذا راجع للظروف المعيشية التي عانا منها الجزائريون على إثر السياسة الاستيطانية، أما اليهود فكان الانتشار الوبائي عندهم بصفة كبيرة سببه انعدام التدابير الوقائية.

كما انتشرت في الجزائر العديد من الأمراض المعدية والفتاكة رغم تباهي فرنسا بأطبائها، وأدى هذا الوضع المزري إلى انتشار الوفيات خاصة لدى الأطفال، حيث كان يموت أكثر من **20** طفل من أصل **38** طفل[2].

[1]– صليحة علامة، **الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من 1830 إلى 1962 *عمالة الجزائر نموذجا***،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016–2017، ص 170.

[2]–الوناس الحواس، المرجع السابق، ص 95.

جدول يوضح الوفيات الناجمة عن الكوليرا في الاقليم المدني سنة 1867[1].

المقاطعات	في المنزل	في المستشفى	المجموع
وهران	435	83	518
قسنطينة	368	135	503
الجزائر	4165	335	4500

ثانيا: المجاعات

صوّر أحد الأوروبيين الحالة الاجتماعية التي آل إليها الشعب الجزائري نتيجة السياسة الاستيطانية القائمة على مصادرة الأراضي قائلا:" **لم يتمكن الأهالي الجزائريين من حماية أنفسهم من المجاعة لأن المستوطنين الأوروبيين أخذوا أخصب أراضيهم وأخذوا معها المجاري المائية، فبعد فقدانهم للحبوب والمواشي بقوا دون مصدر رزق، في المقابل كان للأوروبيين أجود الأراضي والزراعات المختلفة...**"[2]

نتج عن سلسلة القوانين والمراسيم والقرارات التي أصدرتها الحكومة الفرنسية في ظل سياسة التوسع الاستيطاني لإنعاش الاقتصاد النقدي الرأسمالي على حساب الاقتصاد الأهلي، فقد استولت على جل الأراضي الخصبة المتواجدة بين سلسلة جبال الأطلس والبحر الأبيض المتوسط مما دفع بأهلها الجوء للمرتفعات الجبلية التي يصعب استصلاح أراضيها، أدى هذا إلى تدهور المستوى المعيشي وانتشار المجاعات[3]،

[1]–الجيلالي صاري، المرجع السابق، ص 195.

[2]– صليحة علامة، **افتعال المجاعات من أشكال الإبادة الجماعية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية**، مجلة المصادر، مج 15، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، ص 194.

[3]–مخطاري طيب، **مواقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية(العقارية) عقب مجاعة** 1867، مجلة الانسان والمجال، مج 8، ع1، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، ص 124.

حيث يضيف أحد الأوروبيين قائلا:" **لما نرى ما يجنيه الجزائريون من انتزاع أراضيهم وحقولهم كان من الأحسن سحقهم جميعا دفعة واحدة من تركهم يموتون جوعا .... حتى لو دفعتم ثمن الأراضي فلا يفوت على هذه القيمة ستة أشهر حتى تجد العائلات نفسها تتضرع جوعا**"[1].

الجدول التالي يمثل آثار مجاعة 1867 على سكان الجزائر[2].

العمالة	عدد الضحايا	النسبة المئوية
الوسط	200000	% 26.9
الشرق	220000	% 20
الغرب	400000	% 50
المجموع	820000	%32.3 من سكان الجزائر

3.تراجع النمو الديمغرافي:

يذكر صاحب المرآة أن سكان الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي بلغ عشرة ملايين نسمة في 1833 ولربما انفرد حمدان خوجة وحده بهذا العدد، وإلا فإن من المستبعد جدا أن يكون سكان الجزائر على النحو الذي ذكره بل كان أقل من ذلك، حيث لم تكن المدن ذات كثافة باستثناء تلمسان والجزائر التي لم تتجاوز المائة ألف ساكن[3]، ويرى أخرون أن العدد لم يتجاوز الثلاثة ملاين، ولقد عمل الاستعمار الفرنسي على تزييف هذه الأرقام

[1]– صليحة علامة، **افتعال المجاعات من أشكال الإبادة الجماعية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية**، المرجع السابق، ص 194.

[2]– الجيلالي صاري، المرجع السابق، ص 180.

[3]– مجاهد يمينة، **انعكاس الأحوال الاقتصادية من خلال التشريعات والمراسيم على النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين 1830–1954**، مجلة البشائر الاقتصادية، مج05، ع03، جامعة احمد بن بلة، وهران ، الجزائر، 2019، ص 800.

ليبرر احتلاله على أساس أن الأرض كانت خالية تقريبا من السكان[1]، في حين ذهب الباحث الجزائري جيلالي صاري في دراسته الموسومة "**الكارثة الديمغرافية 1867-1868**" بعد قراءته للمعطيات التقديرية والإحصائية الصادرة من الدوائر الرسمية توصل إلى تقدير حجم سكان الجزائر في الأيام الأولى من الاجتياح الفرنسي بلغ حوالي **5** ملايين نسمة على الأقل[2].

علمت الإدارة الفرنسية منذ السنوات الأولى للاحتلال أن مشروعها الاستعماري القائم على السياسة الاستيطانية لا يقتصر فقط على انتزاع الأراضي من الأهالي وإنشاء مستوطنات فقط بل تعدى ليهدف إلى استبدال السكان الجزائريين بجنس أوروبي ذا كثافة سكانية عالية تغلب السكان الأصليين[3]، حيث اضطرت فرنسا لفرض نفسها ديمغرافيا عن طريق توسيع دائرة الهجرة الأوروبية والفرنسية وتوفير جل الإمكانيات لاستقرار المعمرين في المقابل سعت للقضاء على الأهالي الجزائريين من خلال ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والمجازر والانتهاكات المختلفة من تجويع ونفي وتهجير جماعي[4].

ومع ارتفاع نسبة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر بدت سيطرتهم على الحياة الاقتصادية والاجتماعية واحتكارهم لموازين السوق الزراعية، فبات الجزائري غير قادر على توفير ضروريات حياته من سكن وغذاء أدى هذا إلى انخفاض في عدد السكان، حيث صرح نائب مدينة الجزائر قائلا " **إننا ندفن الأطفال والامهات والشيوخ الذين ماتوا بسبب**

---

[1]– رشيد مياد، **التطور الديمغرافي للسكان الجزائريين بين السنوات 1900-1954**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج02، ع04، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014، ص141.

[2]–تومي حسين، **حجم سكان الجزائر أثناء حقبة الاحتلال الفرنسي قراءة كمية موضوعية في المعطيات المتوفرة**، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 21، ع 2، جامعة الجزائر2، الجزائر،2021 ، ص 299

[3]– العيساوي صونيا، **الواقع السكاني في فترة الاحتلال: مشروع الاستيطان في مواجهة الحيوية الديمغرافية للمجتمع الجزائري**، مجلة الافاق للعلوم، مج05، ع12، جامعة زياني عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018، ص 167.

[4]–تومي حسين، المرجع السابق، ص 307.

الجوع بمنطقة الجلفة، بهذه المدينة كان تواجدنا مصادفا لتجمع هؤلاء البؤساء من سكانها بحثا عن الطعام"[1].

كان أول إحصاء رسمي للأهالي الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية في سنة **1856** إذ قدر عددهم ب **2307349** نسمة وهذا دون حساب سكان المناطق الصحراوية حيث اقتصر على شريط ورقلة عين الصفراء، وفي سبعينيات القرن التاسع عشر ازداد تراجع النمو الديمغرافي للسكان بشكل كبير حيث بلغ **2125052** نسمة والسبب في ذلك يعود إلى تفشي المجاعات وتدهور المستوى المعيشي نتيجة التوسع في الأراضي الزراعية وطغيان الزراعات التجارية على حساب الزراعات الاستهلاكية المعيشية[2]، إذ أصبح ما يزيد عن النصف المليون جزائري يسكن الأكواخ التي تضم بين خمسة وعشرة أشخاص في حالة لا يرثى لها، حيث لا غذاء كاف ولا عناية صحية ولا عمل يوفر لهم الضروريات[3]، ونتيجة لهذا نذكر قبيلة عكرمة في مستغانم التي كان عدد سكانها حوالي **14.000** نسمة وتراجع إلى **6000** نسمة، وقبيلة زمورة بالشرق الجزائري التي تراجع ععد سكانها من **35000** نسمة إلى **21000** نسمة[4].

كانت السياسة الاستيطانية السبب الرئيسي في التراجع الكبير لعدد السكان أحيانا أو النمو البطيء جدا لهم في أحيان أخرى، فكلما ارتفعت نسب المصادرة واشتدت السيطرة على السوق الزراعية تراجع المنتوج الفلاحي والذي نتج عنه ظهور مجاعات متقطعة أثر سلبا على السكان والماشية معا وبذلك اختلال في التوازن الديمغرافي[5].

---

[1]– محمد قريشي، المرجع السابق، ص 311.

[2]– المرجع نفسه، ص83.

[3]– رواحنة عبد الحكيم، بوقريوة لمياء، **السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية 1830–1900 وانعكاساتها على المجتمع الجزائري**، المرجع السابق، ص202.

[4]–عبد الكريم حرمة، **مصادرة الأراضي لسياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتعا على المجتمع الجزائري 1834–1900**، المرجع السابق، ص 203.

[5]– محمد قريشي، المرجع السابق، ص84.

جدول يمثل النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين من 1845-1872[1]:

السنة	عدد السكان
1845	2.028.000 مليون نسمة
1851	2.324.000 مليون نسمة
1856	2.310.000 مليون نسمة
1861	2.737.000 مليون نسمة
1866	2.656.000 مليون نسمة
1872	2.132.000 مليون نسمة

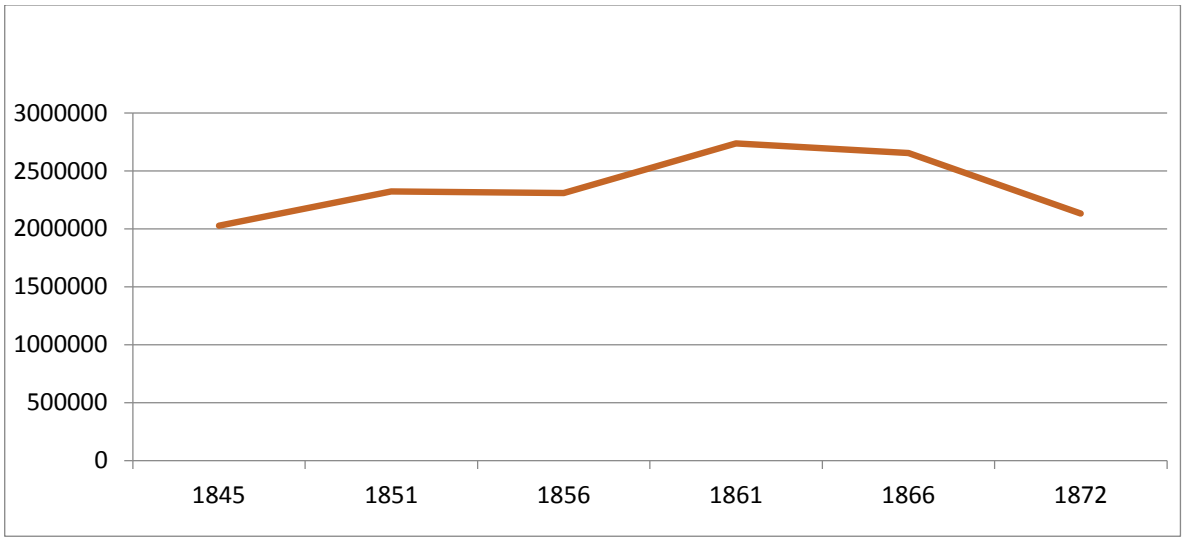

منحنى بياني يوضح تذبذب النمو الدمغرافي للسكان الجزائريين بين سنتي 1845 -1872

[1]- مجاهد يمينة، المرجع السابق، ص 802.

شهد النمو الديمغرافي لسكان الجزائر تذبذبا خلال الفترة الأولى من الاستعمار الاستيطاني الفرنسي، وكنتيجة حتمية لسياسة مصادرة الأراضي لحساب المعمرين بات المجتمع الجزائري يعاني الفقر الشديد والذي أدى بدوره الى انتشار المجاعات والأوبئة السنوية **1861 1863، 1867، 1868** وباء الكوليرا الذي خلف **500000** وفاة في صفوف الجزائريين.

جدول يمثل عدد الولادات والوفيات للسكان الجزائريين في المدن التالية: وهران، الجزائر قسنطينة[1].

السنوات	الولادات	الوفيات
1845	477	2115
1848	1454	2366
1849	2055	6114
1850	2883	4192
1851	2639	5738
1857	1467	2781

[1]– العيساوي صونيا، المرجع السابق، ص 165.

المبحث الثالث: تزايد الهجرة إلى الخارج

استمرت قرارات الاستيلاء على أراضي وأملاك الجزائريين، وزادت معها انتهاكات السياسة الاستيطانية التي هدفت إلى ضرب الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الأهلي، هذا ما اضطر بالعائلات الجزائرية إلى الهجرة بصفة جماعية بداية بالبلدان المجاورة ثم توسعت هجراتهم إلى بلدان المشرق الإسلامي لتشمل فرنسا مع نهاية القرن التاسع عشر[1].

1. الهجرة الجزائرية نحو بلاد المغرب العربي:

ربط أبو القاسم سعد الله في كتابة الحركة الوطنية ظاهرة الهجرة الجزائرية خلال القرن 19 بتداعيات الاستعمار الاستيطاني الذي تسبب في فقدان الجزائريين لأراضيهم واثقال كاهلهم بالضرائب، وأكد أن من الأسباب الرئيسية للهجرة هو مصادرة الأوقاف التي كانت تمولهم في الكثير من الأحيان[2]، فعمت حالات البؤس والفقر المدقع بين الأهالي وأجبر العديد منهم لالاتجاه نحو بلدان المغرب المجاورة[3].

كان من ضمن أسباب الهجرة الجزائرية تراجع النشاط الصناعي وتخريب القاعدة الاقتصادية التقليدية للأهالي، أدى هذا إلى إعاقة نشاط الفلاحين وتحولهم إلى خماسين في مزارع كانوا يملكونها مع إفشال كل المبادرات الرامية إلى تنشيط الحركة الصناعية، نتج عن هذا إلى هجرة التجار والحرفيين وأصحاب المهن[4].

---

[1]–حورية طبعة، **سياسة الاستيطان والنظام العقاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة 1871–1914**، المرجع السابق، ص184.

[2]–أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية 1900–1930**، ج 2،المرجع السابق، ص 120.

[3]– أحمد جابو، **المهاجرون الجزائريون و نشاطهم في تونس 1830–1954**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010–2011، ص 141.

[4]–علي زين العابدين، **الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1914–1962**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: التاريخ الاجتماعي والثقافي المغربي عبر العصور، جامعة أدرار، الجزائر ، 2013–2014 م، ص 12.

اتخذت هذه الهجرة شكل موجات بشرية تتكون من أسر وقبائل بأكملها من المدن والأرياف[1]، إذ يعتبر سكان الجزائر العاصمة وضواحيها أول من هاجر إلى تونس، حيث قدر عددهم ب 7000 مهاجر أغلبهم من منطقة القبائل التي تم تفتيت ملكيات أراضيها الجبلية، أما سكان الجنوب الشرقي فقد بلغ عددهم 10600 مهاجر من منطقة ورقلة وواد سوف[2].

أما سكان الغرب الجزائري فقد كانت وجهتهم المغرب الأقصى، ولم تقتصر هجرتهم على مدينة معينة بل شملت كافة أنحاء المغرب، وكانت المدن الأكثر هجرة إليها وجدة، فاس، طنجة، الرباط، تطوان، حيث تشكلت كتلة جماعية من **4000** إلى **5000** شخص من تلمسان ومعسكر ووهران[3]، كان معظمهم من التجار وأصحاب الصناعات بعد ركود نشاطهم التجاري بسبب سيطرت المستوطنين على دواليب السوق المحلية وطغيان المنتوجات الأوروبية على حساب المنتوج المحلي[4].

2. الهجرة الجزائرية نحو بلاد المشرق:

إن عملية إنتزاع الأراضي وفرض الضرائب المتنوعة على الأهالي لتلبية المشروع الاستيطاني الفرنسي بالجزائر أدت إلى فقدان العديد من العائلات لأراضيها ومواشيها وآلت إلى حالة من البؤس الشديد، إضافة إلى اتباع سياسة الأرض المحروقة وذلك بالقضاء على الحرث والإتلاف والتدمير[5]،وجاء هذا في كتاب ديوان الفظائع والفضائح لأحد الجنرالات

---

[1]–أحمد جابو، المرجع السابق، ص 141.

[2]–محمد بوطيبي، **الهجرة الجزائرية إلى البلاد التونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر**، مجلة الراصد العلمي، مج 7، ع 2، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2020، ص ص 12 14.

[3]–روجي لوطورنو، **فاس قبل الحماية**، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 293.

[4]–برابح محمد الشيخ، بن جدو خضرة فطيمة الزهرة، الهجرة **الجزائرية نحو المغرب الأقصى بعد الاحتلال 1830**، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مج5 ، ع 2، جامعة زياني عاشور، الجلفة، الجزائر، 2012، 167.

[5]– شاوش حباسي، **من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830–1962**، مجلة الدراسات التاريخية، مج 07، ع 01، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 1997، 87.

الفرنسيين بقوله" **لقد كنت اقتاد أثر القائد العام (الجنرال بيجو) دون أن اضل طريقي لأني كنت اسير على ضوء الحرائق التي يوقدها قبلي في القرى المداشر والدواوير العربية التي كان يمر بها...**"[1].

دفعت السياسة الفرنسية الاستيطانية في السنوات الأولى من الاحتلال بالكثير من الجزائريين إلى الهجرة نحو الأقطار العربية الإسلامية المغاربية كانت أو المشرقية، وكان في مقدمة المهاجرين أعيان البلاد وأغنيائها وعلماءها وهذا في المرحلة الأولى لتنتقل فيما بعد إلى عامة الناس، وقد كانت هذه الهجرة اضطرارية في معظم الأوقات[2].

تميزت الهجرة إلى بلاد المشرق بكثافتها خاصة بعد هزيمة الأمير عبد القادر، فقد لجأ اليها الجزائريون حفاظا على ارواحهم ودينهم ولغتهم العربية حيث كانت أول موجة لهذه الهجرة سنة **1847** حملت حوالي **560** شخص من النساء والأطفال والشيوخ نزلوا بميناء بيروت ومنها إلى دمشق لتستقبلهم السلطات العثمانية[3]، وفي نفس السنة نزل بميناء بيروت **84** مسلما جزائريا مع أولادهم ونسائهم أما بلاد القبائل فقد هاجرت منها أكثر من **2000** عائلة الى سوريا ليستقروا هم الاخرون بدمشق[4].

لعبت هجرة الأمير عبد القادر الى سوريا دورا كبيرا في هدرة الأهالي الجزائريين في فترة **1854-1860** فقد ساروا على خطاه هروبا من السياسة الاستيطانية التي ضيقت على معيشتهم، حيث اشارت التقارير الفرنسية بين سنتي **1855-1860** إلى الهجرات الملحوظة لقبائل جزائرية من وهران وقسنطينة مرورا بتونس، كما ذكرت القنصلية الفرنسية

---

[1]- ادريس خيضر، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1862**، ج01، د ط، دار الغرب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 244.

[2]- عبد المنعم هامل، المرجع السابق، ص 243.

[3]- وسيلة زويجة، حمادي بن موسى، **الجزائريون في باد الشام ودورهم في الثورة السورية الكبرى 1925-1927**، مجلة رفوف، مج 10، ع 01، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، 2022، ص 548.

[4]- عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962**، ط 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 83.

بسوريا أن عدد الجزائريين المهاجرين لدمشق قد بلغ **79** عائلة ومالا يقل عن **480** نسمة وسنة **1865** ارتفع عددهم الى **2500** نسمة[1].

ومن جهة أخرى في الجزائر زادت الطلبات على جوازات السفر لترخيص إقامة فريضة الحج حيث كان بعض الأهالي الجزائريون ينتقلون من البقاع المقدسة الى بلام الشام ليقيموا فيها، سهلت الإدارة الفرنسية منح الجوازات في بداية الامر لتكون لها فرصة أبعاد الجزائريين عن أراضيهم والاستحواذ على أملاكهم لتوسيع سياستها الاستيطانية[2].

استقبلت بلاد الشام بين **1871-1900** عدد هائلا من العائلات الجزائرية القبائلية المهاجرة من بجاية والبويرة وتيزي وزو وكذلك من المناطق الشاوية الاوراس وجبل ارغيس وغيرها، خاصة بعد ثورة المقراني وصدور قانون الأهالي الذي حد من حرية الجزائريين وافتك أراضيهم لحساب المستوطنين، حيث التحقوا بالعائلات التي سبقتهم، وعلى إثر حالتهم المزرية منحت لهم الخلافة العثمانية في بلاد الشام أراضي ومساعدات[3]، أما الفترة الممتدة من **1888-1898** فقد اتخذت الهجرة الجزائرية أبعادا خطيرة نتيجة تفاقم الأوضاع و تزايد القوانين والتشريعات التعسفية[4].

3. الهجرة الجزائرية نحو فرنسا:

إن سياسة الفرنسية القائمة على تجريد الجزائريين من الثروة الأرضية التي مثلت المصدر الرئيسي للارتزاق كانت الدافع الكبير للهجرة[5]، التي حققت أبرز أهداف الاستيطان

---

[1]- عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918**، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 23.

[2]- المرجع نفسه، ص 44.

[3]- محمد صلاح الهادي حقي، **صورة الجزائري من خلال قانون الأهالي 1871 تكرار لتجربة رومانية فاشلة**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، مج 05، ع02، جامعة 20اوت1955، سكيكدة، الجزائر، 2011، ص 99.

[4]-نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص 120.

[5]- عمار بوحوش، **الهجرة الى فرنسا: تاريخها**، مجلة الثقافة، ع13، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، 1973، ص24.

ألا وهو إبعاد العنصر الأصلي عن البلاد لوفير أكبر قدر من الأراضي تسمح بتوطين العنصر الأوروبي وتضمن له العيش الهنيء بالجزائر[1].

أصبحت الهجرة المخرج الوحيد للكثير من الأسر التي ضاقت بهم السبل جراء عمليات الحجز والمصادرة وارتفاع نسب الضرائب التي أثقلت كاهلهم[2]، إذ تمثلت الوجهة الرئيسية للمهاجرين الجزائريين منذ السنوات الاولى للاحتلال وحتى سبعينات القرن التاسع عشر في البلاد الإسلامية مغربا ومشرقا بصفة جماعية[3]، غير أن الهجرة نحو فرنسا فلا نجد لها تاريخا محدد كما ذكر عمار بوحوش إلا أنه سنة **1871** تعتبر السنة الحاسمة بالنسبة للتغير الاجتماعي في الجزائر خاصة بعد صدور تشريعات تسمح بالهجرة الشرعية للجزائريين إلى فرنسا[4].

بعد انقضاء ثورة المقراني صادرت الإدارة الفرنسية جميع الأراضي وممتلكات التابعة لقبيلة المقراني وجميع القبائل المشاركة والموالية لثورته، حيث بلغ حجم المصادرات **500000** هكتار من أخصب الأراضي الزراعية[5]، منحت لإدارة المستوطنين والتي بدورها وزعتها مجانا على القادمين من أوروبا، نتج عن هذا فقدان الأهالي لممتلكاتهم ولم يتسنى لهم حل سوى الهجرة[6].

كانت الهجرة نحو فرنسا غير مثيرة للانتباه في بادئ الامر لكن بعد سنة **1874** بعد صدور قرار يرخص الهجرة إلى فرنسا مع الحصول على إذن شرعي لسفر بدأ الجزائريون يتوافدون عليها بأعداد كبيرة بعدما ضاقت بهم السبل جراء السياسة الاستيطانية

---

[1]– حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 362.

[2]– عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص182.

[3]– سامية بن فاطمة، **الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830–1962م قراءة في الأسباب والدوافع**، مجلة العلوم الاجتماعية، مج11، ع06، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 2017، ص 124.

[4]– عمار بوحوش،**الهجرة إلا فرنسا: تاريخها**، المرجع السابق، ص 25.

[5]– الصادق دهاش، **نتائج ثورة 1871 وابعادها ومظاهرها، مجلة المصادر**، مج08، ع02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، 2006، ص22.

[6]– المرجع نفسه، ص 29.

وخاصة بعد تولي المستوطنين لأمور الإدارة بالجزائر، حيث انه زاد عبثهم بممتلكات الجزائرين فضلا عن تدهور الفادح الأوضاع الاقتصادية وإرتفاع أسعار المواد الاستهلاكية[1].

إرتفع عدد المهاجرين الى فرنسا سنة **1898** فقد بلغ النصف مليون شخص، وانحصرت أسباب ارتفاع الهجرة نهاية القرن التاسع بين سياسة الضريبية التي ارتفعت ارتفاعا فادحا خلال فترة النظام المدني وبين زيادة عدد القرى الاستيطانية في أنحاء البلاد، إلا انهم عانوا من أوضاع مزرية وتعرضوا للمعاملات العنصرية والأعمال الشاقة دون أي ضمانات اجتماعية أو صحية وفرضت عليهم ساعات عمل بلغت **14** ساعة في اليوم بأجور زهيدة لا تفوق **20** فرنك في الشهر مع عدم ضمان استمرار العمل[2].

ومع نهاية القرن التاسع عشر إستاء المستوطنون من تزايد أعداد الهجرات الجزائرية نحو فرنسا وحتى البلدان الأخرى فقد نتج عن هذا نقص اليد العاملة الرخيصة لدى المستوطنين، فحاولوا الضغط على الإدارة الاستعمارية للحد من هذه الظاهرة إلا أنها ومع بداية القرن العشرين عرفت نشاطا واسعا وأصبح الذهاب والإياب بين الجزائر وفرنسا يزداد بشكل مكثف[3].

كان توسع حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر من أكبر العوامل التي ساهمت في إحداث اختلالات على مستوى البنية المجتمعية للأهالي، فقد عمل على إلغاء وحدة القبيلة وتفتيت أراضيها وانتزاعها وإخضاعها لنظام الدواوير، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية والصحية التي فتكت بجزء كبير من الأهالي والعائلات ودفعت بجزء آخر لاتخاذ الهجرة السبيل الأمثل للنجاة.

---

[1]– دحمان صبرينة، عمروني بهجة، **الهجرة الجزائرية الخارجية قراءة في الأسباب و النتائج**، مجلة المعيار، مج 26، ع 05، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، ص 1000.

[2]–يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 68.

[3]– شيخ لعرج، **هجرة الجزائريين الى فرنسا خلال العهد الاستعماري من خلال الكتابات الفرنسية 1830–1962**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج 14، ع 02، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2019، ص 49.

من خلال دراستنا وبحثنا في موضوع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الاستيطان الفرنسية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، تعرضنا إلى مجموعة المعطيات التاريخية التي من شأنها إثبات العديد من الحقائق، وتوصلنا من خلال المادة العلمية المتوفرة لدينا إلى جملة من الاستنتاجات والقراءات تضمنت ما يلي:

- ✓ عمل الاستعمار الفرنسي منذ السنوات الأولى للاحتلال على تكريس سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر، فبعد نهاية مرحلة التردد والوقوف على قرار الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة بدأت تشجيعات الهجرة الأوروبية وزادت عمليات الحجز والمصادرة الواسعة لتلبية حاجيات المستوطنين.
- ✓ ارتكزت سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر على ضرورة خلق مجتمع دخيل على المجتمع الأصلي للمستعمرة ولحيفا للوجود العسكري، إذ رُبط نجاح المشروع الاستيطاني بالعامل الديمغرافي ولا يتسنى ذلك إلا بالحصول على أكبر قدر من الاحتياطات العقارية بالجزائر.
- ✓ مرت السياسة الاستيطانية في الجزائر بأربعة مراحل أولها المرحلة التي امتدت من سنة 1830-1848 حيث انطلقت بحركة الاستيطان العسكري بمبادرة من الحاكم العام كلوزيل وخلفه بيجو بتكريسه لسياسة الاستيطان الفلاحي وتشجيع العسكريين على الاستقرار بالجزائر مع ممارسة الفلاحة تحت شعار" **المحراث والبندقية**" أما المرحلة الثانية فقد امتدت من 1848-1852 حيث اهتمت الجمهورية الفرنسية الثانية بالاستيطان وتزايد عدد المستوطنات بشكل كبير، وقد عرف في مرحلته الثالثة من 1852-1870 اختلافا نوعيا فقد ركزت الإمبراطورية الثانية على تدعيم وتشجيع الاستيطان الرأسمالي للشركات الكبرى إلا أن المرحلة الرابعة من السياسة الاستيطانية في الجزائر 1870-1900 شهدت تزايدا كبيرا في نسب انتزاع الأراضي من الأهالي بسبب سيطرت المعمرين على دواليب الإدارة وتوسع دائرة الهجرات الأوروبية.

- ✓ استندت إدارة الاستيطان الفرنسي على تشريعين أساسيين ألا وهما القانون المشيخي 1863 وقانون وارني 1873، حيث هدفت من خلالهما إلى حصر أراضي القبائل والعروش وتفكيك هيكلتها من خلال إنشاء ملكيات فردية.
- ✓ سارعت الإدارة الكولونيالية لبسط نفوذها على الأراضي الغابية لما لها من أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي من خلال إنشاء مصلحة الغابات التي مكنتها من حصر ثرواتها الهائلة، ومنع إستغلالها من طرف السكان والقبائل المجاورة.
- ✓ نتج عن الاستيطان الأوروبي للجزائر فقدان الأهالي لأراضيهم وحيواناتهم وتم عزلهم عن الإنتاج الفلاحي والاقتصادي بصفة عامة، إذ تحولت الأراضي من إنتاج استهلاكي متركز على الحبوب والزراعات المعيشية إلى إنتاج تجاري رأسمالي.
- ✓ تدهورت الصناعات المحلية التقليدية في الجزائر جراء العمل الاستيطاني وتحولت إلى سوق راكدة، في المقابل شهدت صناعات المستوطنين تطورا سريعا بسب الحركة الواسعة لرؤوس الأموال.
- ✓ شهدت التجارة المحلية ركودا في مختلف مناطق البلاد وهذا راجع إلى احتكار المعمرين وسيطرتهم على السوق الداخلية، إلى جانب التشجيعات والتسهيلات التي سخرتها الإدارة الفرنسية لتسهيل المبادلات التجارية.
- ✓ أدى توسع السياسة الاستيطانية إلى تفاقم نسبة الضرائب المفروضة على الأهالي وقد وجهت حصيلتها لخدمة المعمرين الأوروبيين ودعم المشاريع الاستيطانية.
- ✓ إن سيطرة المستوطنين على أخصب الأراضي بعد مصادرتها من الجزائريين عن طريق الشركات الرأسمالية، مكنتهم من الحصول على ممتلكات عقارية، ومع تقديم مختلف المساعدات المادية من أجل تشجيع حركة التوسع والاستصلاح، وأصبح المستوطنون يمارسون مختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة الزراعات المحاصيل التجارية التي تدر أرباحا ضخمة.

- ✓ نتج عن سياسة مصادرة الأراضي تخريب النسق الاجتماعي الذي كان سائدا بين الأهالي بالقضاء على الملكية الجماعية للقبائل وتقسيمها إلى دواوير، أدى هذا إلى اختلال التوازن الطبقي في المدن والأرياف.
- ✓ انعكست السياسة الفرنسية الاستيطانية سلبا على المجتمع الجزائري الذي بات يعاني الفقر والمرض جراء مصادرة أراضيه الزراعية التي كانت مصدر قوته الأساسي، أدى هذا إلى انخفاض المستوى المعيشي والصحي وتحول الجزائريون إلى خماسين وبطالين.
- ✓ أدت السياسة الكولونيالة الفرنسية إلى إحداث خلل في النمو الديمغرافي للمجتمع الجزائري، وهذا راجع إلى حالة اللااستقرار الاقتصادي والاجتماعي، الناتج عن تطبيق التشريعات العقارية التي استهدفت الأرض وتفتيت القبائل وتقلص المساحات الزراعية والرعوية.

وخلاصة نتائج هذه السياسة أن الجزائريين أصبحوا من أشد الشعوب فقرا، وصودرت أخصب أراضيهم وهمشوا في وطنهم، وهذا ما أدى بهم في كثير من الأحيان إلى الهجرة ومغادرة البلاد فاتخذوا بلاد المشرق والمغرب وجهة لهم.

المـــــلاحـــــق

1. **شكل بياني.**
2. **نصوص تاريخية.**
3. **جدول.**

الملحق رقم 01: دائرة نسبية تمثل عدد العائلات الأوربية المستقرة بسهل متيجة من بداية الاحتلال إلى غاية 1839[1]

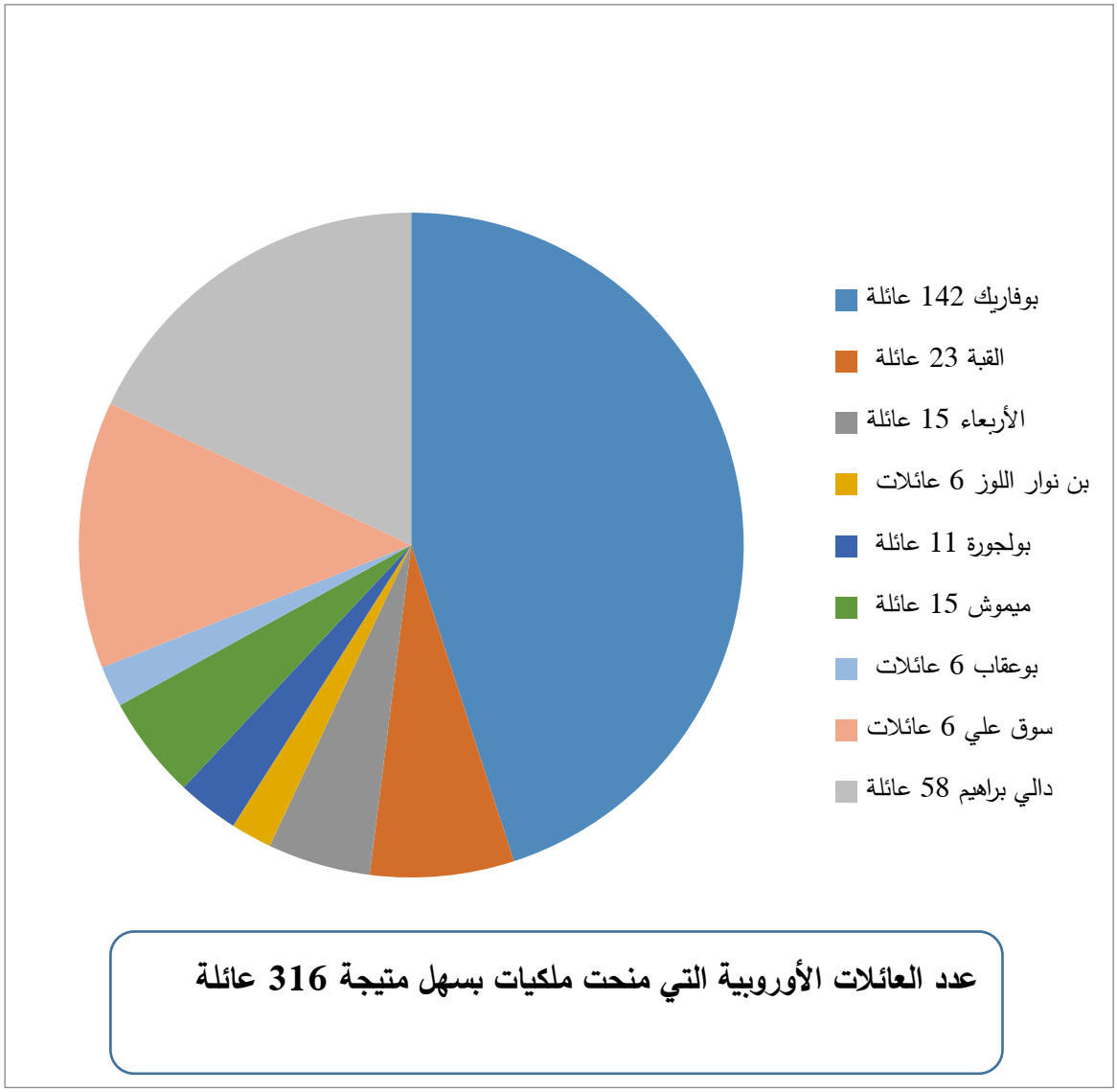

[1]– **عمل شخصي** بناءا على إحصائيات: حسيني عائشة، **الاستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830-1870**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013/2012، ص 100.

الملحق 02: يتضمن مشروع قانون السيناتوس كونسيلت (القرار المشيخي)

هذا قانون شرعي يتضمن تثبيت ملكية الأملاك التي يستقر فيها أعراش البلاد الجزايرية . من طرف سعادة نابوليون أمبرور الفرنساويين بنعمة الله والإرادة العامية السلام على كافة الحاضرين الخالفين، أما بعد قد استحسنا القانون الشرعي الأتي ذكره و انقذناه انقاذا و ذلك بقصرنا الطويليري و بتاريخ 22 أفريل 1863 .

الفصل الأول

إن الأراضي التي في تصرف أعراش الصحراء والتل من البلاد الجزايرية بأي حجة كان قد صار ملكها مستفلا لأجل الأعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرف المذكور منذ ابتداء استقرارهم فيها إلى الأن وكان ذلك معروفا بالتواتر ثم أن المعاملات والتقصيمات والتنقيصات التي قد جرت في أمر الأراضي بين الدولة وأهل البلاد الجزايرية تبقى مقررة ثابتة لا رجوع فيها .

*** الفصل الثاني ***

إن وكلاء الدولة المكلفين بتدبير الأمور الآتي ذكرها يشرعون قيها بلا توان : أولا يحددون الأراضي التي لأعراش الصحراء والتل ٠ ثانيا يقسمون أرض كل عرش من أعراش بلاد التل وغيرها من الأوطان القابلة للحراثة ويوزعونها على الدواوير التي يشتمل عليها العرش المذكور بعد تعيين الأراضي التي يلزم بقاؤها على حالها من مسارح الأنعام و غير ذلك ليكون منفعتها عامة لأهل العرش المذكور، ثالثا يقسم الوكلاء القطعة الحاصلة لكل دوار ويفردون أقسامها لأهل الدوار وأشخاصه ليستقلوا بملكها، وذلك التقسيم يكون على حساب حقوقهم السابقة فيها وبالنظر إلى عوايد الوطن لكنهم لا يشرعون في ذلك إلا بعد تيقن إمكانة وموافقة الوقت والحال ٠ رابعا، يصير توزيع الأقسام على ترتيب معين وفي أوقات تحددها أوامر سلطانية تصدر في ذلك .

*** الفصل الثالث ***

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعين فيه كل ما يتعلق بالأمور الآتي ذكرها وهي أولا كيفية العمل في تحديد أرض كل عرش ٠ثانيا كيفية العمل في تقسيم أرض كل عرش بين الدواوير التي يشتمل عليها العرش المذكور وكيفية العمل حين يريد أهل الدوار نقل أملاكهم إلى غيرهم و ذكر شروط ذلك كله

؛ ثالثا كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الأقسام لأهل الدواوير وأشخاصها على حسب حقوقهم المتقدمة ونظرا إلى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم التمليك لهم من دواوين الدولة.

الفصل الرابع

تبقى القبائل المقيمة بمذه الأراضي ملزمة بدفع ما عليها من ضرائب ورسوم تجاه الدولة، يحتفظ بحقوق الدولة في ملكية أراضي البايلك وحقوق الأفراد في أراضي الملك كما يحتفظ بالدُومِين العام كما حدّدته المادة 2 من قانون 16 جوان 1851: بالإضافة إلى دومين الدولة خاصة ما يتعلق بالغابات.

الفصل الخامس: إن حقوق الدولة في أملاك البايلك وحقوق كل من كان مستقلا بملك عقاره لا تغير لها و كذلك لا تغير في حال الأملاك التي تسمى الدومين العامي وقد ذكرت أنواعها في الفصل الثائي من القائون الشرعي المؤرخ في 16 جوان سنة 1851 ، كما لا تغير في حال الأملاك الخاصة بالدولة ولا سيما فيما يتعلق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرر في القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور.

الفصل السادس

قد نص وأبطل القسم الثاني والقسم الثالث من الفصل الرابع من القانون الشرعي المؤرخ في 16 جوان 1851 المتضمن تثبيت ملكية الأملاك التي في البلاد الجزايرية لكن الأراضي التي يقسمها وكلاء الدولة بين أهل الدواوير لا يجوز انتقالها لغيرهم إلا منذ يوم صدور الرسوم المتضمنة تقريرها لهم ملكا مستقلا.

الفصل السابع

لا تغير فيما سوى ذلك من الشروط المعينة في القانون الشرعي المؤرخ في 16 جوان 1851 و لا سيما الشروط المختصة بشأن الثقاف وجبر الدولة الناس على بيع أملاكهم كلما تدعوها إلى ذلك المصلحة العامة[1].

حرر بقصر التويليري ؛ في 22أفريل 1863

[1]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 313.

الملحق 03: يمثل المناطق التي اقترحها نابليون الثالث للتوطن الاستعماري بالجزائر من رسالته إلى ما كماهون .

مقاطعة وهران: مساحة المنطقة التي يستطيع الأوروبيون فيها تطوير مصالحهم تحدد بخط إلى الغرب يدخل فيه ريو صادلادو (المالح حاليا) ويطلع مع هذا المجرى المائي إلى منطقة بوتليليس ومن هنا سيتجه نحو الجنوب تاركا إلى الداخل كل المؤسسات والمراكز الأوروبية في اتجاه وهران وتلمسان. وتدخل فيها منطقة الحنايا في الجنوب. هذا الخط يأتي من تلمسان ويدخل منطقة الحجار الروم تابعا سفوح الجبال كذلك سفوح جبل سيدي علي بن أيوب ويذهب إلى تينيرا لكي يعود الى سيدي بلعباس ومن هنا سينزل إلى سيق وسان دوني قديل (حاليا) ويحتضن المحمدية على الهبرة وبوقيراط ويلل وغيليزان ومراكز التجمع التي ستنشأ على خط السكة الحديدية في حوض الشلف حتى حدود منطقة التقسيم بين وهران والجزائر. وعلى كل الحد الشمالي الذي يتألف من منطقة مستغانم ما عدا إلى الشلف.

((_ في مقاطعة الجزائر يغلق هذا الخط قمم أبواب الأطلس الصغير المحيط بمتيجة تاركا إلى الشمال كل المناطق الأوروبية التي تمتد من نوقى إلى شرشال حتى دللس أكثر هذا ناحية تشمل كل المراكز المؤسسة حاليا على الطريق من البليدة إلى الأصنام وكل المراكز التي ستؤسس في القسم الجنوبي لحوض الشلف من مليانة إلى مقاطعة وهران وفي الأخير مراكز تنس والأصنام، وكل المراكز التي ستؤسس في القسم الجنوبي لحوض الشلف من مليانة إلى مقاطعة وهران، وفي الأخير مراكز تنس والأصنام.

((_ في مقاطعة قسنطينة، الحد الشمالي يجب يحوى ابتداء من سطيف المناطق المحتلة أو التي ستحتل على طريق سطيف – قسنطينة حتى واد ديكري هنا يدخل ميلة نازلا إلى حوض واد كوهي حتى منطقة انسمنذو حيث تدخل القل، تابعا حوض واد قوبى الحد الجنوبي يترك إلى الداخل مراكز المؤسسة بين سطيف وحمام غروس ومن يتجه إلى عين الغول ثم يترك إلى الداخل منطقة قالمة ويوضح منحني لكي يعود منحرفا إلى سوق أهراس ويطلع نحو الشمال حتى موندوفي حيث يصل الى القالة.

((_ ومناطق نمور الغزوات (حاليا) ،ومعسكر وتيارت في مقاطعة وهران لا تقدر أن تأخذ التطورات الجديدة إلا عندما يزيد عدد المستوطنين، وكذلك منطقة أومال سور الغزلان في مقاطعة الجزائر ومراكز بجاية وجيجل والقل وباتنة في مقاطعة قسنطينة.

((_ أما مراكز مغنية وسبدو والضاية وسعيدة وعمي موسى في مقاطعة وهران. ومراكز ثنية الحد وبوغار وتيزي وزو وفور ناسيونال (أربعاء نايت ايراثن) في مقاطعة الجزائر.

((وفي الأخير مراكز برج بوعريريج وبسكرة وعين البيضاء وتبسة في مقاطعة قسنطينة فيجب أن تبقى على حالتها الحالية بدون شرط ارتفاع عدد السكان . وفي كل الأوقات تقدم مساعدة إلى المعمرين الذين سيطلبون الدخول إلى هذه المناطق للاستعمار))[1] .

نابليـــون

[1]- يحيى بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 149 150.

الملحق 04: نماذج عن تفكيك القبائل إلى دواوير بالشرق الجزائري[1]

القبيلة	مساحتها (هكتار)	الدواوير	تاريخ المرسوم
زواغة	8361	دوار أراس دوار تسالة دوار باينان دوار الشيقارة	19-12- 1895 م
أولاد كباب	20.904	دوار أولاد كباب دوار غمريان	19-10-1892 م
أولاد بوصباح	16.442	دوار صراف دوار بوصلاح	08-02-1895 م
فرجيوة	/	دوار زارزة دوار موزليا دوار راس فرجيوة دوار جميلة دوار الروسية دوار تسدان دوار منار	28-02-1894 م
بني مروان	8.040	دوار تشودة	16-12-1892 م
ميلة	183.223	دوار ميلة	29-07-1889 م
أولاد عبد النور	/	دوار أولاد العربي دوار زرقة دوار الحايف الزواوة بن الزروق	//

[1]- حياة بودويرة، الملكية **والمجتمع في منطقة فرجيوة خلال القرن التاسع عشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص: الريف والمدينة، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 134.

قائمة المصادر والمراجع

- **المصادر:**

1. أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**،ج1، ج2،دار الرائد للكتاب، الجزائر.
2. أجيرون شارل روبير،**تاريخ الجزائر المعاصر**،تر : عيسى عصفور ،ط 01 ،منشورات عويدات ،بيروت ، باريس، 1986.
3. ألكسي دو طوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان**، تر:إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
4. برنيار اندري واخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1984.
5. بن اشنهو عبد اللطيف، **تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية في الجزائر 1830-1962**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
6. جوليان شارل اندري، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو و بدايات الاستعمار 1827_1881**، ط1 ، تر: المعهد العالي للترجمة، دار الامة ، الجزائر،2008.
7. فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر:أبو بكر رحال، دار القصبة، الجزائر، 2005.
8. المدني أحمد التوفيق، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001.
9. المدني أحمد توفيق، **كتاب الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009.

- **المراجع:**

1. ادريس خيضر، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1862**، ج01، د ط، دار الغرب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
2. الأزرق مغنية، **نشوء الطبقات في الجزائر**، تر: كرم سمير، مؤسسة الأبحاث العربية، ط01، بيروت، 1980.
3. الأشرف مصطفى، **الجزائر الامة و المجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1983.

4. بن داهة عدة ،**الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962** ، ج01، ط 01 ، المؤلفات للنشر و التوزيع ،المسيلة، 2013.

5. بن صحراوي كمال، **معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19**، ط1، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2020.

6. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997.

7. بوحوش عمار، **الهجرة الى فرنسا: تاريخها**، مجلة الثقافة، ع13، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، 1973.

8. بوضرساية بوعزة، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

9. بوعزيز يحيى ، **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

10. بوعزيز يحيى، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

11. بوعزيز يحيى، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ط خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.

12. خلف التميمي عبد المالك، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، الكويت 1978.

13. الدالي محمد بن موسى بن مصطفى، **الوطن والاستيطان دراسة فقهيه**، ط 1، مج 1، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية ، 2013

14. الزبيري محمد العربي، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

15. سارتر جان بول، **عارنا في الجزائر**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر.

16. سعد الله أبو القاسم ،**الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، ج01، ج02، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

17. سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2 ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

18. سعيدوني ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830**، ط 3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

19. سعيدوني ناصر الدين، **ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر العثماني**، دار المغربي الإسلامي، بيروت، 2000.

20. صاري الجيلالي، **الكارثة الديمغرافية 1867-1868**، الأكادمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، ط خاصة، تر: عمر المعراجي، الجزائر، 2008.

21. العسلي بسام، **الماريشال بيجو 1784-1849**، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

22. عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار الريحانة ،الجزائر، 2002.

23. عميراوي أحميدة، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط 2، شركة دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004.

24. عميراوي أحميدة، وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، ط خاصة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،.2007.

25. قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954**، تر:محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008.

26. لوطورنو روجي، **فاس قبل الحماية**، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

27. المسيري عبد الوهاب، **الصهيونية و العنف ...من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، ط 2 ، دار الشروق القاهرة،2002.

28. مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

29. هلال عمار، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962**، ط 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 83.

30. هلال عمار، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847-1918**، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

31. الهواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**، تر:جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983.

- **المقالات العلمية:**

1. إبراهيم مهدي، **الأستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن التاسع عشر والرأسمالية الاستعمارية: إشكالية الاندماج الاجتماعي**، مجلة انسانيات، ع04، جامعة وهران، الجزائر، 1998.

2. أبرير حمودي، **القوانين والتحفيزات الفرنسية والصهيونية،ودورها في تطور الاستيطان في الجزائر وفلسطين 1850-1950، دراسة مقارنة في الأثار والنتائج**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج14، ع3، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

3. أبرير حمودي، **الهوية الوطنية الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد نابليون الثالث 1852-1870**، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج06، ع01، جامعة باتنة 1، الجزائر،2021.

4. أرزقي شويتام ، **سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830 – 1914** ، مجلة التاريخ المتوسطي ، المجلد الثاني ، العدد 02، جامعة الجزائر ، 2020.

5. بختاوي خديجة، **الحرف في عمالة وهران إبان الاحتلال من خلال وثائق أرشيفية**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، ع02، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2022.

6. برابح محمد الشيخ، بن جدو خضرة فطيمة الزهرة، الهجرة **الجزائرية نحو المغرب الأقصى بعد الاحتلال 1830**، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، مج5 ، ع 2، جامعة زياني عاشور، الجلفة، الجزائر، 2012.

7. بعبين حياة، رشيد مياد، **الاستيطان الفرنسي و أثره على نظرة المستوطنين الأوروبيين للمسلمين الجزائريين**، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، مج5،ع1،جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر،2024.

8. بلعربي نور الدين، **الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية و الثقافية 1830-1962**، مج 18، ع 2، مجلة عصور،جمعة وهران 1، الجزائر.

9. بن الشيخ حكيم، **سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1962**، مجلة عصور الجديدة، ع14-15،

10. بن عبد الله إسماعين ، **قراءة في القرار المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863**، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، مج 10، ع 2، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022.

11. بن فاطمة سامية، **الهجرة الجزائرية الى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962م قراءة في الأسباب والدوافع**، مجلة العلوم الاجتماعية، مج11، ع06، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 2017.

12. بن يوسف محمد الأمين، **الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851 والمسألة الاستيطانية في الجزائر**، هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 5، ع 3، الجزائر، 2021.

13. بوحلوفة محمد الاميم، سفيان شبيرة، **انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر**، مجلة الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، مج 01، ع01، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، 2019.

14. بودلاعة رياض، **السياسة المالية الفرنسية في الجزائر(1830-1962)**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج7 ، ع 2، جامعة الوادي، الجزائر، 2021.

15. بوركنة علي، دهان سليمان، **مسألة الغابات في الفكر الكولونيالي بالجزائر**، مجلة إضاءات علمية، مج 2، ع 1، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2021.

16. بوزكري مروان ، **الاستيطان الفرنسي بالجزائر و مظاهر الهيمنة الاقتصادية و الثقافية ما بين 1830_1914**، الجزائرية للدراسات التاريخية و القانونية ، المجلد7، العدد2، المركز الجامعي افلو , الأغواط ، 2022.

17. بوشنافي محمد، اثار **السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري** ، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس.

18. بوشو وليد، **الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830-1939**، المجلة التاريخية الجزائرية ، مج5 ، ع 2، جامعة بوضياف ، الجزائر، 2021.

19. بوطيبي محمد، **الهجرة الجزائرية إلى البلاد التونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر**، مجلة الراصد العلمي، مج 7، ع 2، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2020.

20. تريكي أحمد، **نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي**، مجلة القرطاس، ع2، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

21. تومي حسين، **حجم سكان الجزائر أثناء حقبة الاحتلال الفرنسي قراءة كمية موضوعية في المعطيات المتوفرة**، دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 21، ع 2، جامعة الجزائر2، الجزائر،2021.

22. تيتة ليلى، **تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال الفرن التاسع عشر**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج06، ع17، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.

23. حباسي شاوش، **من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962**، مجلة الدراسات التاريخية، مج 07، ع 01، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 1997.

24. حجازي مصطفى، **المسألة الغابية في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية:**" منطقة سيدي بلعباس نموذجا"، مجلة المواقف، مج 8، ع 1، جامعة معسكر، الجزائر، 2013.

25. حجازي مصطفى، **نظام الخماسة في القطاع الوهراني(سيدي بلعباس نموذجا)**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج 9، ع 9، جامعة معسكر، الجزائر، 2014.

26. حرمة عبد الكريم، **القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر**، دورية كان التاريخية، ع60،الكويت، 2023.

27. حقي محمد صلاح الهادي، **صورة الجزائري من خلال قانون الأهالي 1871 تكرار لتجربة رومانية فاشلة**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، مج 05، ع02، جامعة 20اوت1955، سكيكدة، الجزائر، 2011.

28. حورية طبعة، **سياسة الاستيطان و النظام العقاري الفرنسي في الجزائر المستعمرة (1871-1914)**، مجلة رفوف، مج 7، ع 3، جامعة لأحمد دراية، أدرار، 2019.

29. دحمان صبرينة، عمروني بهجة، **الهجرة الجزائرية الخارجية قراءة في الأسباب و التنائج**، مجلة المعيار، مج 26، ع 05، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر.

30. دهاش الصادق، **نتائج ثورة 1871 وابعادها ومظاهرها، مجلة المصادر**، مج08، ع02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، 2006.

31. رامي سيدي محمد، **دور الاستعمار الفرنسي في تفشي الأمراض والأوبئة خلال القرن 19 م**، مجلة العصور الجديدة، مج 10، ع 4، جامعة أحمد بن بلة 1، وهران، الجزائر، 2020.

32. رامي سيدي محمد، **عقبات المشروع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر مع بداية الاحتلال** ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع و التاريخ، مج 17، ع خاص، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2022.

33. رفاف شهرزاد، **التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830-1873 "دراسة في المحتوى والنتائج"**، مجلة الاحياء، مج20، ع26، جامعة باتنة1، الجزائر، 2020.

34. زروق نادية،**الاستيطان الفرنسي في الجزائر فيما بين 1870-1900**، مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج16، ع28، جامعة بوزريعة2، الجزائر.

35. زويجة وسيلة، حمادي بن موسى، **الجزائريون في باد الشام ودورهم في الثورة السورية الكبرى 1925-1927**، مجلة رفوف، مج 10، ع 01، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، 2022.

36. زياني فاتح، السبتي غيلاني، **سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم الماريشالين كلوزيل وبيجو(1830-1847)**، مجلة الأحياء، مج20، ع26، جامعة باتنة1، الجزائر، 2020.

37. زين العابدين، **الهجرة نحو فرنسا وانعكاساتها السياسة والاقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري**، المجلة المغاربية لدراسات التاريخية والاجتماعية، ع1، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2017.

38. سراج عاطف، شلالي عبد الوهاب، **الاستغلال الاستعماري للغابات الجزائرية وانعكاساته على سكان الأرياف**، مجلة الدراسات والبحوث الإنسانية، مج 2، ع9،جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018

39. سعداوي ليلى، محمد الصالح بوقشور، **البنوك ودورها في تدعيم هياكل الاستيطان الفرنسي بالجزائر 1830-1942**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج 12، ع 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.

40. سلاماني عبد القادر،**دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر**، مجلة البدر، مج3، ع3،جامعة بشار، الجزائر، 2011.

41. شافو رضوان، عمر لمقدم، **نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر العثمانية**، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع1، 2017، جامعة الشهيد لخضر، الوادي.0

42. شبوب محمد، محمد بن موسى، **سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية 1955-1956م**، ع 26، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، قالمة، الجزائر، 2019.

43. شقرون أحمد، **دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر وفي تنظيم المستعمر**، ع17، قسم الترجمة، جامعة الجزائر، الجزائر.

44. صالحي مزهورة، **طبيعة النظام الضريبي للحكومة العامة الجزائرية 1845-1900**، مجلة البحوث التاريخية، مج 6، ع1، جامعة المسيلة، الجزائر.

45. ضيف الله عقيلة، **سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830-1954**، حوليات جامعة الجزائر، مج11، ع01، الجزائر، 1998.

46. طبيبة خلف عبد الله، لطفي محمد، **تاريخ الجمهورية الدوينيكية1492-1844** ،كلية الاداب ، جامعة البصرة.

47. طرشون نادية، **سياسة نابليون الثالث** ، مجلة الدراسات و الابحاث ،مج 8، ع 26 ،جامعة الدكتور يحيى فارس المدية ،الجزائر، 2017.

48. عباس حورية، **الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية في الجزائر وتأثيرها على توسيع دائرة مصادرة العقار 1852-1870**، مجلة التاريخ المتوسطي، مج04، ع01، جامعة بجاية، الجزائر، 2022.

49. عباس حورية، نور الدين ابلال، **التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة الاستعمار1852-1870**، مجلة روافد، مج06، ع03، جامعة عين تموشنت، الجزائر، 2022.

50. عزوز فؤاد، **انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج16، ع03، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر ، الجزائر، 2020.

51. علامة صليحة، **افتعال المجاعات من أشكال الإبادة الجماعية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية**، مجلة المصادر، مج 15، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر.

52. العيساوي صونيا، **الواقع السكاني في فترة الاحتلال: مشروع الاستيطان في مواجهة الحيوية الديمغرافية للمجتمع الجزائري**، مجلة الافاق للعلوم، مج05، ع12، جامعة زياني عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018.

53. عيساوي محمد، شرخي نبيل، **الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري1830 -1871**، مؤسسة كنوز حكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

54. قنون حياة، **الاستيطان الفرنسي و مصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر**، الحوار المتوسطي ، العدد3-4 ،جامعة سيدي بلعباس.

55. لطرش حورية، **السياسة الفرنسية وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر**، مجلة جامعة الأمير عيد القادر للعلوم الإسلامية، مج35، ع01، قسنطينة، الجزائر، 2021.

56. لعرج شيخ، **هجرة الجزائريين الى فرنسا خلال العهد الاستعماري من خلال الكتابات الفرنسية 1830-1962**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج14، ع 02، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2019.

57. لمقدم عمر، **جوانب من مظاهر الفقر وتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لدى الجزائريين خلال فترة الاستعمار الفرنسي**، مجلة دراسات تاريخية، مج09، ع01، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر،2021.

58. مجاهد يمينة، **انعكاس الأحوال الاقتصادية من خلال التشريعات والمراسيم على النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين و المستوطنين الأوروبيين 1830-1954**، مجلة البشائر الاقتصادية، مج05، ع03، جامعة احمد بن بلة، وهران ، الجزائر، 2019.

59. مخطاري طيب، **مواقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية(العقارية) عقب مجاعة** 1867، مجلة الانسان والمجال، مج 8، ع1، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر.

60. مدان محمد، **المجتمع الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي، مجلة انثروبولوجيا الأديان،** مج 07، ع09، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

61. مرضي مصطفى، **المجتمع الريفي: من الاستقلالية الى التبعية: معالم ودلالات،** مجلة انسانيات، مج03، ع07، جامعة وهران، الجزائر، 1999.

62. مزوجي هشام، صالح حمير، **السياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاه الأوقاف في الجزائر من 1830 الى غاية 1848،** مجلة المعيار، مج 25، ع56، جامعة، الجزائر، 2021.

63. مياد رشيد، **التطور الديمغرافي للسكان الجزائريين بين السنوات 1900-1954،** مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج02، ع04، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2014.

64. هامل عبد المنعم، **نظام الغابات الفرنسي وتأثيراته على الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين(1830-1930)،** المجلة التاريخية الجزائرية، مج6 ، ع1، جامعة المسيلة، الجزائر، 2022.

65. هلالي مسعود، **الأوقاف الجزائرية خلال العهد الاستعماري 1830-1873 التشريعات والانعكاسات،** مجلة الافاق للعلوم، مج 06، ع03، جامعة زياني عاشور، الجلفة، الجزائر، 2021.

66. هواش محمد عطية، **فكرة الدومين في التشريع الداخلى والدولي وبعض أثارها على الحماية القانونية للمقتنيات الثقافية المصربة،** حولية الاتحاد العام للاثاريين ، ع24 القاهرة، 2021.

67. وادفلي يسين، **الأمراض والأوبئة بمنطقة الأوراس خلال الاستعمار الفرنسي 1844-1900،** مجلة الإحياء، مج 22، ع 31، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2022.

68. ورتي جمال، **مواقف الجزائريين من الحرب البروسية الفرنسية 1870-1871،** مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج7، ع1، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، 2008.

69. الوناس الحواس، **الأوضاع الاجتماعية للجزائر بين سنوات 1830/1930،** مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج1، ع 1، الجزائر، 2013.

- **الرسائل الجامعية:**

1. بلقاسم ليلى، **تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2017-2018.
2. بودويرة حياة، الملكية **والمجتمع في منطقة فرجيوة خلال القرن التاسع عشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص: الريف والمدينة، جامعة قسنطينة، 2011-2012.
3. بوركنة علي، **تطور السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر 1830-1962 دراسة في الاليات والنتائج**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2019-2020.
4. بوطبة عمار، **المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح 1919-1956**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.
5. تابتي حياة، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الوهراني 1929-1954 م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
6. جابو أحمد، **المهاجرون الجزائريون و نشاطهم في تونس 1830-1954**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
7. حرمة عبد الكريم، **مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1834-1900**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة درايعية ، أدرار، الجزائر، 2022-2023.
8. حسيني عائشة، **الاستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830-1870**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013/2012.

9. حمير صالح، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر1830-1930**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013-2014.

10. دحماني توفيق، **الضرائب في الجزائر1792-1865 دراسة مقارنة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.

11. رواحنة عبد الحكيم، **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013-2014.

12. زقب عثمان، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص: التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

13. زين العابدين علي، **الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وانعكاساتها الاجتماعية والثقافية على المجتمع الجزائري 1914-1962**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: التاريخ الاجتماعي والثقافي المغربي عبر العصور، جامعة أدرار، الجزائر، 2013-2014 م.

14. شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945 دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران1، 2014-2015.

15. شلبي شهرزاد، **ثورة واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاص، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

16. عبيد مصطفى، **الجزائر في كتابات توماس إسماعيل أوربان 1812-1884، دراسة تاريخية تحليلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008.

17. علامة صليحة، **الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من 1830 إلى 1962 *عمالة الجزائر نموذجا***،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.

18. قريشي محمد، **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ سنة 1930 إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2019-2020.

19. لبيد عماد، الاستيطان والتوطين، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين**، دراسة مقارنه اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر،2010 -2011 .

20. مدمقاني مازن صلاح حامد، جمعية العلماء **المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931 -1939**، بحث مقدم كجز للحصول على متطلبات الماجستير، تخصص: تاريخ، جامعة الملك عبد العزيز 1984-1985.

- **مطبوعات:**

1. مباني محمد، **اقتصاد المؤسسة**، مطبوعة، تخصص: علوم اقتصادية وتجارية ومالية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2018-2019.

2. قصاص شريفة، **محاضرات في النظام المصرفي الجزائري**، مطبوعة لطلبة السنة الثانية، تخصص: اقتصاد نقدي مالي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2018-2019.

فهرس الجداول:

عـــنـــوان الجـــــدول	الصفحة
تطور الاستيطان الرسمي الأوروبي بالجزائر خلال القرن 19	13
تطور عدد السكان الأوروبيين في الجزائر في فترة الحكم الملكي 1833-1846	15
تعداد المستوطنين في الجزائر بين 1848 و1851	19
عدد المهاجرين الأوروبيين في فترة حكم راندون	21
عدد الألزاسيين واللورنيين ونسبهم بالنسبة لعدد المستوطنين الفرنسيين 1845-1876	26
أهم المراكز الاستيطانية الناشئة خلال فترة 1841- 1896 (الغرب الجزائري نموذجا)	27
حصيلة بعض المحاصيل الزراعية المعيشية عند الأهالي والمستوطنين	42
بعض السلع الفرنسية المستوردة للجزائر سنة 1868	49
تطور الضرائب العربية في الجزائر بالفرنك الفرنسي خلال الفترة 1872-1883	54
نسبة الخماسين من المجتمع في مقاطعة قسنطينة	65
الوفيات الناجمة عن الكوليرا فالاقليم المدني في 1867	71
آثار مجاعة 1867 على سكان الجزائر	72
النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين من 1845-1872	75
عدد الولادات والوفيات للسكان الجزائريين في المدن التالية: وهران، الجزائر قسنطينة	76
نماذج عن تفكيك القبائل إلى دواوير	92

فهرس الموضوعات

مقدمة 01

الفصل التمهيدي: سياسة فرنسا الاستيطانية في الجزائر.....05

المبحث الأول: نبذة عن الاستيطان الفرنسي في الجزائر.....06

1. مفهوم الاستيطان 06
2. أهداف ودوافع الاستيطان.....08
3. أشكال الاستيطان.....10

المبحث الثاني: مراحل السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر.....14

1. المرحلة الأولى 1830 – 1848(الحكم الملكي).....14
2. المرحلة الثانية 1848 – 1852(الجمهورية الثانية).....18
3. المرحلة الثالثة 1852 – 1870(الإمبراطورية الثانية).....20
4. المرحلة الرابعة 1870–1900 (الجمهورية الثالثة).....24

الفصل الأول: الانعكاسات الاقتصادية لسياسة الاستيطان الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19.....29

المبحث الأول: تجزئة النظام العقاري.....30

1. مصادرة الممتلكات.....30
2. تأسيس ملكيات فردية.....34
3. تحديد ملكية العقار الغابي.....36

المبحث الثاني: اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر.....38

1. تراجع الإنتاج الفلاحي.....38
2. تدهور الصناعات المحلية 44

3. ركود النشاط التجاري 47

المبحث الثالث : تغير البنية الاقتصادية المحلية.....49

1. بناء اقتصاد نقدي رأسمالي.....49
2. تنوع مصادر الضريبة.....51
3. إنشاء مؤسسات رأسمالية.....55

الفصل الثاني : الانعكاسات الاجتماعية لسياسة الاستيطان الفرنسية في الجزائر خلال القرن 19.....58

المبحث الأول: تغير بنية المجتمع..... 59

1. تفكيك الوحدة القبلية..... 59
2. اختلال التوازن الطبقي..... 62
3. نشأة نظام خماسة..... 64

المبحث الثاني: تدهور الوضع الاجتماعي للأهالي.....66

1. تفشي البطالة في المجتمع.....66
2. تدني المستوى المعيشي والصحي..... 68
3. تراجع النمو الديمغرافي..... 72

المبحث الثالث : تزايد الهجرة نحو الخارج.....77

1. نحو بلدان المغرب العربي.....77
2. نحو بلدان المشرق العربي.....78
3. نحو فرنســا.....80

خاتمة.....84

الملاحق.....86

ملخص الدراسة.

يعد الاحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر النماذج الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأوروبي، إذ تحولت الجزائر بعد **1830** إلى وجهة جديدة لموجات من الهجرات الأوروبية والفرنسية، حيث توالت القرارات والقوانين العقارية الخادمة للمشروع الاستيطاني وتضاعفت عمليات انتزاع الأراضي من خلال تركيز الملكية الفردية وتشجيع تكديسها في أيدي الكولون، فيم انعكس هذا على الاقتصاد الأهلي التقليدي الذي تحول بدوره إلى تجاري رأسمالي بحت دون مراعاة ظروف وحاجيات المجتمع الجزائري، حيث أهملت المحاصيل المعيشية الاستهلاكية وتم استبدالها بمحاصيل ذات قيمة اقتصادية تخدم المصالح الكولونيالية، نتج عن هذه السياسة تدهور في الأوضاع الاجتماعية وتفشي الأوبئة والمجاعات مما أدى إلى تراجع النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين وتزايد نسب الهجرات نحو الخارج.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان، الانعكاسات، المجتمع الجزائري، الاقتصاد.

Résumé de l'étude :

L'occupation française de l'Algérie est l'un des plus grands modèles de peuplement colonial de l'histoire de la colonisation européenne, l'Algérie devenant après 1830 une nouvelle destination pour les vagues de migrations européennes et françaises, les décisions immobilières et les lois servant le projet de colonisation étant suivies et les opérations d'accaparement des terres se multipliant par la concentration de la propriété individuelle et encourageant son accumulation entre les mains du colon, cela se reflétait sur l'économie civile traditionnelle, qui à son tour s'est transformée en un commerce purement capitaliste sans tenir compte des conditions et des besoins de la société algérienne, où les cultures de subsistance de consommation étaient négligées et remplacées par des cultures de valeur économique servant les intérêts coloniaux, cette politique a entraîné une détérioration des conditions sociales, le déclenchement d'épidémies et de famines, qui ont entraîné une baisse de la

croissance démographique de la population algérienne et une augmentation des taux de migrations à l'étranger.

Mots clés: peuplement, réflexions, société algérienne, économie.

Study summary:

The French occupation of Algeria is considered as one of the greatest exemplary of settler colonialism in the historical occupation of Europe . After 1830, Algeria became a new destination for waves of European and French immigration, as real estate decisions and laws continued to serve the settlement project, and land expropriation operations multiplied by concentrating individual ownership and encouraging its accumulation in the hands of the colonists.which was this reflected in the traditional domestic economy, which in turn turned into a purely commercial, capitalist one without taking into account the conditions and needs of Algerian society, where consumer livelihood crops were neglected and replaced with cropsof economic value that served colonial interests. This policy resulted in a deterioration in social conditions and the spread of epidemics and famines, that led to To the decline in the demographic growth of the Algerian population and the increasing rates of migration abroad.

Keywords: settlement, repercussions, Algerian society, economy.